



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

• السنة الأولى • العدد الرابع • إبريل ١٩٩٥

المحتويات

٢	المقدمة
٣	ملف العدد: إسرائيل من الداخل
٥	من معنى باقاة حكومة وحدة وطنية هتسوفيه
٧	هل سينهار الهستدروت حاييم بيكرش
٩	استمرار الفساد بوسائل أخرى ليفى موراف
١١	الصورة المستقبلية للوكالة اليهودية أورى جوردون
١٢	خطر العودة إلى الورا أفنير ريجف
١٢	بحث جديد عن العنف داخل الأسرة مرجليت شيباك
١٥	العلاقات المصرية - الإسرائيلية
١٧	مصر والمواجهة مع إسرائيل موردخاي فارتهايمر
١٨	ليس من السهل التغلب على الأزمة مع مصر دان أفيدان
٢١	غطاء دافى للسلام البارد يوسف جاليلي
٢٣	الجدل وجذوره موشيه ايشون
٢٣	حوار مع المستشرق الاسرائيلي د. زكى شالوم حوار «هتسوفيه»
٢٥	المسار الفلسطيني - الاسرائيلي
٢٧	التسوية الدائمة الآن يورام برى
٢٩	يجب علي رابين ان يحسم يهودا ليطانى
٣٠	إتحاد التناقضات بنحاس عنبرى
٣٠	لجنة شئون النازحين موفى باسوك
٣٣	المسار السوري - الاسرائيلي
٣٤	سوريا تتطلع إلى الجولان بولس
٣٦	الاعتبارات السورية لتجميد المسيرة يعقوب ادلشتاين
٣٦	معظم الشعب متمسك بالجولان هتسوفيه
٣٨	إسرائيل والعالم العربي
٣٨	المساعدات الخارجية للعرب بمساعدة اسرائيلية موردخاي فارتهايمر
٤١	قراءات :
٤٤	تقرير الفريق الاستشارى الاقتصادى يعقوب شامير، مايكل شامير
٤٦	ديناميات الراى العام الاسرائيلي شخصية العدد :حاييم رامون «سكرتير عام الهستدروت»

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

ابراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

عماد جاد

المدير الفني

السيد عزى

(وحدة الترجمة)

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

عادل مصطفى محمود

محب شريف

محمد إسماعيل

• مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء -
القاهرة - جمهورية مصر العربية .

ت ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠
فاكس ٥٧٨٦٠٢٣ / ٥٧٨٦٨٢٣

في

هذا العدد من «مختارات اسرائيلية» وقع اختيار هيئة التحرير على مجموعة من المقالات التي تشكل ملف العدد بعنوان «اسرائيل من الداخل»، وهذه المقالات سواء بحكم ترتيبها في الملف أو بحكم موضوعاتها تتدرج وبشكل تنازلي من قمة المجتمع الاسرائيلي حتى قاعدته أي تبدأ بالسؤال حول احتمال تشكل حكومة وحدة وطنية في الانتخابات المقبلة، والتي ستجرى في عام ١٩٩٦ وتخرج على مستقبل «الهستدروت» وهو اتحاد نقابات العمال في اسرائيل والصورة المستقبلية للوكالة اليهودية وتنتهي بالعنف داخل الأسرة والمخدرات.

ولاشك أن هذا الاختيار يتأسس على ترابط مستويات اداء المجتمع وتفاعلها، وتشعب حقل المعرفة بالانسان والمجتمع وترابط الممارسة السياسية وغيرها من اشكال الاداء السياسي والاجتماعي والنقابي، وأن اداء السلطة لايفصل بحال عن الأوضاع الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تؤطر هذا الاداء، وتفسير السلوك السياسي يعود بنا الى مستويات مختلفة من التراكم ساهمت في تشكيله وصياغته، وكما أنه يمكن تلمس مسالك وقنوات الرشادة في السلوك السياسي باعتباره يقوم على المصلحة، فإنه يمكن وبنفس القدر الاعتراف بأن السلوك السياسي يستجيب في بعض الأحيان لدوافع ورغبات تبدو لاعقلانية، ولم يجانب بعض الكتاب الصواب عندما أكدوا ان العقل السياسي له اسباب ومنطلقات قد يجهلها العقل ذاته وربما تصدق هذه المقولة في الحالة الاسرائيلية بشكل خاص نظرا لاستناد العقل الاسرائيلي على الأساطير.

واسرائيل من الداخل هي بلاشك مجال هام للمعرفة والمتابعة ففية تكمن مفاتيح فهم التجلّيات الظاهرية للعقل الاسرائيلي السياسي كما تبدو في عملية التسوية والمفاوضات الجارية، ومنذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن، ذلك أن المواقف الاسرائيلية المتجسدة في السياسة تستجيب في الواقع للمزاج العام الاسرائيلي والهواجس التي تسيطر على الرأي العام وهي هواجس يستحوذ فيها «الموروث» عبر التصور اليهودي للتاريخ اليهودي الذي يحظى بمكانة اسطورية ومحورية.

واسرائيل من الداخل تزخر بمنظومة من التناقضات قل أن يوجد لها نظير في مجتمع آخر نظرا لخصوصية التكوين، فلدينا التناقض بين اليهود الغربيين «الاشكناز» واليهود الشرقيين «السفارديم» وبين جيل «الصابرا» أي الذين ولدوا في اسرائيل وغيرهم من الوافدين والمهاجرين، والتناقض بين العلمانيين والدينيين وغير ذلك من التناقضات والصراعات.

ونأمل ان نقدم في إعداد مقبلة إطلالة أكثر تفصيلا حول بعض هذه التناقضات ذلك أن فهم التفاعلات الداخلية في اسرائيل من شأنه ان يلقي الضوء على طبيعة وأبعاد وخلفية المواقف الاسرائيلية ازاء القضايا المثارة الآن في المفاوضات وتلك التي ستثار مستقبلا وذلك فضلا عن فهم الآلية الذهنية والنفسية التي ترسم صورة الذات والآخر على حد سواء.

كما يجد القارئ في هذا العدد استكمالا لقضية العلاقات المصرية الاسرائيلية والجدل والخلاف بشأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي القضية التي لاتزال مثارة ولم يتم التوصل بشأنها الى صيغة يتفق عليها، كما أن مسارات التسوية بالذات الفلسطيني والسوري تحظى باهتمام هذا العدد بسبب اهمية هذه المسارات وارتباط مشروعية التسوية بالتقدم فيها وذلك بالاضافة الى الأبواب الثابتة قراءات وشخصية العدد

تقديم

هتسوفيه

١٩٩٥/٣/١٤

«من معنى» باقامة

حكومة وحدة وطنيه؟



ملف العدد

اسرائيل

من

الدافل

من يعنيه اقامة حكومة وحدة وطنيه؟ سؤال اصبح يتردد في اوساط عديده خاصة في اعقاب تلك التقارير التي رددتها وسائل الاعلام والتي مفادها ان شخصيات من حزب العمل اجرت بعض الاتصالات مع حزب الليكود لتشااور بشأن امكانية اقامة حكومة موسعة. ومع هذا ينكر الطرفان وجود مثل هذه الاتصالات وعلى حد قولهما فإن حزب العمل منغمس الآن في محادثات مكثفة مع السوريين لدفع مسيرة السلام، ومن هنا فإن حزب العمل غير مستعد للخروج عن نهجه السياسى، وفي المقابل فإن الليكود ليس على استعداد خاصة في ظل الظروف الحالية التي تتكهن فيها استطلاعات الرأى بفشل حزب العمل فى الانتخابات القادمة لانقاذ العمل.

ومع هذا فإنهم لايتوقفون عن التحدث عن امكانية اقامة حكومة وحدة وطنية فقد أعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى السابق، وفى إطار اجابته عن اسئلة الصحفيين انه يرى انه من الممكن اقامة حكومة وطنية موسعة، واعتمد ليفى فى رأيه هذا على تصريحات رئيس الوزراء رابين التى اعرب خلالها عن رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى يهودا والسامرة وغزة، وعن معارضته لفكرة اعادة تقسيم القدس وقد تعهد رابين فى تصريحاته ايضا بعدم اخراج المستوطنين اليهود فى يهودا والسامرة وغزه من اراضيهم ومن هنا فليس هناك أى مايدعو لتجنب تأييد فكرة اقامة حكومة موسعة خاصة وان الصالح الاسرائيلى العام يحث على اقامة مثل هذه الحكومة وباسرع مايمكن.

وحينما اعرب عضو الكنيست ديفيد ليفى عن هذا الرأى فهو بهذا لايعبر عن وجهه نظره الشخصية فقط اذ يرى البعض ان هذه الفكرة تحظى بالتأييد ليس فى اوساط بعض أعضاء الكنيست فحسب بل ايضا فى اوساط بعض أعضاء الليكود.

وإذا كان ليفى مستعدا للانضمام إلى حكومة رابين فالسؤال هو هل رابين مستعد لضم الليكود الى حكومته؟ لقد تجنب رئيس الوزراء رابين حتى الآن ان يدلى بدلوه فى هذه القضية، ومع هذا فمن المحتمل ان يكون رابين قد قام ببعض المحاولات من وراء الكواليس لاستكشاف احتمالات اقامة هذه الحكومة، وإذا اتضح ان حزب الليكود مستعد للتسليم بشروط معينه للانضمام لحكومة رابين فمن المحتمل ان يبدأ رابين وعلى نحو رسمى فى محاولات البحث عن امكانية اقامة هذه الحكومة.

وبخصوص هذا الصدد فمن الواجب ان نولى قدرا من الاهتمام لما قاله نسيم زفيلى

هضبة الجولان.

وقد كلف رئيس الوزراء رابين وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر ابلاغ الرئيس السورى حافظ الاسد بأنه يحظى بتأييد غالبية الشعب والكنيست للتوصل الى اتفاقية سلام. ومع هذا فإن الواقع مختلف عما يراه رابين إذ يتضح من استطلاعات الراى العام التى أجريت مؤخرًا انه لم يطرا اى تغيير على موقف الشعب الرافض للانسحاب من الجولان فحسب، وانما طرأت زيادة ايضا على عدد المعارضين للانسحاب فقد رأى ٧٠٪ ممن سئلوا عن رأيهم فى هذه القضية انهم يعارضون الانسحاب الشامل من الجولان، علاوة على هذا فإن غالبية الشعب يطالب بوجود فترة انتقالية تتراوح مدتها بين خمسة عشر عاما وبين خمسة وعشرين عاما لاختبار نوايا سوريا الحقيقية فى كل مايتعلق بموضوع السلام مع إسرائيل. ويمكننا على نحو آخر القول إنه حتى اذا تم الاتفاق على انسحاب جزئى فمن الواجب الا يتم الانسحاب الا بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية.

وفى ظل الظروف الحالية فإن الرئيس السورى حافظ الاسد لن يوقع على اتفاقية سلام مع اسرائيل، كما أنه ليست هناك اية فرصة أمام رابين حتى ينجح فى اقناع الكنيست بقرار يدعو للانسحاب، وليس من الوارد ان يتخذ هذا القرار دون ان يتم تحديد فترة انتقالية مناسبة تسمح ببحث نوايا الاسد. وفى ظل الظروف الحالية فمن الأهمية بمكان التأكيد على أن الجولان تخضع حاليا لسيادة اسرائيل، وهذا بموجب قانون الجولان الذى صدق عليه الكنيست منذ خمسة عشر عاما، ومن هنا فإن اتخاذ أى قرار بشأن الانسحاب من الجولان يستلزم الغاء قانون الجولان.

وفى الوقت الراهن فإن غالبية اعضاء الكنيست وغالبية الشعب لن تصدق على الانسحاب من الجولان. ومن المحتمل ان يتجه رابين بعد ان يتضح له انه ليس من الممكن التوصل الى اتفاقية سلام مع سوريا نحو اليمين، وان يسعى الى توسيع أسس الائتلاف الذى تقوم عليه حكومته، وهذه الخطوة لن تحرز أى نجاح حيث ان الطرف الآخر لن يهم بانقاذ هذه الحكومة عند تداعيها.

سكرتير عام حزب العمل الذى ذكر فى حينه انه إذا وافق حزب الليكود على الانضمام للحكومة وبما يتماشى مع الخطوط العامة التى تتبناها الحكومة فليس هناك مايمنع توسيع اساس الائتلاف الذى تقوم عليه الحكومة وينطوى مازكره زفيلى على اشارة مفادها ان حزب العمل لايرفض مبدأ توسيع أطر الائتلاف، ولكنه يدل من جهة أخرى على أن الحكومة ليست مستعدة لتغيير نهجها خاصة وانها لاتعتمد التراجع عن سياستها التى توافق على الانسحاب.

وعلى ضوء ماتقدم فليس من الوارد أن يشهد المستقبل القريب توسيع أطر الائتلاف الحاكم، ومن هنا فإنه كلما مضى الوقت فإنه تتضائل فى المقابل فرص اقامة حكومة وحدة وطنية.

من ثم لابد ان نتذكر هنا أنه لم يتبق سوى مايقرب من عام ونصف على موعد الانتخابات التى ستجرى فى بداية شهر نوفمبر من عام ١٩٩٦.

ومن الوارد انه يتم تقديم موعد الانتخابات ببضعة أشهر فى حالة ماإذا اتضح ان السوريين على استعداد للتوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل. وفى مثل هذه الحالة فمن المحتمل ان يقرر حزب العمل تقديم موعد الانتخابات كحل بديل لاجراء «استفتاء شعبى» خاصة ان غالبية اعضاء الكنيست رأت انه فى حالة اجراء مثل هذا الاستفتاء فلا بد من الحصول على موافقة الاغلبية المطلقة أى مايربو على ٥١٪ من مجمل الناخبين المسجلة اسمائهم فى الجداول الانتخابية، وأنه ليس من الممكن الاكتفاء بالحصول على أغلبية عادية، وهذا وفقا لعدد المشاركين فى الاستفتاء.

وقد أعلن خمسة نواب برلمانيين من حزب العمل برئاسة افيجدور كهلانى انهم متمسكون برأيهم الداعى الى قيام الكنيست باصدار تشريع يلزم بعدم الانسحاب من الجولان الا بعد الحصول على تأييد ٧٠ عضو كنيست، او ٥١٪ على الأقل من عدد الناخبين المسجلة اسمائهم فى الجداول الانتخابية.

وكما يبدو فإن حزب العمل لن ينجح فى الحالتين فى الحصول على تأييد الكنيست، او فى الحصول على التأييد اللازم فى الاستفتاء الشعبى الخاص بالانسحاب الشامل من

هتسوفيه

١٩٩٥/٣/١٠

حاييم بيكرش

هل سينهار الهستدروت؟

الموجهة لهم، بل ويهدد بعضهم بالادلاء بما لديهم من معلومات عن الآخرين، وعلى هذا النحو فإن أجهزة الشرطة تستطيع اصطياذ المعلومات.

ومع حلول نهايات الاسبوع نم يعد هناك ادنى شك فى انه اصبح من المحتمل ان تحطم كرة الثلج هذا الكم من الغموض، وأن تسقط اشياء عديدة وأن تدين البعض.

ولنا ان نتساءل هل يستطيع حزب العمل بعد كل هذا ان يصمد فى يوم الاختبار القادم وان يواجه الشعب مدعيا براعة؟ ولانعرف كيف سيشعر جمهور الناخبين عن رؤيتهم لهذه القيادة وهى تتخلى عن ممثليها فى ساحة الهستدروت؟

ولم يعد خافيا على الشعب أنه تم وعلى مدى عشرات السنين استغلال أموال الهستدروت لصالح حزب العمل، وساد هذا الوضع حتى أصبح بمثابة حقيقة مسلم بها، ومن هنا فإن قادة حزب العمل لايتفهمون كيف يجوز ان توجه لهم أصباع الاتهام بسبب أنهم اخذوا بضعة مقاعد وموائد من مقر الهستدروت الى مقر حزب العمل الذى يقع على الجانب الآخر من شارع ارلوزوف، أو لانهم استخدموا أجهزة الهاتف، أو لانهم اخذوا بضعة «سندويشات» من مطعم الهستدروت مجانا.

ومع هذا فإن البعض يقول حاليا أنهم استخدموا أموال الضرائب لأغراضهم الحزبية، ولكن من يتخوف منهم لارتكاب بعض التجاوزات؟ وأليس من الغريب ان وزراء الحكومة يتوجهون بالسيارات الحكومية الى الاجتماعات الانتخابية التى يعقدها الحزب، ويقومون باستخدام خطوط التليفونات وغيرها لأغراضهم السياسية؟

وتعد كل هذه المعطيات التى سقناها هنا بسيطة نسبيا بالمقارنة بالأمور التى تم اكتشافها والخاصة بالتقارير المحاسبية الزائفة وغيرها، ومع هذا لايزال البعض يرى أن كل هذه أمور بسيطة لاقيمة لها.

الملاحظ حاليا ان قيادات كتلة العمل فى الهستدروت، والذين تناقلت وكالات الانباء اسماءهم فى إطار الحديث عن اشتراكهم فى اعمال غير قانونية متمثلة فى استغلالهم لأموال الهستدروت من أجل تحقيق بعض الأغراض الشخصية سواء فى الحملات الانتخابية أو فى داخل الحزب لم توجه اليهم بعد أصبع الاتهام ومن الواضح انه تم الاكتفاء بالتحقيق معهم، وذلك لأسباب ذات صلة بالاعلام وبشعبيتهم.

ومع هذا فإن الصورة التى قدمت لهم خلال هذا الاسبوع توحى بأن دماءهم قد سفكت، وبأن اعراضهم قد انتهكت، وأن الهستدروت انهار باعتمده على رؤوسهم محدثاً دويماً هائلا. ولنا ان نتساءل هل توقع الآخرون ان يحدث شئ مخالف لما حدث، وهل توقع أحد ان الصحافة ستتجاهل ماحدث خاصة بعد أن تم السماح لها بنشر اسماء الشخصيات التى لها علاقة بماحدث فى الهستدروت والتى نذكر من بينها أرطور يسرائيلوفيتش محاسب الهستدروت السابق، ويسرائيل بن يهودا محاسب مقر حزب العمل، ووزير المواصلات يسرائيل كيسارا والعديد من اعضاء الكنيست الذين شاركوا فى الانتخابات الخاصة باختيار القائمة الانتخابية لحزب العمل.

وقد إبرزت أجهزة ووسائل الاعلام خلال هذا الاسبوع اسماء هذه الشخصيات موضحة ذنوبهم كما قدمت وصفا مفصلا للصدمة التى تعصف بالهستدروت، وحزب العمل، وجميع قطاعات الشعب الاسرائيلى.

وكما يبدو فإن الحديث منصب حاليا على وجود «نهر جليدى» من الفساد، وعلى تلك العاصفة التى تتعرض لها الحكومة، وتلك المبادرة التى طرحت والرامية الى تغيير القيادة، ومن هنا فقد سارعت قيادات حزب العمل وبرئاسة رئيس الوزراء، وسكرتير الحزب باعلان أنه ستم محاسبة المذنبين، ومع هذا فإن من تحوم حولهم الشبهات ينكرون الاتهامات

وحيثما استمع رامون الذي كان فى رفقة الصحفى ناحوم برناع لما ذكره هبروفيلد ذكر «إنه سيدفع الثمن».

وحقيقة الأمر هى ان رامون بدأ منذ ان تولى منصب سكرتير عام الهستدروت فى أن يبحث ورفاقه عن بعض التجاوزات الخطيرة التى وقعت فى وحدة الحسابات فى الهستدروت، وفى سائر الأنشطة الأخرى، الأمر الذى يستلزم تدخل الشرطة، ومع هذا فيتضح مما أدلى به رامون من أحاديث فى اللقاءات التى أجريت معه خلال هذا الأسبوع انه كان يعلم منذ فترة أن الأمور فى الهستدروت حالكة السواد.

وبعد أن عاد حاييم رامون، وعمير بيرتس، وصموئيل افيطال الى أحضان حزب العمل، يمكننا استنتاج ان التصريحات التى كان رامون قد أدلى بها لن تلحق الضرر به، بل ومن المحتمل ان تمهد الطريق له للصعود فى داخل الحزب، وفى المقابل بأن الهستدروت سيتجه نحو القاع.

ويعتقد الكثيرون حالياً ان أعضاء الهستدروت سينسحبون من هذه المؤسسة، وانهم سيرفضون تسديد «ضريبة التنظيم» حيث إن الانهيار أصبح لامفر منه لاسيما أن الخزينة أصبحت خاوية. وفيما يتعلق بأصحاب العمل الذين وقعوا على اتفاقيات خاصة ان المنظمة الأم المكلفة بالدفاع عن حقوق العمل إما ستتهار او سيعتريها التمزق.

وعلاوة على هذا وذاك فإن بعض الروابط المهنية المنظمة والتى تضم عشرات الآلاف من الأعضاء مثل رابطة المهندسين تطالب بإقامة اطار تنظيمى مستقل يحق له جمع أموال الأعضاء دون مطالبته بتسديد الضرائب المستحقة على الأعضاء الى الهستدروت.

وفى ظل هذا الجو من الفوضى الذى يتم فيه الكشف عن الجرائم ذكر عضو الكنيست يعقوف شماى رئيس كتلة الليكود فى الهستدروت، أنه كان أول من كشف منذ عام أو عامين عن تجاوزات الشخصيات القيادية فى حزب العمل، بن وقدم وثائق تبرهن صحة ادعاءاته، ولكن فشلت المحاولة حتى قام بها شماى لاستدعاء الشرطة للتحقيق فى التجاوزات. ويذكر شماى ان قيادات الشرطة أخبرته انه ليس هناك داع لاجراء أى تحقيق.

ولنا ان نتساءل عن أية وجهة سيسير فيها الهستدروت وحزب العمل غداً وبعد غد، ومع هذا فمن السابق لاوانه الحديث فى هذا الأمر، ولكن لن تعترينا الدهشة ما إذا قام حزب الليكود بإعداد البديل.

ويثير هذا الاعصار الذى يشهده الهستدروت حالياً تساؤلات عديدة فى خبايا البعض، وتدور هذه التساؤلات حول مغزى ماكشفه حاييم رامون سكرتير عام الهستدروت بالاشتراك مع رفاقه - الذين انسحبوا من حزب العمل - ومع أعضاء «ميرتس»، و«رام»، وأرسال تقرير مراقب جهاز الهستدروت إلى الشرطة وأن يرسل مئات الوثائق الى المحامى يارون كيدار، وتتضمن هذه الوثائق معلومات عديدة عن نشاط الهستدروت، ومؤسساته الثقافية والتعليمية.

وتكمن الحقيقة فى انه حينما انتزع حاييم رامون بالاشتراك مع رفاقه المنشقين عن حزب العمل السلطة من حاييم هبروفيلد ورفاقه اعلنوا انهم يعتزمون تنظيف الهستدروت، كما ان رامون أراد ان يثبت بشكل واضح أنه كان صادقاً حينما صرح قائلاً إن الفساد تفشى فى الهستدروت، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البروفيسور يورام سافير النائب العمالى فى الكنيست ادعى ان رامون ورفاقه شاركوا فى استغلال أموال الهستدروت فى أغراض خاصة بحملات الدعاية الانتخابية الحزبية، وبالرغم من أن عمير بيرتس انكر هذا الأمر بشدة إلا أن احساس سافير بأن الجميع تصرفوا على هذا النحو هو الذى دفعه لالقاء مثل هذا الاتهام.

وقد ذكر أحد أعضاء حزب العمل أثناء حديثى معه انه يشعر بالاشتراك مع رفاقه ان البعض يرغب فى التخلص منه لانقاذ ذوى النفوذ، ولذلك فهو يهدد بأنه يعتزم الكشف أثناء التحقيقات عن معلومات ستعقد بدورها السنة من كانوا يعتزمون التخلي عنه، وقد ذكر هذا العضو «اننا سنشعل النار فى حقل الاشواك».

وفى الواقع فإن الجهود التى تقوم بها «جماعة رامون» الساعية الى تنصيب نفسها زعيمة للحزب خشية وقوع حزب العمل فى الوحل تثير إحساساً بالدهشة فى أوساط قيادات الحزب. وفى الحقيقة فإن هذا الاحساس بالخوف من أعمال رياون ورفاقه يسيطر على القيادة السابقة للهستدروت، وهذا منذ ان انتقلت القيادة الى ايدى رامون.

ولم تنس جماعة رامون ماحدث إبان انتخابات الهستدروت السابقة أى حينما عقد حاييم هبروفيلد مؤتمراً صحفياً فى حديقة «بيت سوكلوف» وجه خلاله اتهامات صارخة الى رامون بل وذكر ان لرامون دوراً فى بعض القضايا التى تستلزم تدخل أجهزة الشرطة للتحقيق فيها.

دافار
١٩٩٥/٣/١٠

استمرار الفساد بوسائل أخرى

ليفى موراف

واذا اضفنا الى ذلك التحقيقات التى قامت بها شرطة اسرائيل مع بعض كبار المسؤولين فى الهستدروت لاتهامهم فى مخالفات جنائية خلال الانتخابات التمهيدية داخل حزب العمل للكنيست والهستدروت، فسوف نحصل على صورة دقيقة للوضع ولكن ما حدث لا يمكن ان يتكرر مرة أخرى ولن يمكن ان نسمح للكرة بان تعود الى الوراء وعلى الرغم من كل الاضرار التى حدثت الا اننا مازالنا نتمسك بالامل.

وبدون ان نتطرق الى القضايا التى مازالت مطروحة فى تحقيقات الشرطة، الا اننا نجد ان هناك واقعا جديدا يتبلور امام اعيننا مع وجود هيكل سياسى مختلف تماما وقواعد لعب جديدة. وهذا الواقع سوف يتسبب فى غضون فترة قصيرة فى احداث تغيير كبير فى المجتمع الاسرائيلى، حيث سيتحول من مجتمع مترابط ومتكامل بقوة الى مجتمع منحل ومفكك مع وجود فجوات اقتصادية واجتماعية غير محتملة يسيطر عليه المذهب الدروينى (نسبة الى داروين).

والمسألة الآن ليست هل سيحصل الليكود الى السلطة بسبب التحقيقات التى تجريها الشرطة، ويحل محل حزب العمل ولكن من اولئك الذين يراودهم القلق من هذا الاحتمال لا يعرفون طعم النوم خاصة بسبب خوفهم على عملية السلام، ويبدو لى انهم وكما هى العادة، قلقين عبثا حيث ان بيجين الراحل، زعيم حيروت قد اعاد شبه جزيرة سيناء بالكامل الى مصر، وكما كان هناك إرينيل شارون الذى ارسل البلدوزرات لتدمير المستوطنات الاسرائيلية عند مدخل رفح.

وأود ان اقول ان الرئيس السوري حافظ الاسد من اذكى زعماء العالم وهو يعرف ان من السهل للغاية ان يحصل على هضبة الجولان من الليكود وان الحصول عليها من إسحاق رابين اصعب ولذلك فهو يفضل الانتظار. واما الحكم الذاتى الفلسطينى فانه ليس من اختراع إيجيئال الون ولكن من اختراع مناحم بيجن ولذلك فان مشكلة دولة اسرائيل ليست السلام، حيث من المستحيل اعاده قطار السلام مرة أخرى الى المحطة التى انطلق منها، وحتى بنيامين نتانياهو لن يفعل ذلك

إن الخطر الذى يهدد دولة اسرائيل لا يكمن فى القنبلة الايرانية او وقف قاطرة السلام بسبب تغيير نظام الحكم ولكن الخطر يكمن فى الداخل، حيث انه بدلا من الاشتراكية المعتدلة والاصلاحية والديمقراطية التى بنيت بانسجام بين القطاع الخاص والحكومى والعام (الهستدروت) نجد ان الرأسمالية المتوحشة تسيطر على السياسة الاسرائيلية.

ان بيع املاك الهستدروت والتركيز فقط على الصراع المهنى سوف يضعف العاملين فى اسرائيل ويضعف الهستدروت نفسه ويؤدى الى التفكك المطلق والتام. لقد انتهى هذا الاسبوع عهد جديد، مع بيع ٢٢,٥٪ من املاك الهستدروت لشركة «شمروك» الامريكية للاستثمار، مقابل ٢٢٥ مليون دولار.

وقد استغل رئيس الهستدروت حاييم رامون المؤتمر الصحفى كى يتحدث والابتسامة العريضة على وجهه وكله رضا وسعادة، عن الهستدروت الجديد.

وعلى الرغم من ان الهستدروت مازال يملك ٣٪ من اسهم بنك هابو عاليم وصحيفة دافار اليومية ومؤسسة «شيكون وبيئوى» (الاسكان والبناء) والتى تشمل شركة «سوليل بونيه» الا ان الصندوق العام لرعاية المرضى (كوبات حوليم) لم يعد تابعا للهستدروت وكذلك بيعت مؤسسة كور وعن قريب جدا لن يكون لدى الهستدروت الا النقابة المهنية فقط. هذا وكعادته نجح مدير عام مؤسسة كورينى جانون فى وصف الواقع الجديد بقوله فى البيان الذى وزعه على الصحفيين: «ان الانفصال التام والنهائى لمؤسسة كور عن الهستدروت يعتبر اكبر دليل على انتقال الاقتصاد الاسرائيلى من نظام الاقتصاد الاشتراكى الذى انهار الى الاقتصاد الذى يتقدم نحو الامام» وبصرف النظر عن النواحي التى تتعلق بالقيم والتى يعكسها هذا الكلام فان وصف الواقع سليم للغاية».

وهو لن يعيد حتى جيش الدفاع الاسرائيلي الى غزه لن يكون من السهل اخلاء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة. ان الخطر الذي يهدد دولة اسرائيل ليس القنبلة الايرانية او وقف قطار السلام بسبب احتمالات تغيير حكومة اسرائيل، ولكن الخطر الذي يهدد المجتمع الاسرائيلي هو خطر داخلي، فبدلاً من الاشتراكية المعتدلة والاصلاحية والديمقراطية والتي بنيت بأنسجام بين القطاع الخاص والحكومي والعام (الهستدروت) نجد ان الرأسمالية المتوحشة تسيطر على السياسة الاسرائيلية ومن الصعب كبح جماحها. والحافز الرئيسي نحو هذا الاتجاه هو القرار المتسرع بشأن الانتقال الى الانتخابات الشخصية على جميع المستويات والدرجات وهو ما يسمى في الولايات المتحدة الامريكية «برايمرس» واما لدينا فانهم يطلقون عليها اسم «الانتخابات التمهيدية» ونتيجة لتغيير قواعد اللعبة وجد ذوي المطامع والطموحات السياسية انفسهم في ورطة وبدون اداة اي احد ومن خلال الرغبة في براءة ساحتهم جميعاً نقول ان هذا الاسلوب اغراهم على استغلال اموال الجماهير، وفي هذه الحالة استغلال اموال الهستدروت.

ويخطئ من يعتقد ان المشكلة قد انتهت عن هذا الحد، حيث ان الانتخابات الشخصية تتطلب مئات الالوف من الشيكلات. وقد قرأنا منذ فترة من الوقت ان دان كويل نائب الرئيس الامريكي السابق قط اضطر الى اعتزال السياسة لانه لم ينجح في جمع التبرعات اللازمة لتمويل حملته الانتخابية حيث ان المحدد الجديد للعبة السياسية هو «المال» فبدون تمويل منتظم لن يكون هناك ما يمكنك ان تبحث عنه في اللعبة السياسية. وهذا هو المغزى الحقيقي للفترة الجديدة.

ان المال يعتبر شرطاً أساسياً، حتى لو لم يكن يكفي وحده لدخول اللعبة الجديدة، وسوف يضطر ذوي الميول السياسية والذين لا يملكون ما يكفي من المال الى البحث عن مصدر للتمويل وامامهم وسيلتان اساسيتان اما الانضمام الى من يملكون التمويل او الحصول على المال بطريقة غير مشروعة. وقد كشف لنا عضو الكنيست موشيه كتشاف من الليكود عن الحل الذي توصل اليه حيث حصل على نصيب من ملكية الشركة التي تتعامل في العقارات تميزال منقولة والملوكة لرجل اعمال يعمل في مجال السجاجيد ومن اسرة شكليم

وفي الولايات المتحدة الامريكية نجح الملياردير التكتاسي روسي بيرو في تحدي الممثلين الديمقراطيين والجمهوريين في المعركة الانتخابية الاخيرة، ولولا بعض الاخطاء على المستوى التكتيكي لنجح بيرو الان في ان يصبح رئيس اكبر دولة تسيطر على العالم. ولكن حتى لا يخس روسي بيرو حقه بعد ان اصبح مليونيراً بفضل قدراته التجارية نقول انه حول معركته الانتخابية بأمواله الخاصة وليس بأموال المليونيرات من ذوي المصالح الذاتية والتي لا تتفق بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية والعالم.

واما البرلمان الروسي فقد انضم اليه بعد الانتخابات بعض اعضاء المافيا الروسية، وذلك على عكس جوايو اندريوتي رئيس وزراء ايطاليا السابق الذي لانعرف اذا كان عضواً في المافيا ام كان ممثلاً مخلصاً لها. والخلاصة هي ان الانتخابات بالطريقة «الشخصية» لن يغيب عنها الفساد ولكنها تغير فقط شكلها أو طبيعتها فبدلاً من الفساد الرسمي والحزبي مثلما حدث في الهستدروت سوف يظهر الفساد الشخصي.

ومن يعتقد انه من الممكن تنظيف الحظيرة مرة واحدة فقط لا يدى عن اي شيء يتحدث حيث ان تنظيف الحظيرة يجب ان يتم يوميا وهي مسألة مرهقة وليس لها نهاية، والمشكلة هي انه اذا كانت المؤسسات الرسمية والاحزاب والتنظيمات مثل الهستدروت، تحكمها قيم إيديولوجية او اعراف اجتماعية فان الاشخاص الفرادى لن يجدوا حواجز ولن يشعروا بالالتزام والانسجام مع من حولهم.

ونظراً لان الضعفاء والعاملين مقابل اجر ثابت لن يجدوا محامى او نصيرا لهم ولن يجدوا مصادر تمويل وهذا اهم كثيرا . فسوف يجدون انفسهم خلال سنوات معدودة بدون حماية وبدون اى تمثيل سياسى لدى مراكز القوى والنفوذ واتخاذ القرار ولكن الحل معروف وهو ان المجتمع سوف يهمل الضعفاء ويتحكم في مفترق الطريق. ومن ثم فان تكتل المجتمع سوف يضعف ويفقد قدرته على مواجهة المشاكل والضغط الخارجية.

واذا كان الخيار اليوم بين اما ان يسقط الانسان في

خلال زمن قصير انه من الاسهل ومن الافضل لها ان تجري المفاوضات مع اصحاب الاعمال مباشرة. ولن يتبقى من الهستدروت العام الجديد الا المبنى الجديد فى جفعات شاعول فى القدس واما ماتبقى لاولئك الذين يؤمنون بان المجتمع يجب ان يكون متضامنا ليس فقط بشأن قضايا الامن والحرب ولكن ايضا بشأن قضايا الاقتصاد والمجتمع - هو الامل - والامل فقط.

الفساد واما ان يبيع نفس للآخرين، فانه خلال فترة قصيرة للغاية سنجد ان كل من يريد ان يساهم فى الحياة السياسية سيضطر الى ان يكون أحد الممتلكات الخاصة لرؤوس الاموال ولذلك فان بيع الممتلكات الخاصة بالهستدروت وتركيزه فقط على الصراع المهني سوف لن يضعف طبقة العمال فى اسرائيل وحسب بل وايضا سوف يضعف الهستدروت ذاته ويؤدى الى تفككه المطلق وسوف تكتشف التنظيمات القوية



دافار
١٩٩٥/٣/١

اورى جوردون

الصورة المستقبلية للكالة اليهودية

وقبل حوالى عامين شكل مجلس اوصياء الكالة اليهودية لجنة برئاسة شوشانا كردين. وكان هدف هذه اللجنة هو تقديم توصيات بشأن الاهداف المستقبلية للكالة وتحديد جدول اولوياتها. وقد عقدت اللجنة كثيرا من الجلسات الطويلة والمستمرة - واجرت ايضا استطلاعا بين اعضاء مجلس الاوصياء وطلبت منهم ان يقولوا رأيهم فى الصورة المستقبلية للكالة. وكل من يعرف التكوين الخاص للكالة يعرف ايضا ان توصيات اللجنة هى بمثابة خطة عمل سوف تطبق حتى آخر بند فيها. وليس هناك شك فى ان المرحلة الانتقالية بين الكالة الحالية وبين الكالة اليهودية المستقبلية ستكون صعبة ومؤلة، ولكن فى هذا العالم اليهودى الذى يتغير امام اعيننا، لن يكون هناك اى خيار امام الكالة اليهودية، الا ان تمر هى الاخرى بمجموعة من التغيرات من اجل ان تكيف نفسها مع الواقع.

وتشمل هذه الوثيقة خمسة اهداف اساسية تضعها امام الكالة اليهودية وليس هناك شك فى ان الهجرة من دول الكومنولث الجديد هى الهدف الرئيسى للكالة اليهودية فى السنوات القادمة. وكذلك العلاقات بين اسرائيل وبين يهود

تقرير الهجرة من اكبر اعداء اليهود فى الولايات المتحدة الامريكية - حيث انهم مازالوا يتمسكون بالرأى الذى يقول ان هناك مركزين للشعب اليهودى وهما نيويورك والقدس.

لقد كان كل منا على استعداد لدفع اى مبلغ من اجل ان يحصل على الصحيفة التى سوف تصدر صباح الغد، حيث ان هناك كثير من القصص التى عالجت هذا الموضوع وبينت لنا كيف عرف الناس من خلالها ومسبقا اسماء الفائزين بجوائز اليناصيب، وماهى الاسهم التى سوف ترتفع اسعارها، واى شىء يجب الاستثمار فيه.

ولا اريد ان اعرف ماذا سيكون مصير ورقة اليناصيب هذه او تلك يوم السبت القادم او ماذا سوف يحدث لاسهم هذه الشركة او تلك - فهذا لايهمنى كثيرا، ولكن كل الذى اريد ان اعرفه هو ماذا ستكون عليه صورة الكالة اليهودية بعد عدة سنوات، وهذا شىء على قدر من الاهمية فى نظرى وذلك بعد ان وقعت فى يدى وثيقة باللغة الانجليزية تحمل عنوان «لجنة الاهداف والاولويات».

الشتات وليس هناك داع للحديث هنا عن أهمية التعليم اليهودي والصهيوني في المنفى.

وكننت أتمنى لو أن اللجنة قد تبنت توصيات يوسى بيلين بشأن توطيد الصلة بين إسرائيل وبين المنفى بواسطة احضار مئات الشباب اليهودي من المنفى من أجل الإقامة والدراسة في إسرائيل ونظرا لأن هدف الوكالة اليهودية هو العمل على ربط إسرائيل بالمنفى فإنه لا يجب عليها أن تركز فقط على مشاكل المجتمع الاسرائيلي، بل يجب أن تركز على المساعدات التي تقدمها إسرائيل ليهود الشتات. وليس لدى أي شك في أنه حتى لو لم يكن هذا الموضوع قد أدرج في ورقة عمل اللجنة، فسوف يكون واحدا من الأهداف الرئيسية للوكالة في السنوات القادمة.

ولكن للأسف الشديد فإن لجنة الأهداف تضع بعض القضايا الحيوية في مرتبة متأخرة في جدول الأولويات، فقد أكدت اللجنة أنه يجب على الوكالة اليهودية أن تتوقف عن معالجة قضية الاستيطان القروي وأنه يجب تحويل هذا الموضوع إلى حكومة إسرائيل كي تقوم بمعالجته. وأكدت اللجنة أيضا على أنه ليس من مسئولية الوكالة اليهودية تمويل تعليم الشباب الاسرائيلي في نطاق مشروع هجره الشباب.

وتتبنى اللجنة أيضا سياسة قسم الهجرة والاستيعاب والتي ترى أن الاستيعاب طويل المدى للمهاجرين (على عكس الاستيعاب الأولي) لا يجب أن يكون ضمن مسئولية الوكالة وأن تكون وزارة الاستيعاب هي المسئولة عنه.

وأنا شخصيا أوافق على كل هذه التوصيات، وكننت قد طرحتها في الماضي. ولكن تحت عنوان «الهجرة من الغرب» أكدت لجنة الأهداف أن هذا الموضوع لا يدخل في جدول أولويات الوكالة اليهودية. ولا يجب أن تكون خبيرا في علاقات إسرائيل بيهود الولايات المتحدة الأمريكية حتى تفهم خلفية هذه الجملة القصيرة والدقيقة لسنوات طويلة كان نشاط الهجرة من الولايات المتحدة الأمريكية مثيرا للغيظ في نظر

رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ويهود المنفى بصفة عامة وهؤلاء يرون أنه من الممكن نقل اليهود من اثيوبيا إلى إسرائيل ولكن من غير الممكن نقل اليهود من نيويورك إلى إسرائيل. وهم يرون أيضا أنه يجب تشجيع الهجرة من أوروبا الشرقية ومن الدول التي تعاني من المشاكل ولكن فيما يتصل بالولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يجب التحدث في هذا الموضوع بأي حال من الأحوال.

وكان من الضروري أن تؤدي الأزمة التي تجتاح الطوائف اليهودية في المنفى بصفة عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة إلى إعادة النظر في مسألة الهجرة إلى إسرائيل على اعتبار أنها عنصر رئيسي في الحفاظ على استمرار وجود الشعب اليهودي. وكان لزاما على رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يرون كيف أن أبناءهم وأحفادهم ينفصلون عن الشعب اليهودي ويذوبون ويتزوجون من غير اليهود - كان يجب أن يفهموا أن الهجرة إلى إسرائيل هي أفضل وسيلة على الإطلاق للحفاظ على النسل اليهودي. ولكن يتضح أن الهجرة مازالت العدو الأكبر ليهود الولايات المتحدة الأمريكية الذين يرفضون قبول حقيقة «مركزية» دولة إسرائيل في حياة الشعب اليهودي ومازالوا يؤمنون بالاعتقاد الراسخ بأن هناك مركزين للشعب اليهودي وهما نيويورك والقدس.

وليس هناك شك في أنه طالما لم تصل معدلات الذوبان إلى مستوى الكارثة الديموغرافية فإن الوكالة اليهودية سوف تستمر في اعتبار مسألة الهجرة من الغرب مسألة هامشية ولا يجب أن تركز موارد أكبر من اللازم لها. ولذلك فنقد تعلمنا أن صحيفة الغد لن تشمل أخبار طيبيه فحسب، بل سوف تشمل أيضا كما من الأخبار السيئة.

الكاتب أورى جوردون يشغل منصب رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية.



خطر العودة الى الورااء

أفنير ربحف

تلك التى توصل اليها السادات وبذلك يكون هو اول من فعل ذلك كذلك فإن الرئيس السورى يطالب بتنفيذ الشروط الى وضعها طبقا للجدول الزمنى الذى حدده، وهنا تكمن صعوبة احراز تقدم فى ظل الوضع الحالى وبالمعدل المطلوب ورئيس الوزراء رابين يعرف هذه الحقيقة جيدا.

وطبقا للمعلومات التى تجمعت فى واشنطن فان الانسحاب الاسرائيلى الشامل من هضبة الجولان وإزالة المستوطنات ونزع السلاح لن تؤدى الى تطبيع للعلاقات بين الدولتين ومن اول وهلة يبدو هذا امراً غريباً ولكن هذا هو الموقف الذى يعرضه الممثلون السوريون فى امفاوضات طبقا لتوجيهات الرئيس الاسد واذا توصل زعماء دمشق الى نتيجة تقول انهم غير قادرين على تحقيق الشروط التى وضعوها، فان استمرار الوضع الراهن من وجهه نظرهم يعتبر افضل من السلام حسب الشروط الاسرائيلية ورئيس الوزراء رابين يعرف ايضا هذه الحقيقة جيدا.

وعلى ضوء هذا الوضع السياسى نجد ان رابين يواجه مشكلة داخلية فى الوقت الذى نسمع فيه اصوات تصدر من داخل حزبه تطالب بتغيير رابين هذا بالاضافة الى الشعور الذى يسود فى حزب العمل بان رابين غير قادر على تحريك الخيوط جيدا وبدأ هذا الشعور ينتقل رويدا رويدا الى الجماهير ونرى ان رابين - ومعه الحق فى ذلك - قد وضع عملية السلام على راس جدول الاولويات القومى على اعتبار ان اتفاقيات السلام التاريخية سوف تمنحه تأييد الشعب والاعتراف الدولى بزعامته ولكن تشاء الاقدار ان يعيد التاريخ نفسه، فقد وقع مناحم بيجين على اول اتفاقية سلام مع دولة عربية وعلى الرغم من ذلك لم ينتخب مرة ثانية لاسباب اخرى. ان مشاعر الاستياء التى تسيطر الان على الجماهير فى اسرائيل بسبب القرارات الاقتصادية غير الصائبة والخسائر التى يمتنى بها المستثمرون فى البورصة يوميا والازمة الخطيرة التى يعانى منها صندوق ارباب المعاشات كل ذلك يذكرنا بماحدث فى حكومة بيجين الاولى عندما كانت هناك ضرورة

كان رؤساء الهستدروت يعتقدون ان الضجة التى اثاروها سوف تمهد الطريق امامهم للوصول الى السلطة فانهم مخطئون. حيث ان المستفيدين الوحيدين من هذه الضجة هم اعضاء اليمين، وليس حايم رامون وحاجاي ميروام ورفاقهما.

ان الاحداث المساوية التى وقعت فى نهاية ولاية رابين فى السبعينات سوف تتكرر مرة اخرى وسيكون اعضاء مجموعة الثمانية المشهورة هم اول من يدفعون الثمن السياسى ويجدون انفسهم على مقاعد المعارضة لقد وصف المقربون من وزير الخارجية الامريكى وأرين كريستوفر جولته الاخيرة فى المنطقة بانها محاولة لاستئناف المفاوضات بين سوريا واسرائيل والتى توقفت فى الاشهر الخيرة بدون امال كبيرة فى ان تحقق اى تقدم وقد تمت جولة كريستوفر فى المنطقة على ضوء قرار الكونجرس بعدم الموافقة على اسقاط ديون الاردن كجزء من اتفاقية السلام بين الاردن واسرائيل وهو الامر الذى كانت له اثار سيئة على عملية التقارب بين الاردن واسرائيل وجعل الرئيس السورى يضع نصيب عينيه السؤال القائل: هل هناك جدوى لاستمرار المفاوضات مع اسرائيل ام لا؟

ان سوريا ترغب فى التوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل على اعتبار انها ستكون وسيلة لتوثيق العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية وليس كوسيلة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

وترى المصادر الامريكية القريبة الصلة من عملية السلام فى الشرق الاوسط ان الاسد قد اتخذ قرارا استراتيجيا بشأن السلام مع اسرائيل ولكن فى حالة قبول اسرائيل لشروطه، والسلام من وجهه نظر الرئيس الاسد هو استعادة هضبة الجولان بالكامل والانسحاب الشامل من جنوب لبنان وتقليص متبادل للقوات ومتزامن مع حد ادنى لتطبيع العلاقات تبدأ فور انتهاء الانسحاب الاسرائيلى من هضبة الجولان وتقول نفس المصادر الامريكية ان الاسد يريد ان يذكر العالم العربى ويثبت له انه توصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل افضل من

الشعب.

واذا كان رؤساء الهستدروت الحاليون يعتقدون ان الضجة التي اثاروها سوف تمهد الطريق امامهم للوصول الى الحكم فانهم مخطئون حيث ان المستفيدين الوحيدين من هذه الضجة هم اعضاء اليمين وليس حايم رامون وحاجاي ميروام ورفاقهما. ومن المتوقع ان تتكرر الاحداث المأساوية التي وقعت في نهاية ولاية رابين في السبعينات وسيكون اعضاء مجموعة الثمانية المشهورة هم اول من سيدفعون الثمن السياسي وسيجدون انفسهم على مقاعد المعارضة.

لقد دخل رابين التاريخ ومن المحتمل ان ينسحب من السياسة بهدوء واطمئنان واما الذي سيحل محله وطبقا لصوره الوضع الحالي - فسوف يكون شخصية من اليمين، وليس من الواضح هل يمضي في عملية السلام وبنفس الاسلوب الذي سارت عليه حتى الان ام لا؟ وسوف يساعده في ذلك الموقف السوري الذي لايعترف بمبدأ «الكل في مقابل الكل» كذلك فان الفلسطينيين فير القادرين على وقف الاعمال الارهابية سوف يساعدونه ايضا في مهمته. وبذلك نجد انفسنا نعود الى الوراء جيل بأكمله.

لتعيين يورام مريدور في منصب وزير المالية وتحسين اوضاع الشعب ومن اجل اعادة الثقة في الحكومة ورئيسها كانت هناك ضرورة لاتخاذ بعض الخطوات الخاصة بهدف دعم مشاعر الاطمئنان والثقة وكان قصف المفاعل النووي العراقي من بين هذه الخطوات و التي منحت بيجين فترة حكم اخرى. ويكفي ان نذكر مقولة عيزر وايزمان عندما استقال من منصب وزير الدفاع إذ وصف بيجن بلقب «الراحل» وبذلك حاول بلفته الابداعية الساخرة ان ينقل ويعكس المشاعر التي كانت تسيطر في ذلك الوقت على الجماهير.

واذا كان رابين يرغب بالفعل في المنافسة مرة اخرى على منصب رئيس الوزراء، سيكون لزاما عليه ان يسلك نفس الطريق الذي سلكه بيجين وان يتخذ مجموعة من الخطوات الحاسمة التي تعيد ثقة الجماهير فيه وفي حكومته. ان حالة الانقسام التي يشهدها الهستدروت والانتهاكات التي نسمعها بشأن استغلال اموال انجماهير والشعور بان هناك كثيرين وراء تلك الارمة التي نعاني منها والاسماء الكثيرة المتوقع ان نسمعها والتي تورطت في مخالفات شتى، كل ذلك ساعد على زيادة مشاعر الاستياء التي تسيطر على



داغار
١٩٩٥/٢/٢١

مرجلية شيباك

بحث جديد عن العنف داخل

الاسرة وتأثيره على الأطفال

رجالا يتميزون بالعنف. هناك ارتفاع لم يسبق له مثيل في معدل حوادث العنف داخل الاسرة.. هذا ماذكرته وزيرة العمل والرفاهية اوره نامير عندما كانت تتحدث عن الوضع في اسرائيل وذلك امام المؤتمر القطري للعاملين في الشئون الاجتماعية الذي عقد مؤخرا في تل ابيب واكدت ان عام ١٩٩٤ سجل زياده بنسبة ٤٢٪ في

زيادة ظاهرة العنف داخل الاسرة تسببت في اثاره هذا السؤال: ماهو تأثير هذه الظاهرة على الاطفال الذين يعيشون في كنف هذه الاسرة؟ اجرت الباحثة الاسرائيلية الدكتور جينات بيلد بحثا حول هذا الموضوع الحساس في نطاق رساله الدكتوراة التي تقدمت بها الى جامعة مينيسوتا واكدت في بحثها ان هؤلاء الاطفال لن يصبحوا بالضرورة

عدد الاوامر التي أصدرتها المحاكم بشأن ابعاد الأزواج الذي يعتدون بالضرب على زوجاتهم، عن منازلهم.

ومن الواضح ان الاطفال الذين يعيشون في اسرة يعتدى فيها الزوج على زوجته، لا يجدون الرعاية الكافية - اى الابناء الذين ينشأون في اسر يسيطر عليها العنف النفسى والجسدى، كما تقول الدكتورة جينات بيلد الاستاذة بكلية بوب شافل للخدمة الاجتماعية التابعة لجامعة تل ابيب.

وطوال السنوات الخمس الماضية وفى نطاق اعداد رسالة الدكتوراه فى جامعة مينيسوتا، تخصصت الدكتورة جينات بيلد فى مجال العنف الاسرى وركزت على ابناء السيدات اللاتى يتعرضن للضرب ومدى تأثير الاوضاع الاسرية على مراحل حياة هؤلاء الابناء على اعتبار انهم يعيشون فى جو من العنف الاسرى

تاريخ طويل

وتقول الدكتورة بيلد ان لظاهرة العنف فى الاسرة وضرب النساء بصفة خاصة تاريخ طويل للغاية، ومع ذلك فإن الاعتراف بظاهرة ضرب النساء له ظاهرة اجتماعية او مشكلة اجتماعية لم يحدث الا منذ وقت قصير للغاية، وفى الماضى غير البعيد كانت هناك نظرية تقول ان هذه مشكلة شخصية للنساء، واذا امكن القول ان فى الاعوام العشرين الماضية كان هناك وعى بقضية ضرب النساء، الا انه لم يكن هناك اى وعى بمدى تأثير العنف فى الاسرة على الاطفال الذين يعيشون فى هذه الاسرة وهم ضحايا العنف، ومن الصعب ايضا معرفة نوعية المشاكل التى يعانى منها هؤلاء الاطفال على اعتبار انهم ليسوا ضحايا مباشرين وان المساس بهم لا يكون عن طريق الجسد فى كثير من الاحيان ولا يكون ملموسا وظاهرا، ومع ذلك يمكن اعتبارهم ضحايا لانهم يشاهدون ويعيشون العنف فى الاسرة ويرون امهم وهى تتعرض للضرب، الامر الذى يؤذى مشاعرهم ويؤثر على نفسياتهم واحاسيسهم بصورة خطيرة للغاية.

وتقول الدكتورة بيلد انه للأسف الشديد ليست هناك اى مؤسسة تتولى معالجة هذه الظاهرة سوى بعض الملاجئ التى تستوعب عدد قليل للغاية من النساء اللاتى يتعرضن للضرب وتستوعب ايضا ابناء هؤلاء النسوة، ويمكن ان يحظى الاطفال بالاهتمام والرعاية فى هذا الملجأ من جانب القائمين على الملجأ، وكذلك من جانب الاخصائيين النفسانيين الذين

يدركون مدى تأثير هذه الظاهرة على الاطفال. وحتى الان يتلقى الاطفال معالجة غير مباشرة على اعتبار انهم كانوا يشاهدون مظاهر العنف وأصبح لهم سلوك معين يعكس ازمتهم واما الاطفال الذين يتجاهلون ظاهرة العنف فى بيوتهم فلا يتلقون الرعاية والعلاج لان مصدر مشكلتهم غير علنى ولكن بعض هؤلاء كانت لهم تصرفات نجحوا من خلالها فى لفت نظر الكبار لمشكلتهم، ولكن هناك ايضا اطفال اخرين يتسمون بالخجل ولذلك ينطون على انفسهم وتسيطر عليهم حالة من الكآبة ولا يتلقون رعاية نظرا لان الاخرين لا يدركون الازمة التى يعيشونها.

غياب المعرفة

وبسبب غياب المعرفة عند معالجة هذه المشاكل الخاصة لم يكن هناك علاج مركز يمكن تطبيقه على هؤلاء الاطفال، ولكن فى السنوات العشر الماضية بدأ الاهتمام بهذا الموضوع فى نطاق مكاتب خدمات الرفاهية حيث عقدت ورش عمل ودورات للاخصائيين الاجتماعيين، الذين يتولون معالجة مسألة العنف فى الاسرة، وشكلت لجان عمل منفصلة خاصة بالنساء اللاتى يتعرضن للضرب وللرجال الذين يعتدون بالضرب على زوجاتهم. وتقول الدكتورة بيلد ان زيادة الوعى بهذه الظاهرة واسلوب معالجة الاء والامهات سوف يؤدى ايضا الى معالجة الاطفال، ولا يجب تجاهل حقيقة ان انتشار الوعى الاجتماعى قد ساهم كثيرا وادى الى توضيح المشاكل التى يعانى منها الاطفال الذين يعيشون فى الاسر التى تتعرض فيها الامهات للضرب والذين كانوا لا يلقون اى رعاية لمجرد انهم شهود عيان فحسب.

وتقول الدكتورة بيلد انها نظمت مؤخرا دورات لضباط التحقيقات فى الشرطة فى جميع انحاء الدولة والذين يتعرضون يوميا لمشاكل العنف فى الاسرة وهم اول من يلتقى مع الاطفال ويستمعون منهم الى الاساليب العنيفة التى يستخدمها الاب ضد افراد اسرته. وتقول بيلد ان من المهم ايضا ان يكون رجال القضاء بما فى ذلك القضاة والمحامون والمسئولون فى مجال الخدمات الاجتماعية على وعى بهذه المشكلة لانه وبحكم منصبهم يحددون مصير الاطفال فى مثل هذه الاسر.

وتضيف الدكتورة بيلد ان الاطفال يتعرضون لضرر نفسى شديد لمجرد انهم يشاهدون مظاهر العنف فى الاسرة، وحتى لو لم يكن هذا العنف موجه مباشرة الى الاطفال ويكونون

مشاهدين فقط، الا اننا امام نفوس صغيرة وبريئة تعيش في جو من الارهاب ومن ثم فانهم يتعرضون لمواقف مخيفة وغير متوقعة.

عدم الاسـتقرار

وتقول الدكتورة بيلد: ان مثل هؤلاء الاطفال يتعرضون لنماذج سلوكية عنيفة كوسيلة لحل المشاكل وهم يعيشون في جو غير مستقر وذلك لان النساء اللاتي يتعرضن للضرب يضطرن الى مغادرة البيت بدون تخطيط مسبق ويتنقلن بين اماكن مختلفة للاقامة فيها او يفضلن الاقامة في الملجأ ويعانى الاطفال ايضا بين الحين والآخر من بعض الظواهر السلبية مثل عدم عودة الاب الى المنزل أو مغادرته له بصفة مستمرة، الامر الذى يتسبب في اثاره مشاعر الخوف في نفوس الابناء ويقلب حياة الاسر راسا على عقب.

وتقول الدكتورة بيلد انه بصرف النظر عن ان النساء اللاتي يتعرضن للضرب وكذلك ابناؤهن يعيشون في واقع مخيف وغير مستقر في فترات مختلفة من حياتهم، فإن حياتهم عبارة عن سر - حيث انه محظور عليهم ان يبوحوا بأى شئ - وهذا الوضع الذى يكون لزاما عليهم فيه ان يحفظوا السر يعتبر صعبا للغاية من الناحية النفسية، كذلك فان الاطفال الذين يشاهدون مظاهر العنف ويشعرون بالآلام التى تعانى منها الام يحاولون فعل أى شئ من اجلها - ولكن تصدر اليهم الاوامر بان يلزموا الصمت حيث محظور عليهم التدخل او فعل أى شئ، ولذلك تسيطر عليهم مشاعر الخوف ويشعرون بانه لاحول لهم ولا قوة.

وفي بعض الاحيان يكون لدى الاطفال اتجاه لتحمل مسئولية ماحدث ويراودهم شعور بالذنب ولذلك من الهمية بامكان ان نشعرهم بانهم غير مسئولين عما يحدث وانه لايمكن ان نتوقع منهم ان يحلوا مشاكل الكبار.

وتقول بيلد: «بالاضافة الى واقع الحياة القاسى فإن هؤلاء الاطفال يتعرضون لصراعات حسية ونفسية لانهم يجب ان يشعروا بالولاء ويظهرون هذا الولاء او الانحياز لاحد الوالدين، ومن ثم فإن العلاقات بين هؤلاء الاطفال واهلهم لاتكون طبيعية

لانه من المعروف انه ليس من حق الطفل ان يدخل في مواجهة مع اهله ولكن نظرا لانه يستوعب الواقع القاسى الذى تعيش فيه امه يكون من الصعب عليه ان يشعر بالحب تجاه الاب الذى يعتبر في كثير من الاحيان الشخصية المحببة لدى الاطفال، وفي كثير من الابحاث نجد بما لايدع مجالا للشك ان مشكلة الاطفال تنعكس في الجرائم وفي مشاكل السلوك.

ومشاكل اطفال النساء اللاتي يتعرضن للضرب لاتظهر دائما على السطح ولذلك من الضرورى ان يتعرض القائمون على معالجة ورعاية مثل هؤلاء الاطفال الحذر وان يكونوا على درجة عالية من الكفاءة من اجل مساعدة هؤلاء الاطفال على التغلب على مشاكلهم ليس فقط في نفس المرحلة التى يتعرضون فيها للعنف او يشاهدونه ولكن ايضا بعد ذلك بعدة سنوات حيث يكونون في حاجة الى الدعم والمساعدة من اجل نسيان الواقع المرير الذى مر عليهم.

موضوع جديد

وتقول الدكتورة بيلد انه من المهم تدريب الكوادر التى سوف تتولى رعاية هؤلاء الاطفال وحل مشاكلهم - ويجب ارسال تلك الكوادر الى مؤسسات التعليم المختلفة مثل المدارس ورياض الاطفال وان تدرج في مناهج التعليم مواد جديدة مثل منع العنف في الاسرة كموضوع جديد مثل باقى الموضوعات الجديدة الاخرى التى ادرجت في مناهج التعليم (تدريس الجنس وماشابه ذلك) ومن الوسائل الاخرى لمساعدة هؤلاء الاطفال الذين يشاهدون ويعايشون العنف في اسرهم هي مساعدة الاء والامهات انفسهم وذلك بهدف حماية ابنائهم بالدرجة الاولى، ويجب تمكينهم ومساعدتهم على ان يكونوا آباء طبيين.

وتقول الدكتورة بيلد انه على عكس الرأى السائد فإنه الطفل الذى يعانى من العنف لن يتحول بالضرورة الى رجل عنيف او الى ضحية للعنف - فهذه خرافة يجب اسقاطها والقضاء عليها - حيث انه خلال فحص عينات كثيرة من الاسر التى تعانى من العنف اتضح ان نسبة كبيرة من الاطفال لم يتحولوا الى اشخاص يضررون الاحزين او يتعرضون للضرب.

مصر والمواجهة

هتسوفيه
١٩٩٥ / ٢ / ٢١

موردخاي فارتهايمر

مع إسرائيل

■ أورد توم فريدمان في مقال «الخروج من مصر - الجزء الثاني» والمنشور في صحيفة نيويورك تايمز التفاصيل الكاملة للمواجهة التي حدثت بين وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ونظيره المصري عمرو موسى خلال اجتماع وزراء خارجية اسرائيل ومصر والأردن ومندوب منظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد في العاصمة الامريكية واشنطن، وهذا في إطار ائتلاف السلام الذي بادر بتشكيله وزير الخارجية الامريكي، وبغض النظر عن التفاصيل التي أوردها فريدمان عن هذه المواجهة فإن فريدمان يطرح رؤية خاصة به لتفسير التدهور الذي ألم بعلاقات البلدين خلال الآونة الأخيرة فيرى فريدمان ان مثل هذه الظاهرة تعد نتيجة للصراع على زعامة منطقة الشرق الأوسط في ظل السلام الذي يقترب رويدا الى المنطقة. وتتخوف مصر وعلى حد اعتقاد فريدمان من فقدان زعامتها للدول العربية وبلدان شمال إفريقيا، هذه الزعامة التي عمل الرئيس حسني مبارك على تحقيقها على مدى سنوات طوال. ومن جهة أخرى فمن المحتمل ان يكون هذا الخوف نابعا من احتمال قيام اسرائيل بفضل تفوقها التكنولوجي والاقتصادي بشغل هذه المكانة التي تتمتع بها مصر حاليا في منطقة الشرق الأوسط، ومع هذا فإن التفسير الذي يطرحه فريدمان يبدو مثيرا. ومن الواضح لكل من يرصد التطورات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٩ - أي العام الذي شهد التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية - أن الصراع على زعامة منطقة الشرق الأوسط ليس بالعامل الوحيد الذي يتحكم في السياسة التي ينتهجها مبارك حيث إن خوف الرئيس المصري نابع من احتمال ان تتطور مسيرة السلام على نحو لايرتضيه ولايرضى العرب. وسيكون مثل هذا التطور مخالفا للمخططات العربية الرامية إلى اضعاف إسرائيل، والقضاء عليها في مرحلة لاحقة. وكما هو معروف فإن السلام المصري الاسرائيلي لم يتحقق بفضل جهود رابين أو مبارك، وإنما تحقق في عهد كل من رئيس الوزراء السابق مناحيم بييجين، والرئيس المصري السابق أنور السادات، ولذلك فحينما تولى الرئيس مبارك مقاليد السلطة في اعقاب اغتيال الرئيس السادات كانت اتفاقية السام قد تشكلت من الناحية الرسمية. وعلى الصعيد الاسرائيلي فقد تلقف كل من إسحاق شامير وإسحاق رابين هذه الاتفاقية من مناحيم بييجين الذي اعتزل العمل السياسي بعد رحيل السادات بوضع سنوات. فيما يتعلق بإسحاق شامير فقد عارض شامير كما هو معروف اتفاقيات كامب ديفيد حين التوقيع عليها، ولم يكن من المتحمسين لهذه الاتفاقية حتى بعد التوقيع عليها، ومن هنا فلم يحرص على توسيع إطار هذه الاتفاقية وتطبيقها على عرب يهودا والسامرة وغزة، وهذه بموجب «خطة الحكم الذاتي» التي تم تحديد أطرها العامة في اتفاقيات كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها مع مصر. أما رابين فقد حاول بعد أن تولى مقاليد السلطة في عام ١٩٩٢ ان يسير في وجهة مخالفة للوجهة التي سار عليها شامير، فحاول رابين ان يجعل من اتفاقية كامب ديفيد وسيلة لدفع

العلاقات

المصرية

الاسرائيلية

مسيرة السلام، تلك المسيرة التي تدفعها حكومتها الى الدرجة التي ستؤدي الى إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧. وفيما يتعلق بالرئيس مبارك فإنه لم يكن سعيدا بالاتفاق الذي وقعه السادات مع رئيس الوزراء مناحيم بييجين، ولذلك عمل منذ أن تولى مقاليد السلطة على أن يقلل من شأن التعهدات التي أخذتها مصر على عاتقها في كل ما يتعلق باتفاقية السلام مع إسرائيل.

وقد بدأت في عهد مبارك أولى علامات التدهور في علاقات «السلام» المصرية الاسرائيلية فتحول السلام الى سلام بارد. ومن هنا فإن نقطة الانطلاق التي اتبعها فريدمان في مقاله والتي مفادها أن هذا التدهور ناجم عن التنافس على زعامة منطقة الشرق الأوسط ليست صحيحة، ولا تتماشى مع معطيات الواقع السائد منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن.

واستشهد فريدمان في مقاله بالملاحظة التي ذكرها المراقب الروسي فيكتور بوليسيفاك الذي حضر اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في واشنطن، والتي ادلى بها عند رؤية المواجهة الحادة التي حدثت بين وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز ووزير الخارجية المصري عمرو موسى فقد ذكر هذا المراقب «كنت اتصور أن العلاقات بينكما أفضل بكثير» وقد عقب فريدمان على ما استشهد به بقوله: «نعم فيكتور يجب أن تعيد التفكير من جديد، إن هناك منافسة حاليا على زعامة منطقة الشرق الأوسط، إن هذه المنافسة تعد استمرارا لما حدث منذ ثلاثة آلاف عام أي بعد خروج بني اسرائيل من مصر ويعاود نسل فرعون، ونسل بني اسرائيل حاليا النزاع على زعامة المنطقة.

ووفقا للتفسير الذي يطرحه فريدمان فإن مصر قامت بعد التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في عام ١٩٧٩، خاصة في عهد مبارك بتوسيع إطار مسيرة السلام، وسعت الى ضم الدول العربية الى هذه المسيرة حتى تتوصل الى سلام على غرار نموذج السلام المصري الاسرائيلي. وتفيد صحيفة نيويورك تايمز أيضا أن مصر قامت بهذه الجهود بغرض كسر العزلة التي فرضت عليها في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل.

ضوء احمر في قصر الرئاسة

وقد أدركت مصر مع مضي الوقت، ووفقا لتفسير فريدمان، أن هذه الاتفاقية حسنت من مكانتها الدولية، وأدخلت الى خزانها اموالا طائلة. وتحولت مصر مع مضي الوقت الى جهة تقوم بلعب دور الوساطة بين اسرائيل وبين الدول العربية، كما تحولت الى قناة للدبلوماسية الامريكية في المنطقة. ومع هذا فقد اتضح لمبارك بعد أن تصافح رابين وعرفات في واشنطن، وبعد أن تم التوصل الى اتفاق السلام الاردني الاسرائيلي أن مصر أصبحت بمفردها على الساحة، وتزايدت شدة هذا

الاحساس بالعزلة بعد أن أدركت أن هناك مفاوضات تتم دون وساطتها أو دون علمها بين عمان والبحرين والمغرب وتونس وبين اسرائيل، حول إقامة مكاتب اتصال لاسرائيل في هذه الدول. واشعلت هذه الاتصالات الضوء الاحمر في غرف السلطات المصرية التي احسست أنه يتم تهيش مصر سياسيا في منطقة الشرق الأوسط، وأن اسرائيل تستعد لشغل مكانتها. ودفع هذا التقدير المصري ووفقا لتقدير فريدمان لوضع العقوبات على درب العلاقات التي تقيمها اسرائيل، ولكبح مسيرة السلام.

ويرى فريدمان أيضا أن الخطوتين اللتين اتخذتهما مصر مؤخرا والمتمثلتين في عقد قمة الاسكندرية التي شارك بها العامل السعودي الملك فهد، والرئيس السوري حافظ الأسد، والمركة التي تحوضها مصر ضد اسرائيل بشأن التوقيع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية مرتبطتان بشكل وثيق بالنزاع على زعامة منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو التفسير الذي يطرحه فريدمان في مقاله بصحيفة نيويورك تايمز.

وعند النظر الى التطورات التي شهدتها العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ أن تولى مبارك مقاليد السلطة في مصر نجد أن فريدمان اكتفى عند تحليله لهذه العلاقات بما حدث فقط في الآونة الأخيرة، وتجاهل في المقابل العديد من النقاط الهامة الخاصة بتاريخ العلاقات المصرية الاسرائيلية على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، ومن هنا فليس النزاع على زعامة منطقة الشرق الأوسط سوى مظهر واحد فقط، ومرحلة أخرى من مراحل الصراع العربي ضد اسرائيل وضد اليهود، هذا الصراع الذي يعود تاريخه الى قرن مضى.

وفي الواقع فقد تبنت مصر منذ أن تولى مبارك السلطة العديد من الاجراءات المعادية لاسرائيل سواء على الساحة الدولية في أوروبا وفي المؤسسات الدولية. وقد بادرت مصر سواء في الأمم المتحدة أو المحافل الدولية باتخاذ العديد من القرارات المعادية لاسرائيل. وسيجد كل من ينظر الى بروتوكولات مؤسسات الأمم المتحدة أن مندوبي مصر عملوا ومنذ خمسة عشر عاما ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية على اتخاذ العديد من القرارات المعادية لاسرائيل.

سلام على الورق

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين فما زال السلام على الورق فقط فبالرغم من وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين إلا أن هذه العلاقات تتسم بالضعف وعدم الاستقرار أضف الى هذا أنها مجرد علاقات جزئية. ويكشف النظر الى اتفاقيات كامب ديفيد أن مصر لم تنفذ جزءا كبيرا من تعهداتها خاصة تلك التعهدات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والثقافية تلك الجوانب التي كان من شأنها أن تؤدي إلى المزيد

فإن هذه القرارات لاتعبر عن النزاع على زعامة منطقة الشرق الأوسط بقدر ماتعبر عن الصراع العربى ضد اسرائيل واليهود، هذا الصراع الذى ينته بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، أو بالتوقيع على اتفاقية السلام مع الأردن، كما انه لم ينته بالتاكيد بعد التوقيع على اتفاق أوسلو مع ياسر عرفات. وحينما عقد الرئيس المصرى حسنى مبارك مؤتمرا صحفيا فى القاهرة لبحث موضوع التسليح النووى فى منطقة الشرق الأوسط فقد صعد خلال هذا المؤتمر الحملة ضد اسرائيل وعاود الاعلان عن أنه لن يوقع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية فى شهر ابريل المقبل نظرا لأن اسرائيل مزودة بالأسلحة النووية الأمر الذى يهدد الأمن القومى المصرى. ومن الواضح وفى اعقاب الأمور التى ذكرها مبارك والتى تعد بمثابة الحلقة الأخيرة فى مسلسل تصريحاته وتصريحات حكومته المعادية لاسرائيل أنه من الأفضل ان يقوم رابين وبييريز بالعودة الى الواقع، وأن يتوقفوا عن الاشادة بدور مبارك الذى يصفوه بالصديق المخلص لاسرائيل.

من التقارب والوفاق بين الشعبين. وبدلا من الاهتمام بالتقارب فإن وسائل الاعلام المصرية التى تعتبر وسائل حكومية تنشر أخبارا محرضة ضد اسرائيل دون أى تحفظ، ودون ان تتخذ الحكومة أى رد فعل مناسب. وبالرغم من ان رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز لايوقفان عن الاشادة كل أسبوع باسهام مصر فى مسيرة السلام إلا أن الطرف الآخر أى الحكومة المصرية لاتبالي فحينما أقيم على سبيل المثال منذ مايقرب من شهر معرض القاهرة الدولى للكتاب فإن الحكومة المصرية لم توجه الدعوة لاسرائيل للمشاركة فيه. وحينما نسوق هذا المثال فإنه فى سياق ثقافى اقتصادى ليست له أية صلة بالمنافسة على زعامة منطقة الشرق الأوسط. ويعبر هذا الأمر عن الحقيقة التى يتجاهلها فريدمان والتمثلة فى أن مصر لم تصل بعد الى الوضع الذى ترغب فيه ان تتوصل الى سلام حقيقى مع اسرائيل.

وفيما يتعلق بقرارات قمة الاسكندرية التى أدانت اسرائيل لإنتهاكها الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية والتى اكدت على حق سوريا فى استرداد كل هضبة الجولان، وحق عرب يهودا والسامرة وغزة فى استرداد اراضيهم بما فيها القدس



ليس من السهل التغلب

على الازمة مع مصر

دافار
١٩٩٥/٢/٢٤

يعقوب لزر

■ ليس من الغريب ان يفشل وزير الخارجية شيمون بيريز والرئيس حسنى مبارك فى محاولتهما للتوصل الى حل للخلاف بين اسرائيل ومصر حول المسألة النووية، لانه منذ وقت طويل اتضح للمراقبين ان المبادره المصرية التى تهدف الى اجبار حكومة اسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى ابريل هى اكثر من مجرد خطوة تكتيكية من جانب مصر - فهذه المبادرة تخدم عدة اهداف مصرية اساسية فى

مرحلة مابعد التوصل الى السلام بين مصر واسرائيل. ان مصر تسعى الى استعادة مكانتها الرائدة فى العالم العربى، والصراع السياسى الذى تخوضه من اجل افقاد اسرائيل لقدراتها النووية، يخدم هذا الهدف جيدا - ذلك لأن جميع الدول العربية بدون استثناء ترغب فى القضاء على الخيار النووى الاسرائيلى حيث ترى ان هذا الخيار يشكل تهديدا لها حتى فى عهد السلام طالما ان العرب لايملكون خيارا نوويا

الذى يخوضه الرئيس مبارك ضد الخيار النووى الاسرائيلى يشير الى ان هناك تغييرا فى توجه مصر نحو السلام مع اسرائيل.

وكانت مصر قد سلكت طريق السلام مع اسرائيل منذ البداية من خلال رؤية مؤداها بأنه على المدى الطويل سوف تنجح مع باقى الدول العربية الاخرى فى ابتلاع اسرائيل داخل الشرق الاوسط العربى وتحويلها الى دولة صغيرة تكون تابعة للرغبة الطيبة للدول العربية فى جميع النواحي ولكن طوال الاعوام الستة عشر الماضية من السلام بين مصر واسرائيل لم يجرؤ المصريون على العمل على تقويض اسرائيل واضعاف قوتها.

والآن بدأ التغيير، عندما قرر الرئيس مبارك الخروج للعمل فى هذا المجال، نظرا لأنه أدرك ان محاولته ابعاد اسرائيل ووضعها فى ركن الزاوية سوف يدعم موقفه فى الداخل فى مواجهة المعارضة الاسلامية المتطرفة ذلك لان الراى العام المصرى وخاصة طبقة المثقفين تبدى تضامنا وتأييدا لصراع الرئيس حسنى مبارك للقضاء على الخيار النووى ويتضح من كل ما قيل سلفا ان الازمة بين مصر واسرائيل بشأن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية هى ازمة عميقة لن يكون من السهل التغلب عليها. وعلى الرغم من ان المصريين لا ينوون الغاء معاهدة السلام مع اسرائيل بسبب عدم خضوعها لمطالب مصر بشأن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الا انه يبدو انهم لن يتنازلوا عن مطلبهم المبدئى وهو ان تتنازل اسرائيل عن خيارها النووى وبأسرع وقت ممكن.

ايضا. كذلك فان مصر التى تعتبر نفسها اكبر دولة عربية والدولة الرائدة فى منطقة الشرق الاوسط، تتخوف من ان يؤدي توسيع نطاق التسويات بين اسرائيل والدول العربية الاخرى مثل الاربن وكذلك الفلسطينيين - إلى تفوق اسرائيل فى المنطقة على مصر. بالاضافة الى ذلك فان مصر فى عهد السلام تقبل تأكيد وزير الخارجية شيمون بيريز من ان اسرائيل يجب ان تكون دولة متساوية فى الحقوق وفى الواجبات فى المنطقة مثل باقى الدول الاخرى وهى على استعداد للموافقة على ان تكون لاسرائيل اتفاقيات اقتصادية مع باقى دول المنطقة على اساس المساواة - ولكن مصر تطالب اسرائيل بالتنازل عن تفوقها على المستوى الامنى من اجل ان تحظى بهذا الوضع.

ومن وجهة النظر القومية المصرية فان جيازة اسرائيل للأسلحة النووية يؤثر على مكانة مصر السيادية فى المنطقة وانها تحقق بذلك تفوقا يمكنها من ان تملأ اراضيها على الدول المجاورة وحكومة مصر ليست على استعداد لقبول ذلك باى حال من الاحوال.

ومعارضة مصر للتفوق النووى الاسرائيلى قد برزت مؤخرا فى ادعاءات وزير الدفاع المصرى السابق الجنرال ابو غزالة الذى ذكر فى كتابة - الذى صدر منذ فترة ان اسرائيل سوف تهدد مصر بالحرب فى المستقبل ولذلك يجب سلبها قدراتها النووية التى تمنحها تفوقا عسكريا جوهريا على مصر وعلى اى ائتلاف عربى.

ويرى الخبراء المتخصصون فى شئون مصر ان الصراع



عل هـمـشـمار
١٩٩٥/٣/١٠

غطاء دافىء للسلام البارد

يوسف جاليلى

نمونا للعلاقات الدافئة التى تزداد توثقا كلما تعمقت اواصر التعاون، لصالح الشعبين، وقد وضحت هذه الحقيقة خلال الزيارة الأخيرة التى قام بها وفد مصرى لاسرائيل، وقد دارت المحادثات تحت رعاية ومشاركة وزير الزراعة يعقوب تسور

■ مازال السلام بين اسرائيل ومصر سلاماً بارداً من جانب العلاقات السياسية بين الدولتين، التى ازدادت برودا فى اعقاب الضغط المصرى على اسرائيل فى الموضوع النووى. فى المقابل، نجد ان التعاون الزراعى بين اسرائيل ومصر يعد

دولار وهناك أيضا تبادل تجارى غير مباشر عبر دول أخرى، تقدر قيمته بحوالى ٤٠ مليون دولار أخرى ولا تتضمن هذه الأرقام كما قلنا شراء النفط ومشتقاته، والتي تبلغ حوالى ٢ مليون طن سنويا.

على ضوء اتفاقيات الجات والاتفاق التجارى الذى تم توقيعه مؤخرا بين الدولتين، يلاحظ التزايد التجارى فى مستلزمات الانتاج والرى والبذور وكذلك استيراد تبادلى مع مصر (منها بعض مواد البناء) مع وجود تراجع ملحوظ فى المشاكل الادارية والبيروقراطية المرتبطة بالتبادل التجارى بين الدولتين.

يقول البروفيسور بوهوريلى: انه من بين الاعمال الرئيسية التى نفذت عام ١٩٩٤، اعداد حوالى ٦٠٠ خريج مصر فى اسرائيل (وقد ساهمت الدانمارك فى تمويل المشروع)، واعداد ٢٠٠ خريج آخرين عن طريق دورات عقدت فى مصر، كما اقام خبير اسرائيلى فى منطقة النوبارية حيث كان يقدم المشورة والخبرة الفنية فى مجالات الزراعة والاقتصاد الزراعى. ويضيف ان تدخلنا فى موضوع القطن ادى الى الاعتراف به كمشروع اقليمى سيشمل اسرائيل كشريك فى الاجراءات عن طريق مجلس القطن وفى هذا الاطار خصص الصندوق الدولى للقطن ٣ ملايين دولار، منها مليونان لاسرائيل وقد اشاد البروفيسور بوهوريلى بعمل قسم التعاون الدولى بوزارة الخارجية الذى وجه الدعوة لبعض اعضاء البرلمان ومديرى الزراعة التعاونية من محافظة الاسماعيلية لزيارة اسرائيل كما ذكر ايضا التعاون المثمر فى مجال مشروع (البحاث المناطق الصحراوية)، والذي بدأ عام ١٩٨٢ وينتهى فى مارس ١٩٩٥، وسوف يتم الاعلان عن نتائج المشروع فى اطار مؤتمر دولى سيعقد فى القاهرة وفيما يلى بعض المسائل الرئيسية التى ستكون على جدول اعمال هذا المؤتمر عام ١٩٩٥:

• التعاون فى مجال نوعيه الانتاج، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية.

• القيام بابحاث وعمليات تنمية فى مجال التشجير فى المناطق الصحراوية وايقاف الرمال فى سواحل شمال سيناء.

• التعاون لاقامة نظام بالكمبيوتر من اجل التخطيط السريع للمشروعات الزراعية الاستيطانية، بين مصر واسرائيل (عن طريق GARPAD اى مكتب التنمية والاستيطان) والولايات المتحدة.

• الاعداد للتعاون فى ابحاث زراعة ثمار البطاطس فى

تراس الوفد المصرى المهندس فؤاد ابوالدهب والوفد الاسرائيلى البروفيسور شموئيل بوهوريلى. وقد دلت المحادثات على وجود رغبة صادقة لدى الدولتين لتعميق وتوسيع رقعة التعاون فى المجال الزراعى، عن طريق ضم دول اخرى للاطار الثلاثى - اى مصر واسرائيل والولايات المتحدة - خلال ١٥ عاما من التعاون بين الدول الثلاث، تم استثمار ٤٠ مليون دولار للتنمية الزراعية فى المناطق الصحراوية الجرداء، والابحاث المشتركة، وانتشار مزارع فى الصحراء الغربية ومشروعات اخرى مشتركة وقد قدمت الولايات المتحدة هذا المبلغ عن طريق الوكالة الدولية للتنمية ومقرها واشنطن، وهذا المبلغ لا يتضمن التعاقبات بين شركات مصرية واسرائيلية خاصة، يتم فى اطارها استيراد مستلزمات انتاج من اسرائيل، مثل هياكل للرى، وبذور وشتلات والاستعانة بخبراء اسرائيليين فى احد المشروعات الخاصة الواقعة على بعد ٢٠ كيلو مترا من القاهرة، فى الجيزة. وقد طرأ تحول عام ١٩٩٢ على العلاقات التجارية بين الدولتين، بعد ان سارت ببطء منذ توقيع اتفاق السلام، وتشير البيانات الى وجود زيادة ملحوظة فى المجال التجارى، الذى تأثر فيما يبدو بالتسهيلات التى سنتها مصر فى اطار تجارتها الخارجية ومنح تأشيرات سفر الى اسرائيل لرجال الاعمال من شأن عملية السلام التى تتشكل فى المنطقة والقوة الكامنة فى التنمية التجارية بين الدول، ان تسهم فى اتساع العلاقات التجارية فى المستقبل.

بلغ حجم التبادل التجارى عام ١٩٩٢ حوالى ٢٠,٥ مليون دولار، مقارنة بـ ٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٢، وهو مبلغ لا يتضمن استيراد البترول المصرى (٣٠٠ مليون دولار) تمثل التجارة الزراعية ٦٥٪ وتجارة المستلزمات المختلفة للزراعة ٢٠٪. اما نصيب التبادل التجارى الصناعى فيبلغ ١٥٪.

بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية ٩,٦ مليون دولار، منها ٢٢٪ انتاج زراعى طازج ومصنع، وحوالى ٥٩٪ مستلزمات اخرى للزراعة و١٩٪ انتاج صناعى آخر. اما الواردات من مصر فقد بلغت ١٠,٩ مليون دولار، منها ٨٥٪ انتاج زراعى طازج ومصنع و١٢٪ انتاج صناعى، ويمثل استيراد القطن المصرى ٥٢٪ من هذه الواردات. خلال ذلك العام يشير الميزان التجارى الى وجود عجز مقداره ١,٣ مليون دولار فى تجارة اسرائيل مع مصر وفى عام ١٩٩٤ ارتفعت الحركة التجارية بين الدولتين باكثر من ٥٠٪ يمثل فيها الجانب الزراعى حوالى ثمانية ملايين دولار ويبلغ حجم التبادل التجارى فى الاتجاهين حوالى ٣٠ مليون

سنويا وقد نسب هذه الحقيقة الى تناسب البقرة الاسرائيلية مع المناخ المصرى، وهذه الحقيقة تفتح احتمالات لتنمية قطاع البقر الحلوب هناك.

فى المجال البيطرى مطروح مشروع للتعاون بين المغرب وتونس والاردن والسلطة الفلسطينية مع اسرائيل، ومصر والولايات المتحدة. وتنصب مجالات العمل الرئيسية على امراض الحيوانات على المستوى الاقليمى، واتخاذ الوسائل الوقائية لمنع انتشار الامراض والاشراف الادارى المشترك فى المجال البيطرى. وسوف يتم التوسع فى مجالات التعاون لتشمل الابحاث الخاصة بامراض الطيور والاثار الاقتصادية المترتبة على امراض الحيوانات. وبعد ثلاثة ايام من المباحثات المكثفة، تم وضع بروتوكول تفصيلى لتنفيذ المشروعات سابقة الذكر. طبقا لطلب رئيس اللجنة المصرية، المهندس ابوالدهب، تم الاتفاق على تنفيذ مشروعات جديدة مثل التسويق المشترك (عبر شركة اجرىسكو) للمنتجات الزراعية الطازجة الى دول الخليج، وانتشار فرع نموذجى فى مصر (طبقا للتكنولوجيا الاسرائيلية المستخدمة فى النقب) واجراء ابحاث مشتركة للقضاء على الذبابة البيضاء التى تصيب القطن. وهذا البحث يمكن ان يمثل خطوة اولى فى التعاون بين الدولتين، اللتان يعتبر القطن هاما لهما جدا. وقد اعربت اللجنة المشتركة عن تقديرها الخاص لمساهمة مشروع (مريوط) ومعمل تجارب زراعة الصحراء الغربية فى توطيد خريجى الجامعات كذلك اشادت بتنمية اقتصاد الالبان وتربية الابقار الاسرائيلية كمجال يسهم فى تنويع الاقتصاد الزراعى فى تلك المنطقة.

عندما تذكرت الجولة الشيقة التى قمت بها منذ اكثر من سنتين فى المزارع التى اقيمت بمساعدة اسرائيلية فى الصحراء الجرداء - قال لى عضو الوفد المصرى الذى صاحبنا خلال الجولة فى مصر، ان هذه المزارع تزداد ازدهارا واتساعا وتساهم فى التنمية الزراعية فى الصحراء الغربية.

درجات حرارة مرتفعة، من اجل تصديرها الى اوروپا. - استمرار التعاون لانتاج البذور وتحسين جودتها عن تلك التى بالسوق المصرية.

- اجراء اتصالات بين شركة اجرىسكو الاسرائيلية وبين جهات التصدير المصرية، من اجل التصدير المشترك (مصرى - اسرائيلى) الى دول الخليج.

- مشروع اجرىتافى ٠٦ «جسر السلام» الذى سيمثل التقاء اساسيا فى الزراعة كنموذج للتعاون الاقليمى والدولى - كما يتم الاعداد لعقد (قمة الصحراء DESERT SUMMIT فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥، فى مؤتمر دولى حول الصوامع فى القاهرة، يشارك فيه رؤساء دول وكبار الممثلين الدوليين من المنطقة ومن العالم العربى.

مزارعون يحملون شهادات اكايدمية: نتيجة القانون المصرى الذى يعطى مجانية التعليم الجامعى، يوجد عشرات الالف من خريجى الجامعات العاطلة. وقد قرر الرئيس حسنى مبارك وزير الزراعة الدكتور يوسف والى توطيد الصحراء الغربية التى تمتد على مساحة ٤ ملايين دونم، بهؤلاء الخريجين يحصل كل خريج على خمسة افدنة (٢٠ دونم) ووسائل الانتاج والتنمية الزراعية وتم اعداد اربعة الاف دونم للرئى باستخدام معدات اسرائيلية وأدت هذه السياسة الى تزايد الطلب من جانب المزارعين والمثقفين من اجل المشاركة فى الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات المتخصصة للزراعة فى اسرائيل. وهذا العام سيتضاعف عدد الحاصلين على منح دراسية ليزيد عن ١٢٠٠ طالب ومرشد زراعى.

وقد اشاد البروفيسور بوهورلى بالتعاون المصرى - الاسرائيلى الوثيق فى المجال البيطرى، الذى حقق انجازات كبيرة فى مجال وقاية الابقار الحلوب فالابقار الاسرائيلية موجوده فى نفس القطيع الذى يضم الابقار الهولندية حيث تدر البقرة الاسرائيلية من ستة الاف الى سبعة الاف لتر حليب سنويا، اما البقرة الهولندية فانها تدر ما بين ٤٠٠٠ - ٤٥٠٠ لتر



هتسوفيه
١٩٩٥/٢/٢٤

موشيه ايشون

الجدل وجذوره

الدول العربية، بالقول ان اسرائيل تمثل خطراً شديداً على العالم العربي كله لما تمتلكه من سلاح نووي. ويأمل المصريون بهذه الطريقة احباط توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين دولة اسرائيل. اننا لانعلم ما اذا كان هذا الهجوم المصري سيردع الدول العربية عن اقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل ام لا ومع هذا نجح المصريون في خلق جبهة عربية هدفها اجبار اسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

بالطبع هذا امر لايربح اسرائيل، بل يضع عبئاً كبيراً على دور اسرائيل في دفع عملية السلام في المنطقة. ليس هذا فقط، بل ان بعض الدول العربية الغنية تعترض حالياً على انشاء بنك شرق اوسطى للتنمية الاقتصادية، بزعم ان اسرائيل لن تسيطر فقط على هذا البنك، بل على اقتصاد الدول العربية، ومن أبرز الدول المعارضة، العربية السعودية والى جانبها اغلب الدول الخليجية ومن بينها عُمان التي كانت تنوى فتح «مكتب اتصال» في اسرائيل وفي المقابل السماح لاسرائيل بفتح مكتب مماثل لديها. لقد أكدت الدول العربية الرفض لانشاء بنك شرق اوسطى، انه طالما ان اسرائيل تواصل الاحتفاظ «بارض محتلة» في الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، فلامجال للتعاون معها. يحتمل الا تكون مصر قد قصدت احباط مشروع انشاء بنك شرق اوسطى للتنمية الاقتصادية. بل هناك من يقولون انها مهتمة بانشائه. ولكن مما لاشك فيه ان الهجوم المصري المركز ضد اسرائيل قد جعل الدول العربية تتحفظ على انشاء البنك، هناك ايضا رأى آخر، بان مصر تقف بشكل غير مباشر وراء رفض الدول العربية الغنية المشاركة في انشاء البنك. في هذا الضدد يشيرون الى الملك فهد ملك السعودية الذي شارك في «قمة الاسكندرية» وهي القمة التي هاجم فيها الرئيس مبارك اسرائيل واتهمها بانها تسعى للسيطرة على العالم العربي بقوة السلاح النووي الذي تحتفظ به. ليس هناك ما يمنع انن من ان يكون القرار السعودي بعدم المشاركة في البنك الشرق اوسطى

■ كتب أحد المحللين الكبار لصحيفة (نيويورك تايمز) عند تناوله لازمة العلاقات بين القاهرة والقدس «ان ذلك يعيدنا الى الوراثة ثلاثة الاف عام، عندما ثار جدل كبير بين فرعون مصر وبين النبي موسى» بل انه وجد ان هناك تشابهاً بين الجدل في تلك الحقبة وبين الجدل الحاد بين مصر واسرائيل في وقتنا الحالي. وقتها مثلما هو الامر الان - يؤكد من خلال عرض الأبعاد المتشابهة والمشاركة للعهديين المذكورين: في الحقبة البعيدة تركز الجدل بين المصريين والاسرائيليين حول قضية: من هو صاحب السيادة - هل فرعون الملك، ام سيدنا موسى: الذي جاء ليحرر شعبه من العبودية. واليوم ايضا هناك جدل مماثل حول، من هو صاحب السيادة في المنطقة - هل مصر ام اسرائيل؟

اريد ان اقول، ان المصريين يخشون ان تصبح اسرائيل ذات الوضع الأفضل في الشرق الاوسط، وانها تدفع مصر الى الزاوية، وهي التي تدعى لنفسها ريادة القومية العربية» اشك في امكانية التشبيه بين الجدل الذي دار بين سيدنا موسى وبين الفرعون وبين ذلك الجدل الدائر حالياً بين الرئيس المصري حسنى مبارك، وبين رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق رابين، حول قضية حظر انتشار الاسلحة النووية، هناك اختلاف في الغرض بين هذا الجدل وذاك، وان كان على هامش الامور يمكن ان نجد نقطة او نقطتي تشابه بين الخلافات التي كانت منذ ثلاثة الاف سنة وبين الجدل السياسى الدائر حالياً. المشترك بين العهديين نجده في تلك الايه الوارده في سفر الخروج [هيا تربيص به حتى لايتعظم].

لقد اوضحت القيادة المصرية، بزعامة الرئيس حسنى مبارك، في عدة مناسبات ان هدفهم هو إعادة اسرائيل الى «حجمها الطبيعي» مثلما كانت قبل حرب الايام الستة، فالهدف المصري هو تحجيم اسرائيل وسلبها كل مكاسبها الاستراتيجية وفوق كل ذلك، الحيلولة دون ان تتوسع اقتصادياً داخل الدول العربية المحيطة بها وكذلك البعيدة عنها في الخليج، وفي تونس والمغرب. وفي الهجوم «النوى» الذي تشنه على اسرائيل تحرض مصر



الاسرائيلي قط، بل انها وقفت في اغلب الاحيان علنا ضد اسرائيل، وهي تضم صوتها الى الاصوات المنبعثة من دمشق، والتي تقول انه على دولة اسرائيل الانسحاب من جميع «المناطق المحتلة» حتى آخر سنتيمتر.

الاكثر من هذا، فان مصر التي ارتدت ذات يوم ثوب «الوسيط العادل» بين اسرائيل ومنظمة التحرير، تؤكد تأييدها القاطع لاقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اعادة تقسيم القدس.

الا ان الحكومة الاسرائيلية احتاجت وقتا طويلا حتى تعرف كيف تحسن قراءة الخريطة الشرق اوسطية والوصف التي تراه مناسباً لاسرائيل. يقولون ان وزير الخارجية شيمون بيريز، قد بدأ يدرك الامور بعدما التقى بعمره موسى في بليزهاوس بواشنطن فقد قام وزير الخارجية المصري في هذا اللقاء بافراغ كل شحنة الكراهية التي كان يكنها في نفسه. فقد هاجم اسرائيل بشدة ليس فقط بسبب رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، بل ذكر ايضا سياسة اسرائيل العدوانية ضد مصر، مثلما اتضحت خلال حربى عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ وقد فاجأ عمرو موسى وزير الخارجية وارين كريستوفر، وممثل وزير الخارجية الروسى في هذا الشأن. وبالطبع فوجيء وزير الخارجية بيريز ولم يبق امامه سوى ان يرفع صوته ليرد على حماقة وزير الخارجية المصري.

تقوم العلاقات الودية بين دولتين على اساس الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة صدق من قال، لو كانت مصر مثل بلجيكا، والاردين مثل لكسمبورج وايران مثل فرنسا، ماكان هناك اى مانع في ان توقع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ولكن بما اننا نعيش في الكوكب العربى، فإنه لايمكننا ان نحدد سياسة اسرائيل طبقا للمعايير الاوروبية الغربية. لهذا السبب ليس أيضا من السهل بناء علاقات ودية بين دول المنطقة، خاصة وان المصالح السياسية والاقتصادية والامنية غير مشتركة دائما، وبالتالي فان الثقة المتبادلة غير موجودة. مما لاشك فيه اننا لم نصل بعد الى الثقة المتبادلة مع الدول العربية، ولا تزال مصر تتشكك في نوايا اسرائيل فمصالحها على ساحة الشرق الاوسط تختلف عن المصالح الاسرائيلية، التي تسعى الى التعايش السلمى مع كل شعوب المنطقة. وطالما لم نتوصل الى علاقات ثقة كاملة بسبب المصالح التي لا تزال مختلفة بين شعوب المنطقة. فمن الصعب الحديث عن صداقة وتفاهم بين الدول وبناء على ذلك ليس من السهل تقليص التناقضات التي

قد صدر بالذات بايحاء من مصر وعليه، ليس هناك اى أهمية كبيرة للسؤال - هل المصريون وراء رفض الدول الخليجية المشاركة في بنك الشرق الاوسط؟ هناك امر اخر واضح، وهو ان التحريض الذى تقوم به مصر ضد اسرائيل قد قوى من شوكة الدوائر المعادية لاسرائيل في الدول العربية.

ان الهجوم النووى المصرى المستمر ضد اسرائيل لايسهم في دفع عملية السلام في المنطقة بل انه يضع الكثير من علامات الاستفهام امام حقيقة العلاقات بين القاهرة وبين القدس، هناك مثلا، قرار الرئيس مبارك باستدعاء السفير المصرى لدى اسرائيل - محمد بسيونى - لاجراء «مشاورات» في القاهرة وهو امر لايتماشى مع اى علاقات طبيعية بين دولتين، انما يشير الى وجود ازمة في العلاقات بين البلدين. ولا يقتصر الجدل على مسألة هل ستوقع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ام لا بل انه اعمق من ذلك كثيرا لقد كشف فضلا عن النوايا المصرية لاضعاف اسرائيل واجبارها على العوده الى حدود ما قبل حرب الايام الستة، وعزلها على الساحة الشرق اوسطية حتى لو وافقت دول المنطقة على اقامة علاقات دبلوماسية معها تعارض مصر تنمية العلاقات التجارية مع اسرائيل، على الرغم من تعهداتها وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد، فما زالت القاهرة تمتنع عن تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القدس، صحيح ان القادة المصريين يحاولون اخفاء نواياهم بمختلف التفسيرات، ولكن لا يمكن نفي حقائق فعلية على الساحة. في المقابل تمارس القاهرة نفوذها أيضا على دول أخرى على الساحة العربية حتى لاتوثق علاقاتها الاقتصادية مع دولة اليهود.

ويجدر التاكيد على انه على مر وقت طويل لم تكن اسرائيل منتبهة لما يجرى خلف ظهرها في القاهرة. بل كنا نسمع من حين لآخر تصريحات متفائلة جدا في كل ما يتعلق بالعلاقات بين القدس والقاهرة.

وباتت الحكومة الاسرائيلية تنظر الى الرئيس مبارك والى وزير الخارجية عمرو موسى على انهما صديقان قلبا وقالبا، وان صداقتهما تتعدى المعايير المتعارف عليها في اى علاقات بين الدول الصديقة.

وقد مارس وزير الخارجية شمعون بيريز دلاله اكثر من مرة على وزير الخارجية المصرى، عمرو موسى فقد اعتقد انه سيعمل في صالح اسرائيل اثناء المناقشات مع منظمة التحرير والمفاوضات البطيئة مع سوريا. ولكن مصر لم تؤيد الموقف

تفصل بين القاهرة والقدس.

كما قلنا تطمع القاهرة فى موقع الصدارة بالشرق الاوسط، يعتقدون فى القاهرة ان اسرائيل قد تعرقل مصر عن تحقيق هذا الهدف، من هنا ايضا ينبع الهجوم المصرى على اسرائيل هذا الهجوم سوف يستمر حتى لو تم التوصل الى حل ما بين الدولتين فى اعقاب اللقاء بين بيريز والرئيس مبارك. وعلى هذا علينا ان نرى الامور على علتها، من خلال نظرة واعية، بدون الاستغراق فى الهوس والاهام والقول اننا قد وصلنا الى حيث الراحة والسكينة منذ التوقيع على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل. اننا لم نصل الى الراحة المأمولة. اننا نشهد من حين لآخر حالة اطفاء لحرائق صغيرة حتى نحافظ على علاقات سوية بين القاهرة والقدس، ولكن لا يمكن دائما التغلب على هذه الحرائق الصغيرة، طالما ان مصر تسعى الى إذكاء النار حتى تمنع - على حد قولها - التوسع الاسرائيلى فى الشرق الاوسط. لنقل الحقيقة، ليس هناك مانتهم به مصر، اننا لم نصب باحباط نتيجة التقلبات التى طرأت على علاقات الدولتين انها طبيعية طالما ان القاهرة تقف الى جانب الدول المعادية لاسرائيل، من الصعب فى نفس الوقت ان نطالبها باظهار المزيد من الحب لاسرائيل، أو أن تفهم على الاقل وكما ينبغى ما هى احتياجاتها

الامنية.

السلام بين اسرائيل ومصر، سلام بارد ولا يبدو انه يمكن انعاش هذا السلام فى ظل الظروف لاتبقى سوى ان نقبل الامور على علتها لا يجب ان يصيبنا الاحباط، ولان نتحمس اكثر مما يجب لكل ما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين. يجب ان نسير على نبراس القول القديم (احترمه واحترس منه) فيما يتعلق بالعلاقات بين القدس والقاهرة. علينا ان نحترم الاتفاق مع مصر والمصريين الذين كانوا اول من وقعوا على اتفاق سلام مع اسرائيل، ولكن فى نفس الوقت حذار علينا ان نتجاهل الشك بانه فى يوم من الايام قد يتضح ان اتفاق السلام ليس بوليصة تأمين غير قابلة للتغيير.

عامه فى الحياة السياسية مثلما هو الحال فى الحياة العامة والخاصة، هناك مد وجزر، افراح واحباط وفيما يتعلق بالعلاقات مع مصر، فاننا نقف الآن أمام حالة من الجزر والاحباط ربما تتغير الاوضاع فى يوم من الايام ولكن كما قلنا ليس هناك مناص من اتباع سياسة (احترمه واحترس منه) والصحيح الان هو ان الشكوك كثيره جدا.



هتسوفيه

١٩٩٥/٢/١٦

حوار مع المستشرق الاسرائيلى د. زكى شالوم

مصر تستطيع ان تحقق بعض المكاسب

عن طريق الضغط على الموضوع النووى

النووية.

وقد التقينا بالمستشرق الدكتور زكى شالوم الباحث بجامعة بن جوريون للتعرف على آرائه فى الوضع الحالى. وفيما يلى نص الحوار معه:

■ تتزايد خلال هذه الآونة حدة التوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية الى الدرجة التى يخيم فيها جو الأزمة على علاقات البلدين، وقد نجم هذا الوضع نتيجة لأن مصر تطالب اسرائيل بالتوقيع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة

ويحافظون على الوضع السائد منذ بداية الستينات، هذا الوضع الذى يحظى بقبول العالم العربى والولايات المتحدة الأمريكية.

□ يتحدث وزير الخارجية المصرى عمرو موسى عن إمكانية التوصل الى تسوية بخصوص هذا الشأن فاية تسوية من الممكن التوصل اليها بين الطرفين؟
- ان صيغة التسوية التى يتحدث عنها عمرو موسى ترتبط كما يبدو بنزع الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط. وقد طرحت هذه الفكرة منذ بضع سنوات. ولكن لم يتم تنفيذها. واعتقد ان هذه الفكرة ليست ذات أية أهمية بالنسبة لدولة إسرائيل، وأوشك فى أن الدول التى أصبحت قاب قوسين أو أدنى من انتاج الأسلحة النووية مثل العراق أو إيران ستوافق على التوقيع على مثل هذه المعاهدة، حتى اذا وافقت على التوقيع عليها فإن هذه الدول تستطيع انتهاك هذه المعاهدة حينما تشاء.

□ اضاف وزير الخارجية المصرى عمرو موسى ان مصر لن توقع على المعاهدة إذا لم تغير إسرائيل من موقفها، وأن الضغط قادم لاريد فيه. فما هى الضغوط التى كان يقصدها عمرو موسى، وكيف سيكون تأثير هذا الضغط على الأطراف فى الأزمة الحالية؟

- اعتقد ان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى يرغب فى أن يحصل على تأييد امريكى للموقف المصرى حتى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على إسرائيل، ولكنى اتصور أن موسى يعلم أن هناك تفاهما مشتركا بين إسرائيل وبين الادارة الأمريكية بشأن الموضوع النووى. ولاشك ان مصر ستنجح فى الحصول على تأييد الدول الأوروبية وغالبية دول العالم الثالث لمواقفها المعارضة للموقف الاسرائيلى. ولكنى لاأتصور ان مثل هذا الضغط سيدفع الحكومة الاسرائيلية للموافقة على التوقيع على هذه الاتفاقية، واتصور هذا الأمر رغم علمى ان هذه الحكومة على استعداد لتقديم بعض التنازلات، وأنها تتخوف من وقف مسيرة السلام، وحتى اذا فشلت مصر فى تحقيق اهدافها فإنها ستنجح فى المساس بمكانة إسرائيل وتصويرها فى صورة الدولة التى بمقدورها تطوير اسلحة الدمار الشامل، وأن شأنها شأن العراق وإيران..

□ لماذا تصر مصر على توقيع إسرائيل على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية؟

- تصر مصر على هذا الأمر لسبب بسيط الا وهو أنها تستطيع ان تحرز بعض المكاسب عن طريق هذا الضغط الذى تمارسه على إسرائيل فى كل مايتعلق بالموضوع النووى. وإذا نجحت مصر فى زعزعة مكانة إسرائيل على صعيد قدرتها النووية حتى لو كان هذا الأمر عن طريق تقديم إسرائيل لأى تنازل رمزى فإن مصر ستبدو فى صورة الطرف الذى تمكن من إحراز مكسب سياسى استراتيجى من الدرجة الأولى اضعف الى هذا أن مكانتها على الساحتين العربية والدولية ستزداد قوة. ويستطيع النظام المصرى الحالى بقيادة الرئيس مبارك وعلى هذا النحو من تحقيق مكسب لم يتمكن عبدالناصر او السادات من تحقيقه. وإذا لم تتمكن مصر من إحراز أى نجاح على هذا الصعيد فلن تخسر شيئا وسيعود الوضع الى ماكان عليه قبل البدء فى هذه الحملة المصرية المعادية للموضوع النووى. وعلى هذا النحو فلن يطرأ أى تغيير جوهري على الوضع الراهن.

وأعتقد انه ليس من قبيل الصدفة ان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى هو الذى يتزعم هذه الحملة، وأن الرئيس مبارك يبدو بعيدا بعض الشيء عنها حيث ان نجاح الحملة سينسب الى مبارك، وفى المقابل فإنه سيبدو فى حالة فشلها فى صورة كمن ليس له يد فيها.

□ لماذا اختارت مصر هذا التوقيت لشن هذه الحملة؟

- يرتبط هذا التوقيت بطبيعة الحال باقتراب موعد انعقاد مؤتمر حظر نشر الأسلحة النووية فى شهر ابريل المقبل، ولكنى اعتقد ان هناك عاملا آخر أكثر أهمية ووثيق الصلة با لتسوية الاسرائيلية السورية. وأعتقد ان مصر تلوح لاسرائيل بأنها على استعداد لعدم التحدث فى موضوع التسليح النووى فى مقابل قيام الحكومة الاسرائيلية بتقديم تنازل امنى استراتيجى ضخم فى هضبة الجولان يرتبط ارتباطا وثيقا بقيام العرب بتقديم تنازل استراتيجى. وفى الواقع فإن العرب لايقدمون أية تنازلات

دافار
١٩٩٥/٣/٣

التسوية الدائمة الآن

يورام برى



المسار

الفلسطيني

الاسرائيلي

■ لقد اقترحت القيادة الفلسطينية مؤخرًا البدء على الفور في اجراء مباحثات حول التسوية الدائمة. واعرب نائب وزير خارجيتنا يوسى بيلين موقفًا مشابهاً ولكن حتى الان نجد ان قليلين فقط هم الذين يؤيدون موقفه. وعلى الرغم من ذلك فإنه يجب مناقشة هذا الاقتراح بجديه.

جدير بالذكر انه منذ ان تبني هنري كيسنجر سياسة الخطوة خطوة - تبنت اسرائيل هي الاخرى هذه السياسة بقوة وبرزت مميزات هذه السياسة بصفة خاصة في اتفاقية اوسلو، حيث ان مؤيدي هذه السياسة قالوا في ذلك الوقت: «يمكن ان نتخذ خطوة صغيرة حتى نتاح لنا فرصة دراسة مدى نجاح العملية بعد ذلك» وكانوا قد ادركوا ان عدم الثقة سوف يتسبب في عدم التوصل الى اتفاق مع الجانب الفلسطيني.

وكان هناك سبب آخر لتبني هذه السياسة - ويتعلق هذا السبب بالساحة السياسية الداخلية في اسرائيل حيث انه من الصعب اقناع الجماهير الاسرائيلية بأى تسوية تتعلق بتقديم تنازلات كبيرة، ولذلك يجب ان نتبع مع الجماهير سياسة «الخطوة خطوة» اى ان نهىء الجماهير ونعودها بالتدريج على التسوية القادمة في الطريق.

وفي واقع الامر فان سياسة الخطوة خطوة تعتبر استمراراً لسياسة الدونم دونم التي كانت متبعة في المرحلة الاولى لقيام الدوقه، وعندما كان من الواضح انه من المستحيل التوصل الى اتفاق داخلي حول هذا الهدف اصبح من الضروري عدم الحديث عنه على الملأ. والمرحلة الاولى التي مرت منذ بدء تطبيق اتفاقية اوسلو تشير الى ان هذه التجربة قد نجحت فقط بصورة جزئية. ولذلك من الافضل البدء الآن في معالجة التسوية الدائمة.

ان التأييد الكبير لاتفاقية اوسلو من جانب الجماهير الاسرائيلية قد نبع من اعتقاد الجماهير بان هذه الاتفاقية سوف تؤدي الى انحسار موجه الارهاب ووافق الفلسطينيون على ماكان يبدو في نظرهم انه تنازل من جانبهم وذلك في مقابل الاعتقاد بان السيطرة على غزة واريحا سوف تؤدي في مرحله متقدمه الى تحقيق الحلم القومي الا وهو الاستقلال السياسى، وبعد اكثر من عام هناك شكوك تراود الطرفين بشأن امكانية تحقيق هذه الاهداف فمن ناحية الطرف الاسرائيلي نجد ان الحلم لم يتحقق حيث ان الارهاب مستمر، ومن ناحية الفلسطينيين نجد ايضا ان الحلم لم يتحقق حيث ان اسرائيل تبدو في نظرهم لاتنوى الاستمرار في عملية السلام.

وكان اكبر خطأ هو ان بعضنا اعتقد او تسبب في خلق انطباع بان التسوية المرحلية سوف تؤدي الى انحسار الارهاب. فقد كان هذا هراء منذ البدايه، وقبل ان يوقع الاتفاق وبعد ان وقع اقترحت اكثر من مرة ان نمعن النظر في النموذج الجزائري، فبعد ان قرر الرئيس ديجول التوصل الى تسوية سياسية مع المقاومة زادت حوادث الارهاب هناك ولم تتراجع. وأدرك معارضو الاتفاق من الطرفين ان الارهاب سوف يتسبب في نسف الاتفاق ولذلك فقد كثفوا من

جهودهم في هذا المجال والاعتقاد بان الارهاب سوف يزداد ولن يقل كان اعتقاد منطقي للغاية ولكن في هذا الصدد يجب ان نكون على دراية بالتاريخ.

وهذا الاسبوع نقلت بعض الصحف عن رئيس جهاز الامن العام السابق (الشين بيت) قوله انه في حالة عدم الاستمرار في الجهود نحو التسوية فسوف يزداد الارهاب، ولكن لم يكن هذا كل ما قاله الرجل حيث سمعت بنفسى يعقوب برى يقول: في حالة عدم الاستمرار في التسوية - فسوف يزداد الارهاب بسبب شعور الفلسطينيين بالاحباط وخيبة الامل، ولكن حتى في حالة الاستمرار نحو التسوية فان اولئك الذين يسعون الى افشال التسوية سوف يستمرون من جانبهم في ممارسة الارهاب وانا اتفق مع هذا الرأي. والفرق بين الحالتين - وهذا لم يقله برى - ولكنى افترض انه هو الآخر يوافق عليه انه سيكون معنا شريك فعلى في الحرب ضد الارهاب الا وهو الزعامة الفلسطينية.

اما في حالة عدم الاستمرار في التسوية فإن الشعب الفلسطيني بأكمله سيدرك انه ليس هناك مجال لتحقيق هدفه الوطنى وانه لم يبق امامه الا وسيلة واحدة وهى التكتل من اجل الجهاد.

من جانبنا فان كل من ايد اتفاقية اوسلو كان يعتقد ان المعارضين للتنازلات في المناطق سوف يوافقون على ابتلاع قرص الدواء المر اذا اعطى لهم في جرعات صغيرة ولكن اتضح ان الامر ليس كذلك. حيث ان المعارضة للاتفاقية قوية للغاية. والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو: اذا كانت الاقراص المتهمة سوف تؤدى الى النتيجة المرجوة في نهاية الامر، فلماذا نعذب انفسنا لوقت طويل؟ ولماذا لا نبتلعها دفعة واحدة؟

ان ما يجب ان نفعله ليس التنفيذ الفوري للاتفاقية الدائمة حيث ان هذا سابق لاوانه بل يجب اولا ان نوافق على الخطوات المؤدية الى هذه الاتفاقية النهائية. واذا وافقنا عليها فسوف ندعم

الاجلبية الفلسطينية التى فقدت الثقة فى النوايا الاسرائيلية. فى مثل هذه الحالة يمكننا ان نطلب من الاجلبية الفلسطينية ان تعمل على قمع الارهاب. ويقال للفلسطينيين انه فى حالة نجاحكم فى قمع الارهاب فسوف نستطيع تطبيق التسوية الدائمة. واذا فشلتم فلن نستطيع التهاون فى مصالحنا الامنية. وفى نهاية الامر، وطبقا لاتفاقية اوسلو ذاتها من المتوقع ان تبدأ المفاوضات فى شهر مايو ١٩٩٦ وقبل موعد اجراء الانتخابات لدينا سيكون من الصعب اجراء مفاوضات فعليه. والان لانجد صعوبة كبيرة فى الحديث، وطالما هذه مجرد مفاوضات فقط فلن نتنازل عن اى شىء.

ويجب تجاهل معارضة المعارضة، حيث ان المعارضة تعترض على عملية السلام برمتها وسوف تعترض على اى اجراء سلمى حتى فى حالة اتباع سياسة الخطوة خطوة، ولكنى لست متأكدا من ان اعتراض المعارضة هو الذى يعرقل القرار الخاص بالبدء على الفور فى مفاوضات حول التسوية الدائمة، ولكن الشىء الذى يعرقل اتخاذ هذا القرار هو الازمة النفسية التى تعاني منها الزعامة فى اسرائيل فيما يتصل برسم خريطة واضحة المعالم وقبول صورة الواقع وكذلك الاعتراف بضرورة ما يجب ان تكون عليه التسوية الدائمة وطبيعة هذه التسوية. ذلك لان زعامة اسرائيل تعرف فى داخلها ما يعرفه معظم الشعب فى اسرائيل وهو انه لن يكون هناك سلام حقيقى اذ لم يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير.

وفى ايرلندا على سبيل المثال وحيث ان الصراع الدموى مستمر هناك لفترة اطول بكثير من الصراع الذى نخوضه نحن، نجدهم قد توصلوا الى قرار حاسم. والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو: لماذا لا نتعلم من التجربة المريرة للآخرين ونقلص فترة المعاناة بقدر الامكان.



عل هـمـشـمار

١٩٩٥/٣/٢

يهودا ليطاني

يجب على رابين أن يحسم

خفض مستوى الارهاب) وما حدث على العكس حيث ارتفع (رغم انه في الحقيقة لانعرف ما الذي يرتبط به مستوى الارهاب، هل بالمستوطنات ام غيرها، ام بالرغبة الاساسية في مواصلة الصراع ضد اسرائيل، وبخاصة من جانب الجماعات الاسلامية المتطرفة) ان الفخ الذي دخلناه في موضوع السلام مع الفلسطينيين، يكمن في ربط الاسرائيليين بين الاستمرار في المفاوضات وبين انخفاض معدلات الارهاب ويشعر الفلسطينيون تحت وطأة الضغوط الاقتصادية السيئة في غزة باليأس الشديد من تنفيذ التسوية، هذا الفخ ربما يستوجب تفكيراً جديداً تماماً. الاتفاق يبدو في البداية لعدد غير قليل من الاسرائيليين (ومنذ البداية لم يتحمس الكثير من الفلسطينيين لهذا الاتفاق) اتفاقاً معقولاً ومنطقياً اتفاقاً على مراحل حيث ان تنفيذ كل مرحلة فيه مشروط ببداية تنفيذ المرحلة التالية. رأت شريحة من الجمهور ان هذا الاتفاق اتفاقاً منطقياً، يقيم اغلب سكان الضفة داخل قرى، اسرائيل تسيطر على هذه الضفة، فلماذا ندع الاقلية الحضرية تسيطر على الاغلبية القروية، خاصة ان بعض هؤلاء القرويين يرغبون في التعايش معنا في السلام تحت الاحتلال ورغم انها كانت فكرة حمقاء من البداية، وتجربة عملية طبقت على بشر احياء، الا انها استمرت اكثر من سنتين، حتى ثبت في النهاية انها فشلت فشلاً ذريعاً، واذا عدنا الى اراء حنان عشاوي التي تعيش في خضم الاتجاهات التي تسود المناطق، وبخاصة في اوساط الطبقة القيادية، فان المخرج الوحيد الممكن الان يكمن بالذات في الاسراع بتنفيذ الاتفاق، قبل ان نفقد كل ثمار انجازاته، أي ليس على مراحل بل على مرحلة او مرحلتين اي ليس منح جنين حكماً ذاتياً حضرياً كمرحلة ثانية بعد اتفاق غزة - اريحا أولاً، وانما اخلاء جميع مراكز المدن في الضفة الغربية من قوات جيش الدفاع، بما في ذلك الخليل، واخراج المستوطنين الاسرائيليين من قلب المدينة، كمرحلة ثانية، لضخ الدماء في شرايين المفاوضات فوراً.

ان رئيس الوزراء فقط وليس غيره هو الذي يجب ان يحسم

■ في تصريح لصحيفة يديعوت احرونوت قالت الدكتورة حنان عشاوي من رام الله (مما لا شك فيه ان عملية السلام تعاني أزمة عميقة جداً، انها تتهاوى من على ارتفاع كبير هذه العملية تدور حالياً على كوكب آخر. لو استمرت هكذا، فسوف يتحطم كل شيء) في واحد من اكثر الاحاديث تشاؤماً وجهت عشاوي نقداً شديداً للقيادتين الفلسطينية والاسرائيلية وهذا امر نادر لانه عندما يدلي فلسطيني او فلسطينية بحديث لصحيفة او لوسائل اعلام غير فلسطينية وبخاصة اسرائيلية، فانهم يوجهون نقدهم الى الجانب الاسرائيلي ولا يتطرقون الى الجانب الفلسطيني على الاطلاق. قالت عشاوي في هذا الحديث، انه بسبب الحصار والبطالة والفقر والوضع المتأزم في قطاع غزة فانهم في الضفة (يتشككون في العملية كلها، وليس من المؤكد تماماً ان عرفات سيحضر اذا كانت غزة هي النموذج، فشكراً، لانريدها - انهم لا يريدونها. هناك من يقولون في الحجرات المغلقة انهم يفضلون البقاء مع الاسرائيليين. وآخرون - خاصة رجال الاعمال، يبحثون عن طريقة للعودة الى احضان الملك حسين، لاعتبر حنان عشاوي من انصار عرفات المخبولين. فعندما رفضت سياسته، قبل التوقيع على اتفاقيات القاهرة، تخلت عن منصبها كمتحدثة لوفد المفاوضات مع اسرائيل، ومنذ ذلك الحين وهي تصب كل نشاطها على مجال حقوق الانسان في اسرائيل، وعندما تنتقد سياسة عرفات، فانها بعيدة عن الحسابات الشخصية وهذا النقد نابع من قلقها الصادق على مستقبل السلام بين الشعبين، والرغبة في المحافظة على الكرامة الفلسطينية.

عندما سئلت عن المطلب الذي تعتبره جوهرياً، والذي لا يمكن ان تنتظم الامور بدونه، قالت عشاوي - المستوطنات تلك المستوطنات التي تركتها اسرائيل في قطاع غزة وحول اريحا قالت (كان عليكم ان تخرجوا على الفور جميع المستوطنين من قطاع غزة ومن قلب الخليل - فمثل هذا العمل كان سيؤدي إلى

الامر، وبسرعة والا فقد وفقدنا ذلك الانجاز الهام الذى بفضل
حصل على جائزة نوبل، والحسم يعنى ان يقرر دفع المفاوضات،
وهو ما يعنى فى الاساس إخلاء عديد كبير من المستوطنات فى
المناطق لو اتخذ رئيس الوزراء قرارا، فان الوضع المؤقت الحالى
الذى يتأرجح بين عدم العمل وبين التردد، هو الذى سيحسم لنا
ولرايين - ذلك الوضع الذى لاهو سلم ولاهو جرب اى وضع
يعنى استمرار النزاع على نطاق اكبر بكثير، يشعر فيه الطرفان
بالاحباط والعداء المتبادل.

ولكن بعد اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء وبين ممثلي حركة السلام الآن، الذين اقترحوا اخلاء ٢٦ مستوطنة يقيم فيها

سبعة الاف شخص، لم يبد ابدأ ان راين يعيل الى هذه الاتجاه، فقد قال لمثلتي حركة السلام الان، انه عندما يقتنع بان عرفات يكافح يقاوم الارهاب، يمكن مواصلة المفاوضات لتنفيذ الاتفاق المرحلي.

ان من يريد عن حق وعن صدق مواصلة تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين - يدرك انه لا يمكن تنفيذ تسوية أو اتفاق كهذا بدون اخلاء جزء على الاقل من المستوطنات. ان رفض الحسم، من خلال هذه المبررات أو تلك، سوف تزيد من صعوبة الازمة ومشاكلها، ثم يتقرر فى النهاية البدء فى اخلاء المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

على ممشمار

١٩٩٥/٢/٢٤

اتحاد التناقضات

بنحاس عنبري

الدخول الى الضفة الغربية - واذا ادخلته اسرائيل الى هناك رغم كل شيء، فان كل هذه القوى ستتحد فيما بينها من أجل ان يفشل عرفات في الاختبار في الضفة.
وجود يقلق الاردن:

بالنسبة للدول العربية، من المعتقد ان الاردن قد تنظر الى دخول عرفات الى الضفة على ان خطرا أمنياً، حيث تعتقد انه سوف يحاول اطلاق يده داخل فلسطيني الضفة الشرقية، الا ان تاريخ عرفات لا يبرر مخاوف الاردن لان عرفات حرص على مر السنين الا يثير فلسطيني الاردن ضد حكومتهم حتى الاحداث التي وقعت في الاردن، والتي ادت الى الأزمة الكبرى التي اطلق عليها (اللول الاسود) كانت بسبب حواتمه وحبش - وليس عرفات - اللذين دفعا الفلسطينيين الى المواجهة الكبرى مع الاردن ووقوع مذبحه بشعة ولكن اذا درسنا الامور جيداً اليوم، نجد الاردن في غاية القلق من وجود عرفات القريب، ومن احتمال ان تصبح هناك حدوداً مشتركة مع الفلسطينيين، بزعماء عرفات. في بداية المحادثات بين الاردن واسرائيل حول ترسيم الحدود اطلق الاردنيون مفاجأة عندما رأوا في اسرائيل الجانب الذي يرسم معهم الحدود الخاصة بالجزء الفلسطيني ايضا والواقع حالياً تحت سيطرة جيش الدفاع والمؤكد انهم يفضلون حدود مشتركة مع اسرائيل، وليس مع الفلسطينيين. كذلك معروف امر النزاع بين عرفات وبين الرئيس السوري، حافظ الاسد، ويعتبر تصعيد الارهاب من جانب المنظمات الاسلامية التي تتخذ من دمشق مقراً لها، في الوقت الذي يقف فيه عرفات على أعتاب الضفة، نوعاً من وضع العراقيل امام عرفات حتى لا يذهب الى هناك.

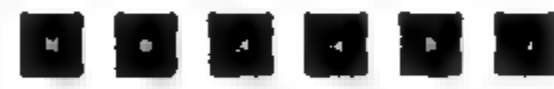
تشارك ايضا القيادة القديمة للضفة الغربية في المخاوف من دخول عرفات الى الضفة، وهذا هو سر الاتحاد بينهما وبين الاردن لقد قضيت يومين في الخليل، بمناسبة مرور عام على المذبحة في الحرم الابراهيمي، وكان من الصعب عدم الانتباه

■ يمكن اعتبار اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالقاهرة وقرارها بمواصلة المفاوضات مع اسرائيل، نجاحاً لياسر عرفات وادارة شنون منظمة التحرير حسبما يتراءى له - الا ان الاجتماع في القاهرة اكد ايضا ان قوة عرفات قد انهكت، وكشف عن الخلافات الداخلية داخل داره، ولم تكن فقط المعارضة المعروفة للجبهة الشعبية والديمقراطية هي التي قاطعت اجتماع عرفات، بل وايضا اكبر شخصيتين بقيادة حركة فتح، واللذان تعتبران تقريباً من الاعمدة الفكرية للمنظمة - ابومازن وفاروق القدومي، وقد اكد اجتماع القاهرة على العلاقة بين قدومي وابومازن اللذين يمثلان الجيل الجديد في المنظمة، اكثر مما اكد على قدرة عرفات على المناورة. فلماذا هذه الخلافات، ولماذا لم يشارك ابومازن والقدومي في الاجتماع؟ معروف للجميع الجدل بين عرفان وبين ابومازن. وابومازن يريد وضع بنيه مدينة لمنظمة التحرير ونزع سلاح منظمة فتح، والتركيز على التنمية الاقتصادية والديمقراطية للكيان الفلسطيني، وقدومي يقف على الجانب الآخر من المتراس. فهو يقول ان اتفاقيات اوسلو قد ابعدت منظمة التحرير عن اصولها واهدافها الحقيقية، وهو يكافح اساساً من أجل شرف المنظمة القديمة التي اضرمت بشدة من هذه الاتفاقيات فلماذا اتحد قدومي وابومازن، رغم موافقهما المتباينة؟ القضية برمتها تتعلق بترتيب الافضليات ان مايوجد بينهما اليوم هو جدل آخر مع عرفات، حول العلاقات مع الحكومات العربية، بينما وقع عرفات في نزاعات مع أغلب الحكومات العربية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وعلى رأسها سوريا والاردن، اقام ابومازن وقدومي علاقات طيبة مع هذه الحكومات انما نجد ان لقدومي مكانة طيبة في دمشق، ولابومازن مكانة طيبة في عمان والقاهرة والرياض هناك اهمية خاصة للعلاقات مع الدول العربية في تلك المرحلة الحالية لعملية السلام، عندما تبدأ المحادثات بين اسرائيل ومنظمة التحرير حول اعادة انتشار الجيش في الضفة الغربية وهكذا ظهر ارتباط واسع من المصالح العربية والفلسطينية، لمنع عرفات من

من المهم ان نلتفت الى وجود خلاف جوهري بين عبدربه وعرفات بالنسبة لنتائج سياسة المستوطنات الاسرائيلية، فإن عرفات يعارض وقف المحادثات، وقد عبر عن ذلك صراحة في الحديث الذي ادلى به لمجلة العودة التي تصدر في القدس الشرقية، قال عرفات: ان من ينادون في الجانب الفلسطيني بوقف المفاوضات مع اسرائيل، لهم نظائر ايضا على الجانب الاسرائيلي، كما ان لاشتراك حركة فداء في تشكيل السلطة الفلسطينية اهمية جوهريه لانها الحزب الفلسطيني الوحيد - باستثناء فتح - المشارك في السلطة، واذا خرج منها - وهناك بالفعل ضغوط شديدة داخل صفوفها من اجل ذلك - فان السلطة سوف تعتمد على تأييد جناح معين من الموالين لعرفات في فتح، ولن يصبح في مقدوره بعد ذلك ان يعقد اجتماعا للجنة التنفيذية، او اي مؤسسة اخرى من منظمة التحرير الفلسطينية. رغم موقف عرفات العلني، الا ان عبدربه لم يتراجع عن مطلبه، وليس هو الوحيد في ذلك - فايضا الدكتور حيدر عبدالشافى يشاركه هذا الموقف الى جانب ابومازن وقدمى، منذ اسبوعين كشف هانى الحسن - وهو من كبار المعارضين لعرفات داخل فتح - ان المعارضين لعرفات قد نظموا صفوفهم مؤخرا في اطار التشكيل الديموقراطى، ويشاركه في ذلك كبراء منظمة فتح الذين ظلوا في الخلف والجهتان الشعبيه والديمقراطية وكان حيدر عبدالشافى من اقطاب هذا التشكيل الديموقراطى. وينبع ايضا مطلب عبدالشافى وعبدربه بشكل خاص، بتعليق المفاوضات مع اسرائيل من تطلعها - ومعهما عناصر اخرى من فتح في الضفة الى عدم تحويل الضفة الغربية الى غزه اخرى مع مساندة المواقف الاساسية لابومازن بالنسبة لاسلوب بناء هيكل الكيان الفلسطينى.

الى التجاهل الذى تبديه مراكز القوى هناك تجاه عرفات، بما فيهم اعضاء منظمة فتح فالشعارات على الجدران مليئة باسماء ابوجهاد وابواياد، وفي المظاهرات الضخمة التى قام بها اعضاء فتح رفع المتظاهرون صورة ابوجهاد وليس صورة عرفات ايضا نجد ان الشركة الاقتصادية الكبرى فى الضفة الغربية - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار - ومركزها نابلس، قد علفت الى الان اى أنشطة لها داخل حدود الحكم الذاتى كنوع من الضغط على عرفات، وهو المتعطش جدا لرأس المال الفلسطينى وهذه الشركة التى على صلة ببيت الشرق - بدأت تمثل قوة اقتصادية منفصلة عن عرفات بمساعدة ابوعلاء، الذى يرأس المؤسسة الاقتصادية للحكم الذاتى التى تشرف على توزيع المساعدات الدولية، وهذه المؤسسة من جانبها لاتمد عرفات بالمال، بل انها تستثمره مباشرة فى مشروعات تنمية رغم اعتراضات زعيم منظمة التحرير، وتسعى الضفة الغربية، التى تريد احتجاز عرفات داخل قطاع غزه، الى استقلال اقتصادى يتيح لها تقليص قوته، لو دخل الى الضفة الغربية تحت اى ظرف وفى هذا الشأن نجد ان زعامات الضفة تلقى تأييدا من دول عربية ومن ابومازن وقدمى.

عدم تكرار غزه من الصعب ايضا التاكيد على ان اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الذين حضروا الاجتماع الذى دعا اليه عرفات يؤيدونه فى جميع الاحوال، هناك شكوك كثيرة حول مقدار تأييد ياسر عبدربه. مؤخرا كثيرا ماصرح عبدربه بضرورة تعليق المفاوضات مع اسرائيل بسبب المستوطنات، وليس هناك شك حول القلق الذى يسببه استمرار البناء فى المستوطنات فى المناطق لعبدربه ولقيادة منظمة التحرير - ولكن



دافار
١٩٥/٣/٧

موطى باسوك

لجنة شئون النازحين

ان اسرائيل والفلسطينيين قد دخلوا سويا لأول مرة فى حقل من حقول الالغام يعتبر الاكبر والخطر على الاطلاق وكان يفرق ويفصل بينهم قبل ذلك. ومن المعروف ان مناقشة مشكلة

■ تبدأ اليوم فى عمان وبمشاركة وزراء خارجية مصر والاردن وممثل السلطة الفلسطينية مباحثات اللجنة الرباعية لحل مشكلة النازحين الفلسطينيين من عام ١٩٦٧. وهكذا نجد

اتفاق المبادئ على ادخال عبارة تؤكد على ان النازحين يمكنهم العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة بشرط الايتسبوا في حدوث اى فوضى او إخلال بالنظام او اى نوع من الاضطرابات واعمال الشغب. وسوف نستمع فى المناقشات القريبة فى لجنة الاربعة إلى ممثل اسرائيل وهو يؤكد على هذا البند من اجل منع عوده النازحين الى ديارهم او من اجل تقليل عدد العائدين.

وتشارك مصر فى اللجنة الرباعية بحكم دورها التاريخى فى عملية السلام الاسرائيلية العربية وبحكم مكانتها الخاصة فى العالم العربى وعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية. ويعيش الان فى الاردن حوالى ١,٨٧ مليون فلسطينى بينما يعيش فى الضفة (بما فى ذلك القدس) وفى قطاع غزة حوالى ١,٩٥ مليون فلسطينى.

ويتضح مما ذكر سلفا ان مصطلح «لاجىء» يطلق على جميع الفلسطينيين الذين هربوا او طردوا من اسرائيل (الخط الاخضر) خلال حرب التحرير (١٩٤٨) وكذلك على ابنائهم واحفادهم الذين ولدوا بعد ذلك، واما البند الحادى عشر من قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر فى عام ١٩٤٨ (والذى يطلق عليه الفلسطينيون «حق العودة») فإنه ينص على الاتى: «يجب السماح للاجئين بالعودة فى حالة رغبتهم فى ذلك وبشرط ان يعيشوا فى سلام مع جيرانهم، وسيتم دفع تعويضات لهؤلاء اللاجئين الذين لا يرغبون فى العودة وذلك عن فقدان الممتلكات او عن الاضرار التى حدثت لهم وذلك حسب قواعد القانون الدولى».

لقد اقترعت الدول العربية ضد القرار وايضا اسرائيل ولكن الولايات المتحدة الامريكية ايدته والسؤال الذى يفرض نفسه الان هو: كم هو عدد هؤلاء؟ هناك عدة آراء فى هذا الصدد حيث ان المصادر العربية او الموالية للعرب تحاول ان تضخم الارقام واما المصادر الاسرائيلية فانها تحاول ان تقلص هذه الارقام، بقدر الامكان ويقول الفلسطينيون ان عدد اللاجئين فى عام ١٩٤٨ قد وصل الى ٨٠٠,٠٠٠ واما الامم المتحدة فقد قدرت عدد اللاجئين الفلسطينيين فى عام ١٩٤٩ بـ ٧٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطينى، اى نصف عدد السكان الفلسطينيين فى ذلك الوقت. وقد اكدت مصادر اسرائيلية ان عدد اللاجئين كان ٦٠٠,٠٠٠ والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو: كم عدد اللاجئين الان؟ ان التقديرات تتراوح ما بين اربعة ملايين لاجىء (حسب التقديرات الفلسطينية) ومليون ونصف مليون لاجىء (حسب التقديرات الاسرائيلية) هذا وقد قدرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة فى عام ١٩٩٢، عدد اللاجئين بـ ٢,٧ مليون لاجىء، اى نصف عدد السكان الفلسطينيين، وفى الاشهر التالية لحرب التحرير مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها على اسرائيل من اجل الموافقة على اعادة ٢٥٠,٠٠٠ لاجىء وذلك كبادرة طيبة من

اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ والتى تعتبر اكبر واعقد المشاكل على المسار الاسرائيلي الفلسطيني، قد تأجلت الى موعد متأخر حيث من المقرر ان تدخل فى نطاق المفاوضات حول التسوية الدائمة فى المناطق والتى من المقرر ان تبدأ فى شهر مايو ١٩٩٦.

وكان قد تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الرباعية واجراء المناقشات حول اعادة النازحين، فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ حيث وقع رئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمى كارتر ورئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجين والرئيس المصرى انور السادات على هذه الاتفاقيات. وكان جيمى كارتر قد وقع على هذه الاتفاقيات كشاهد. وفى الاتفاق الذى يطلق عليه اسم «اتفاق الاطار للسلام فى الشرق الاوسط» الذى تم التوصل اليه فى كامب ديفيد، جاء فى الفقرة الثالثة من البند الاول «انه خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن والسلطة الفلسطينية لجنة دائمة من اجل اتخاذ قرار بشأن المبادئ التى وفقا لها يتم ادخال اولئك الذين غادروا يهودا والسامرا وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧ ومعهم احتياجاتهم الضرورية وذلك بهدف منع حدوث فوضى وتستطيع هذه اللجنة ايضا ان تعالج بعض القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك» وفى الفقرة الرابعة من نفس البند جاء «ان مصر واسرائيل سوف تعملان سويا ومع أطراف معنية أخرى من اجل تحديد الاجراءات المتفق عليها بشأن التوصل الى حل عادل ودائم وسريع لمشكلة اللاجئين».

وجاء فى اتفاق المبادئ بين اسرائيل والفلسطينيين الذى تم توقيعه فى عام ١٩٩٣ فى حديقة البيت الابيض فى واشنطن بمشاركة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بيل كلينتون - البند الثانى عشر «ان الطرفين سوف يدعوان حكومتى الاردن ومصر للمساهمة فى بلورة اتفاقيات تعاون اخرى بين حكومة اسرائيل وبين الممثلين الفلسطينيين من ناحية وبينها وبين حكومتى مصر والاردن من ناحية أخرى من اجل دفع التعاون بينهم وسوف تشمل هذه الاتفاقيات تشكيل لجنة دائمة تكون مسئولة عن بلورة وتحديد ماهى التصاريح التى سوف تمنح لاولئك الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧. لدخول هذه المناطق - مع تحديد الوسائل التى يجب اتخاذها لضمان عدم حدوث شىء من شأنه الاخلال بالنظام. وسوف تعالج هذه اللجنة ايضا بعض الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك».

والتشابه بين البنود الاساسية فى كامب ديفيد وفى اتفاقية المبادئ لم يكن وليد الصدفة، حيث ان يوثيل زينجر المستشار القانونى لوزارة الخارجية والذى يعتبر أحد مهندسى الاتفاق مع الفلسطينيين قد أكد انه عند صياغة البنود المختلفة، كان يضع اتفاقية كامب ديفيد امامه.

هذا وقد حرصت اسرائيل سواء فى كامب ديفيد او فى

زيادة عدد المواليد فان عددهم يصل الان الى ٥٥٠,٠٠٠ لاجيء. وخلال اثنى عشر عاماً الماضية سمحت اسرائيل بعودة حوالي ٩٠,٠٠٠ نازح الى المناطق ويتحدث الفلسطينيون عن وجود حوالي ٤٠٠,٠٠٠ نازح في عام ١٩٦٧ - ٨٠٠,٠٠٠ نازح الان - وبالمنااسبة فان حاييم هرتسوج عندما كان يشغل منصب رئيس الدولة قال في محاضرة القاها في معهد ديان انه مع نهاية حرب الايام الستة وعندما كان اول قائد عسكري للضفة قاد بنفسه حملة لطرده ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الضفة الى الاردن عن طريق جسر اللنبي بواسطة الاتوبيسات، وقد بدأ حملة الطرد او التهجير (الترنسفير) من القدس، وكان المسئولون عن هذه الحملة من الناحية التنفيذية هما شلومو لهط ويعقوب سلطن. وعلى عكس اللاجئين الفلسطينيين الذين انتشروا في جميع الدول العربية فان النازحين هربوا بأعداد كبيرة الى الاردن.

ناحياتها تجاه الفلسطينيين. وفي ربيع ١٩٤٩ واثناء انعقاد مؤتمر السلام (الفاشل) في لوزان وافق رئيس وزراء اسرائيل دافيد بين جوريون على اعادة مائة الف لاجيء. وقد رفض العرب هذا الاقتراح وبعد مرور فترة قصيرة الغت حكومة اسرائيل هذه الباردة الطيبة.

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم رفضت جميع حكومات اسرائيل الدخول في اى مفاوضات حول «حق العودة».

وعلى الرغم من ذلك فإنه بمرور الوقت سمحت حكومة اسرائيل ولاسياب انسانية (لم شمل الأسر) بعودة ٥٠ ألف لاجيء فلسطيني الى داخل الخط الأخضر.

وفيما يتصل بعدد النازحين، فإن الفلسطينيين الذين هربوا من الضفة والقطاع خلال وفي اعقاب حرب الايام الستة، فإن هناك تقديرات مختلفة حيث تدعى اسرائيل ان عددهم قبل ٢٨ عاماً كان حوالي ٢٠٠,٠٠٠ وبعد مرور هذه السنوات ومع



هارتس
١٩٩٥/٢/٢٤

بولس

سوريا تتطلع الى الجولان

■ ساد لدينا مؤخرا رأى يقول ان الرئيس السوري، حافظ الأسد، قد اتخذ قرارا «استراتيجيا» حول استعدادة للسلام مع اسرائيل - ويبدو ان مسئولى الخارجية الامريكية قد عززوا هذا الرأى عندما تشكك نائب رئيس المخابرات العسكرية، العميد يعقوب عميدور، فى هذا الرأى، جلب علينا النقد الشديد - ولم يؤد هذا الرأى الجدلى الى انهيار الروح المتفائلة التى تقول ان السلام بيننا وبين سوريا متعلق بالاتفاق حول الشروط، وليس بالضبط على الحالة المزاجية للأسد، غير المستعد باى حال من الاحوال للاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود كدولة يهودية. هاهو نائب وزير الخارجية يوسى بيلين، وهو يتسائل عفا اذا كانت سوريا قد اتخذت حقا قرارا استراتيجيا بالتوصل الى سلام مع اسرائيل. من خلال الاحاديث الواضحة التى تتردد فى العالم العربى ادرك بيلين ان موضوع هضبة الجولان ليس مهما جدا للسوريين - ويتضح ان «المطلب السوري بهضبة الجولان، كجزء من سياسة المواجهة ضد اسرائيل، اهم للسوريين اكثر من الحصول على اجزاء فى الجولان او مفاوضات حقيقية حول الهضبة».

وقد اعرب وزير الخارجية شيمون بيريز عن رأى متشائم عندما قال (لا احد يعلم حقيقة ما الذى يريده الأسد).

من الذى يخاطر بمحاولة رفض رأى هذين المسئولين - بيلين وبيريز؟ الذى لا يشك احد فى انهما من المتشائمين حول عملية السلام اذا كان هذان الرجلان يتشككان فى نوايا الأسد - ويتنكران لما قالاهما منذ عدة شهور - فهل من الضرورى ان نسلم بسوء الحظ هذا؟ ورغم كل ما يقال هنا، نسمع اصواتا أخرى من دمشق. فقد ذكرت صحيفة هارتس ان صحيفة الحياة نشرت مقالا مفاده ان سوريا مهتمة فعلا بقضية الجولان وكتبت الصحيفة ان سوريا تضع امام اسرائيل ثلاثة مطالب وهى - الغاء قانون ضم هضبة الجولان وان تعلن اسرائيل عن اعترافها بالسيادة السورية التامة فى الجولان، وان تتعهد اسرائيل بالانسحاب التام بالشكل الذى سيتقرر فى المفاوضات.

لايتماشى ابراز هذه المطالب مع الرأى القائل بان سوريا غير مكترثة بهضبة الجولان، بل تفضل الوضع الراهن الذى يتيح لها مواصلة الاحتفاظ بالخط السياسى الذى يصور اسرائيل على انها عدو غير مرن. هل كل هذا يجعلنا نعتقد ان قضية هضبة الجولان حجر العثرة الذى يعرقل احراز تقدم فى عملية السلام على المسار السوري؟ ربما مثلما كانت هناك مبالغ فى تفاؤل بيلين منذ عدة شهور، يحتمل ايضا ان يكون تشاؤمه الحالى مبالغة فيه. من مصلحة اسرائيل الا تكف عن محاولتها لدفع الحوار مع اصحاب السلطة فى دمشق.

يمكن القول بان النزاع مع الفلسطينيين هو لب النزاع الذى بيننا وبين العالم العربى،



المفاوضات

في

سوريا

ولا يجب ان نندم على اتفاقيتي اوسلو والقاهرة، ولكن حتى لو افترضنا ان بإمكاننا ان نزيل الجليد الذي ساد بيننا مؤخرا وبين قيادة منظمة التحرير وطالما ان سوريا معادية لنا بسبب هضبة الجولان وتشجع حزب الله في جنوب لبنان - فإن اسرائيل لن تعرف الراحة ابدا لا يمكن حاليا بآية حال من الاحوال ان يناقش الكنيست مشروع قرار ينص على الغاء قانون الجولان الصادر عام ١٩٨١ باغلبية سبعين صوتا من الاعضاء فيجب اولا على حزب العمل ان يفرض انضباطا حزبيا على مجموعة العضو كهلاني. فإذا تم ترسيخ وتعزيز هذا القانون الذي أيده بعض اعضاء كتلة المعراخ في حينه. فإن سيقضى على اى فرصة لتحريك المفاوضات مع المسئولين السوريين.

يجب الا تترد اسرائيل في الاعتراف بالسيادة السورية على هضبة الجولان، واذا أظهر السوريون استعدادا للموافقة على انسحابنا من الهضبة طبقا للشكل الذي سيتحدد في المفاوضات، يجب على الحكومة وقتها ان تتعامل مع هذه الصيغة على انها اساس لاي مباحثات اما صيغة اسحاق رابين، بانه يجب ان يكون الانسحاب من هضبة الجولان مناسبا لعمق السلام الذي ستوقعه دمشق معنا، هي صيغة تعطى مؤشرا بعدم الحركة. لو وافق السوريون على حل اقليمي يبقى على جزء صغير من الهضبة في ايدي جيش الدفاع لكان هذا هو الحل الامثل، ولكن الفرص معدومة تماما

في ان يقبل الاسد مثل هذا الحل، كل ما يمكن ان نحصل عليه منه - ولا يجب التخلي عن هذا المطلب باى حال من الاحوال - هو نزع سلاح الهضبة بصورة لاتسمح للجيش السوري ابدا بان يهدد المستوطنات الاسرائيلية اما باقى الامور فيجب على اسرائيل ان تكون مستعدة للتفاوض حولها، مثل منع اى تهديد سورى لموارد المياه التى تحتاجها اسرائيل وحرية الوصول اليها اهم بكثير من استمرار وجود المستوطنات.

ليس المقصود بالتاكيد على ضرورة السعى للحوار مع سوريا هو اعطاء انطباع بانه من الافضل لاسرائيل اهمال المسار الفلسطينى وتركه على جموده لفترة طويلة - ولكن سنخطئ الحكومة خطأ شديدا لو سلمت بهذا الجمود المستمر على المسار السورى على طول الوقت سيكون هذا الامر اكثر خطورة من ذلك التعامل الحالى بيننا وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

فليقل الخبراء العرب مايقولوا عن الحالة النفسية لحافظ الأسد، ولكن حذار ان تتخلى اسرائيل عن اى جهود ذاتيه يمكن ان تعطى المزيد من الفرص لعملية السلام مع ذلك العدو الكامن فى الشمال كذلك سيتعين عليها ان تكون مرنة فى المواقف التى ثبت منذ مؤتمر مدريد أننا لن نستطع مواصلة التمسك بها بدون ان نعرض كل عملية السلام للخطر.



هتسوفيه
١٧ / ٢ / ١٩٩٥

يعقوب ادلشتاين

الاعتبارات السورية لتجميد المسيرة

إحدى التصورات أن سوريا غير مستعدة لاحراز أى تقدم على درب التوصل الى اتفاقية سلام مع إسرائيل طالما أن هذه الاتفاقية ستكون محل تصويت الشعب فى إسرائيل، وطالما أنه من الوارد ان يعارض الشعب الانسحاب من هضبة الجولان

■ يسعى الباحثون المتخصصون فى دراسة شئون الشرق الاوسط سواء فى اسرائيل أو فى الولايات المتحدة الامريكية خلال هذه الفترة الى تفهم وتحليل الاعتبارات التى تجعل سوريا تقدم على تجميد المسيرة السياسية مع إسرائيل. وتفيد

الخبراء فيتصور بعضهم أن سوريا أضعف من أن تدخل في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وفي المقابل فإن البعض الآخر يرى أن سوريا قامت منذ عام ١٩٩١ بتشبيد قوة عسكرية ضخمة. وقد استغلت سوريا المبلغ الذي حصلت عليه من السعودية والكويت في مقابل اشتراكها في حرب تحرير الكويت هذا المبلغ الذي قاربت قيمته مليارا دولار لشراء أسلحة هجومية استراتيجية حديثة فبالإضافة إلى الدبابات والطائرات التي حصلت عليها سوريا من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفايا فقد حصلت على صواريخ سكود سي، وصواريخ بعيدة المدى يصل مداها إلى مسافة ٦٠٠ كم، وقد حصلت على هذه الصواريخ من كوريا الشمالية.

ويتمثل الغرض من كل صفقات الأسلحة التي حصلت عليها سوريا في ردع إسرائيل ومنعها من مهاجمة دمشق، ودخول المفاوضات من وضع قوى، والتلويح لإسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا على استعداد للجوء إلى الخيار العسكري في حال فشل مسيرة السلام. ومن هنا فإن سوريا مستمرة في الحفاظ على صلاتها الوثيقة بإيران، وبحزب الله في لبنان من جهة أخرى.

وتبنت سوريا منذ عام ١٩٨٨ نهجا دبلوماسيا جديدا لاسترداد الجولان، ومع هذا فبالرغم من النجاح الذي أحرزته أمريكا في إحضار سوريا إلى مائدة المفاوضات فقد جلب الأسد احساسا بخيبة الأمل للإدارة الأمريكية إذ باءت كل المحاولات التي بذلتها الإدارة الأمريكية لاقتناع الأسد بالتحديث عن ماهية السلام الذي يقترحه، أو بادانة الارهاب بالفشل.

وقد أعلن خلال هذا الأسبوع ان وزير خارجية مالطة الذي قام بزيارة سوريا ذكر أنه استمع للمرة الأولى من الرئيس السوري حافظ الأسد أنه يعتزم التوصل إلى سلام على غرار اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن.

وفيما يتعلق بجوهرة السياسة التي ينتهجها الرئيس الأسد فإنها تتمثل في محاولة استغلال الخيار السياسي لدفع إسرائيل للانسحاب من الجولان دون اللجوء إلى الخيار العسكري، وإن كان الأسد لا يستثنى العمل على أزعاج إسرائيل من خلال منظمة حزب الله.

وإذا تم التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل فإن هذه الاتفاقية ستلقى معارضة شديدة من قبل المستوطنين الاسرائيليين في الجولان الذين يعربون حاليا سواء في

خاصة بعد أن وافقت سوريا مبدئيا على التوصل إلى سلام مع إسرائيل.

وقد أوضح الأسد خلال حديثه مع بعض الشخصيات الدبلوماسية أنه يرى أن الزيارة التي قام بها الرئيس السادات إلى القدس تعد بمثابة خطوة على درب الاستسلام، وأنه لن يسير على هذا الدرب نظرا لأن السير عليه يعد مساسا بكرامته القومية. ومن المرجح أن الأسد لن يقدم على مثل هذه الخطوة نظرا لأنه يعلم أن فرصته في اقناع الاسرائيليين بالانسحاب من الجولان تكاد تكون معدومة.

ويجمع الباحثون أن الأسد لن يكتفى باسترداد جزء من الجولان في مقابل السلام، أي أنه لن يتبع نفس الطريقة التي تم اتباعها عند إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر. وعلى خلاف ما حدث مع مصر فمن المحتمل أن يشترط الأسد السلام مع إسرائيل بحل القضية الفلسطينية.

وفي ظل الفترة التي لايعقد فيها الأسد أية آمال على قيام إسرائيل بإعادة هضبة الجولان ركز جهوده على المسار الأمريكي أملا أن تقوم واشنطن بالضغط على إسرائيل لدفعها للتنازل عن الجولان، وأقدم الأسد على هذه الخطوة لأنه يعلم أن التفسير الأمريكي للقرار ٢٤٢ يتشابه إن لم يكن يتطابق مع تفسيره لهذا القرار. ولكن اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية تسبب في إرباك مخططاته، أضف إلى هذا أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون غير مستعد للضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالجولان، وفي المقابل فهو يساند فكرة التوصل إلى اتفاقية سلام بين الطرفين، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف بالقرار الذي اتخذته إسرائيل بشأن ضم الجولان.

وقد حذر الأسد خلال محادثاته مع بعض كبار المسئولين الأمريكيين من أنه إذا لم يتحقق السلام مع إسرائيل في غضون عام فمن المحتمل أن تتخذ سوريا خطوة عسكرية واسعة النطاق ضد إسرائيل، وأن تتبنى الخيار العسكري. ومع هذا فإن الأسد يضغط حاليا على إسرائيل من خلال منظمة حزب الله التي تمارس أنشطتها الإرهابية في الجنوب اللبناني.

ولم يستغل الأسد حتى الآن الخيار العسكري، واستمر في المفاوضات في واشنطن نظرا لأن الظروف غير مواتية حاليا للخيار العسكري.

وبخصوص هذا الصدد فهناك خلافات في الآراء بين

واقع الأمر فإنه لا توجد أية مستوطنات عربية في الجولان اللهم سوى بعض القرى الدرزية التي ينظم سكانها بعض المظاهرات للحفاظ على الخيار السوري في حالة انسحاب اسرائيل من الجولان.

ويدعى المستوطنون في الجولان انهم لم يصعدوا للجولان بموجب أي أمر عسكري، كما انهم لن ينزلوا منها بموجب أي أمر، وأن المهمة التي أخذوها على عاتقهم والتي تملثت في استيطان الجولان لم تكن مرتبطة بفترة زمنية محددة ذات صلة بمسألة تحقيق السلام، وأن هذه المهمة كانت مهمة أبدية، يتمثل الهدف منها في الحفاظ على منطقة على قدر كبير من الأهمية لأمن إسرائيل.

اسرائيل أو في واشنطن عن معارضتهم لفكرة تقديم تنازلات لسوريا. وكما هو معروف فإن تعداد المستوطنين في الجولان يقدر بثلاثة عشر ألف مستوطن، ولهم العديد من المؤسسات الاقتصادية الراسخة.

وإذا كان البعض يدعى حالياً انه لم تعد هناك أية قيمة استراتيجية للأرض في الحروب التي ستقع في المستقبل إلا أن الحروب التي نشهدها حالياً في يوغسلافيا والشيستان تثبت أن الأرض تعد ذات قيمة أمنية قصوى.

وفيما يتعلق بمسألة تغيير الحدود فإن البعض يدعى أنه من الممكن تغييرها كما حدث في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع هذا فإنه لم يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد أن ظهرت العديد من المعطيات الجديدة على أرض الواقع. وفي



متشوقيه
١٩٩٥ / ٢ / ٢٢

يعقوب ادلشتاين

معظم الشعب متمسك بالجولان

عن تضامنهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى شخصين لا يتمسكان بالبقاء في الحزب إلا في مقابل الحصول على منصبى وزير ونائب وزير بالحكومة، بل ويشكل كل منهما كتلة في حد ذاته.

وعلاوة على هذا فقد أعلن رئيس الوزراء إسحاق رابين خلال تلك المناقشة العاصفة التي شهدتها كتلة الحزب في الكنيست أن موقف حزب العمل يتسق مع تعهداته التي قدمها لجمهور الناخبين، ولكنه نسي كما يبدو انه قد وقف مع افيجدور كهلانى عشية انتخابات الكنيست وأعلن «أن كل من يقترح الانسحاب من الجولان فإنه على استعداد للتخلي عن سلامة وأمن دولة إسرائيل»، كما أنه تعهد ليس فقط أمام سكان الجولان، بل وأمام جمهور الناخبين انه لن يوافق على الانسحاب من هضبة الجولان.

وقد أصاب افيجدور كهلانى كبد الحقيقة حينما ذكر خلال تلك الجلسة التي عقدتها كتلة حزب العمل بالكنيست حينما أشار إلى أنه يرى من الواجب الالتزام بالتعهدات المقدمة

■ حينما رفض حزب العمل قيام عضو الكنيست افيجدور كهلانى بتقديم مشروع قانون الى الكنيست يقضى بعدم الانسحاب من الجولان الا بموافقة ٥١٪ من جمهور الناخبين في اسرائيل أو ٧٠ عضو الكنيست، فإن هذا الموقف قد كشف عن حقيقة السياسة التي يتبعها رئيس الوزراء رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريز تلك السياسة التي ستؤدى الى الانسحاب من الجولان. ولو لم تكن الاجابة بنعم فليس هناك أى سبب منطقي يدفع الحزب الى رفض مقترحات عضو الكنيست كهلانى، خاصة ان هذه المقترحات لاتدعو الى رفض الانسحاب قدر ماتدعو الى اتخاذ قرار يعبر عن رأى غالبية الشعب.

وقد ادعى رابين «نتمتع بالأغلبية في الكنيست، ويحق لنا اتخاذ القرارات بخصوص جميع الأمور بما فيها تلك القضية الخاصة «بالجولان» ولكنه تجاهل بالكامل حقيقة ان حكومته لاتتمتع بغالبية مستقرة في الكنيست، كما أن حكومته تعتمد على الأقل على تأييد خمسة أعضاء كنيست يعربون صراحة

المؤسسات الاقتصادية لا يتم تنفيذها الا بعد الحصول على تأييد ثلث الاعضاء، ومن هنا فمن الأخرى ان يتم الأخذ برأى الأغلبية عند الاقدام على اتخاذ قرار مصيرى بشأن سلامة وأمن دولة اسرائيل، إذ لا يكفى فى مثل هذه الحالة الأخذ برأى الأقلية.

ومع هذا فإن حزب العمل لا يعطى أذانا صاغية للأمور التى تنسم بالمنطق خاصة تلك الأمور التى تعارض سياسة الانسحاب التى تتبعها الحكومة، وحينما رفض العمل قيام خمسة من نوابه فى البرلمان بالعمل وفقا لما يميله عليه ضميرهم فإنهم يتجاهلون على هذا النحو القواعد المتبعة فى الأنظمة الديمقراطية، بل ويتخذون اجراء يناقض موقف الغالبية فى الكنيست. ولو كان حزب العمل أتاح لنوابه الخمسة العمل وفقا لما ورد فى برنامج الحزب الذى نشر عشية الانتخابات، والذى صدق عليه مؤتمر الحزب، لكان الحزب قد اكتشف انه لا يتمتع بتأييد غالبية الكنيست. ومع هذا فإن قادة حزب العمل الذين لا يتوقفون عن التحدث عن الديمقراطية يتصرفون على نحو ديكتاتورى بغرض تشويه الديمقراطية. وقد ذكر عضو الكنيست افيجدور كهلانى عند تعقيبه على التصويت الذى تم داخل الحزب «ان الحزب قد أغلق الباب فى وجهه» ولكنه سيبدأ فى البحث عن نافذة للتعبير عن آرائه حتى يصبح مخلصا لناخبيه.

ويمكننا هنا افتراض انه اذا تم ايجاد أعضاء كنيست يقومون بطرح المقترحات التى طرحها كهلانى التى تعبر عن راية وعن رأى رفاقة الاربعة فى حزب العمل فإنه لن يضم صوته فقط اليهم وإنما سيقوم الخمسة أعضاء بالتصويت لصالح مقترحات القوانين. وقد ذكر احد هؤلاء الأعضاء «انه اذا أيد حزب العمل الانسحاب من الجولان فلن اجد لنفسى مكانا فى الحزب». ووفقا لهذا الأمر يمكننا تصور أنه بالرغم من كل المحاولات التى يقوم بها رابين وبيريز والتى ستؤدى الى الانسحاب من الجولان، فإن هذه المحاولات ستواجه غالبية بالكنيست بمقدورها احباط مخططاتهما.

ويحق لغالبية الشعب فقط تقرير مصير الجولان، ولا يجب أن يكون مصير الجولان مرتبطا بقرار حكومة الأقلية التى تبدو فى صورة من يتحدث باسم الغالبية.

لناخبين والتى مفادها عدم الانسحاب من الجولان، واضاف ان رئيس الوزراء رابين قدم هذا التعهد ايضا، وأنه يحق له بالتالى المبادرة بسن قانون يهدف الى منع الانسحاب من الجولان.

ويرفض معظم الشعب الانسحاب من الجولان، وتفيد استطلاعات الرأى العام التى تجرى اسبوعيا ان ٧٠٪ من جمهور الناخبين فى الدولة لا يسلم بسياسة الانسحاب من الجولان، تلك السياسة التى تتبناها الحكومة.

ومن هنا فليس من الممكن ان نتصور اتخاذ الحكومة لقرارات مخالفة لرأى الغالبية، وإذا كان رابين يؤمن حقا ان غالبية الشعب تؤيد سياسته فلماذا يرفض ان اجراء استفتاء يتم بمقتضاه عدم الموافقة على الانسحاب من الجولان الا بعد موافقة ٥١٪ من جمهور الناخبين المسجلة اسماؤهم فى السجلات الانتخابية. وإذا كان مقتنعا بأن غالبية أعضاء الكنيست يؤيدونه فلماذا يرفض الأخذ بالاقترح الداعى الى عدم الانسحاب من الجولان الا بعد الحصول على موافقة سبعين عضو كنيست أى ثلثى أعضاء الكنيست.

والاجابة على كل هذه التساؤلات بسيطة للغاية وهى أن رابين لا يحظى بتأييد غالبية الشعب، أو بغالبية أعضاء الكنيست، ولذلك فهو يقاتل بشراسة لمنع تقديم هذا القانون الذى سيمنعه من الانسحاب من الجولان، وعلى خلاف رغبة الشعب.

وعلاوة على هذا فبدلا من عقد مناقشة موضوعية مع نواب البرلمان الخمسة من حزب العمل والذين يطالبون بالحصول على تأييد غالبية الشعب قبل الانسحاب من الجولان فإنه يتهم بالاشتراك مع رفاقه با لحزب هؤلاء الأعضاء بأنهم يتبنون نهجا عنصريا يهدف الى منع عرب اسرائيل من الاشتراك فى اتخاذ القرارات.

وفى الواقع فإن هذه المقترحات ليست ذات صلة بالعنصرية حيث انه يتم فى حالات عديدة بأراء الغالبية فى الكنيست، ومن هنا ففى حالات عديدة يستلزم الأمر الحصول على تأييد ٦١ عضوا بالكنيست، أى كما حدث عند تغيير الطريقة الانتخابية، أو عند تقديم موعد الانتخابات.

وعلاوة على هذا فإن القرارات التى يتم اتخاذها فى بعض



هقسوفيه

١٩٩٥/٣/١٠

مورديخاي

فارتهايمر

«المساعدة الخارجية» للعرب

«بمساعدة إسرائيلية»

■ أوضحت بعض المصادر الاسرائيلية في العاصمة الامريكية واشنطن منذ بضعة ايام ان مندوبي اسرائيل في واشنطن يرون ان موضوع المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الى الأردن والفلسطينيين يدخل في إطار اهتماماتهم.

وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الاقتصادية لمصر فقد ذكرت هذه المصادر ان اسرائيل لاتعمل على نمو محدود المعالم لصالح مصر، كما أنها لاتعمل في نفس الوقت ضدها.

ويتمثل الموقف الرسمي الذي تتبناه اسرائيل بشأن المساعدات الاقتصادية في أن الأموال الامريكية تعد على قدر كبير من الاهمية خاصة في ظل هذه الفترة التي تتعرض فيها مسيرة السلام الى بعض العثرات، وأنها تعد عاملا هاما للغاية لبقاء مسيرة السلام على قيد الحياة.

وبخصوص الأردن فمن المثير التعرف على رؤية المصادر الاسرائيلية في واشنطن لهذه الدولة خاصة بعد أن وقعت على اتفاقية السلام مع اسرائيل.

ووفقا لرؤية هذه المصادر فإن الأردن يعد بمثابة ثروة استراتيجية بالنسبة للأمريكيين، وتظهر هذه الرؤية ان الحكومة الاسرائيلية في القدس فقدت احساسها بالنسبة والتناسب إذ تحت الحكومة الامريكية للتعامل مع العاهل الاردني الملك حسين بوصفه «ثروة استراتيجية».. هذا الملك الذي أيد - أبان حرب الخليج التي تساقطت فيها صواريخ سكاد على المدن الاسرائيلية - الرئيس العراقي صدام حسين، ولم يتراجع عن موقفه هذا بالرغم من كل الضغوط التي تعرض لها من الولايات المتحدة. الامريكية.

وفي الوقت الحالي فإن الحكومة الاسرائيلية تقوم عبر وزرائها ومبعوثيها ومسئوليها بالسعى من أجل الحصول على مزيد من المساعدات للدول العربية ولياسر عرفات.

وبخصوص هذا الصدد فقد ذكر السيناتور الامريكي جيس هيلمز رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي، وفي اطار حديث أجرته معه مجلة الشرق الأوسط أنه حينما أخبره رابين بأنه يتفهم دواعي تخفيض حجم المساعدة الامريكية المقدمة لاسرائيل فإنه رأى أنه ليست هناك حاجة لارجاء بحث موضوع تخفيض حجم المساعدة المقدمة لاسرائيل، وأنه من الممكن العمل على تخفيض حجم هذه المساعدة على نحو تدريجي، والعمل تدريجيا على الغاء الديون الاسرائيلية.

وعند بحث موضوع المساعدات الخارجية التي ستقدمها الولايات المتحدة في غضون

اسرائيل

والعالم

العرب

السنوات القليلة القادمة لإسرائيل وللعرب فليست هناك أية أهمية لقضية ما إذا كان مجلس الشيوخ الأمريكى سيبحث فى جلسته القريبة موضوع تخفيض حجم المساعدة المقدمة لإسرائيل.

ومن المحتمل ان يتم ارجاء بحث مثل هذا الموضوع فى المرحلة الاولى من المداولة التى سيقوم بها مجلس الشيوخ، ومع هذا فإن الخطر الذى تتعرض له إسرائيل خاصة فى ظل هذه الفترة التى تتولى فيها حكومة يسارية مقاليد الحكم يكمن فى ان الادارة الأمريكية فى واشنطن تعرب عن موافقتها على تقديم المساعدة الى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بل وتقديمها فى المستقبل الى سوريا. وفى المقابل فإن موضوعى المساعدة الأمريكية لإسرائيل وامكانية تخفيضها لا يثيران على الإطلاق اهتمام هذه الحكومة.

اليهود لا يشعرون بارتياح

وقد قام خلال الايام القليلة الماضية وفد يضم اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية ومندوبين عن الطوائف اليهودية فى فرنسا وانجلترا وكندا بزيارة الأردن. والتقى اعضاء الوفد خلال زيارهم بالعاهل الأردنى الملك حسين ووفقا لما نشرته صحيفة واشنطن تايمز فقد تحدث مارفين هاير مدير مركز فيزانطال بالولايات المتحدة باسم الوفد قائلاً خصوص المساعدة الأمريكية المقدمة للأردن «يؤسفنا انه قد غمرت الولايات المتحدة فى اعقاب الحرب الباردة موجه جديدة من القومية والعزلة وقد كان وفدنا منذ اسبوع مضى فى واشنطن التى يطالب فيها الجمهوريون بان تقلل الولايات المتحدة من حجم دورها فى حل القضايا الخارجية، وبأن تتولى مزيداً من الاهتمام بحل قضاياها الداخلية ولانشرع بالارتياح ازاء موقف اعضاء الكونجرس، وتعتقد ان مثل هذه السياسة ستعاقب كل من اخذوا على عاتقهم كل المخاطر من أجل السلام، وتعتقد ان من اتخذوا قرار السلام يستحقون التأييد الأمريكى.

ويعبر مقالته مارفين هاير عن موقف تلك المنظمات اليهودية الأمريكية المؤيدة لمواقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هذا بالرغم من انها تعلم ان مواقف الحكومة الاسرائيلية لاتحظى دائماً بتأييد غالبية اعضاء هذه المنظمات.

وفى الواقع فإن هذه المنظمات اصبحت وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تتخذ القرار للحكومة الاسرائيلية، ومن الصعوبة بمكان الآن القول إن مؤتمر الرؤساء اليهود يمثل

الرأى العام اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وحينما التقى اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات مع نائب وزير الخارجية الاسرائيلى يوسى بيلين سرعان ماتبينوا قصر الرؤية التى تتبناها الحكومة بشأن تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ويأسر عرفات.

ونظرا لأن بيلين يشعر وعلى مدى الاسابيع القليلة الماضية ان اتفاقية اوسلو التى صنعها بيديه قد اصبحت على شفا الهاوية فإنه يحاول حالياً التمسك بأى شئ للحيلولة دون انهيار مسيرة السلام، ومن هنا فهو يعمل بالاشتراك مع بيريز من أجل حشد الامول من المصادر الاجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية لصالح عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مارتين كلين رئيس منظمة صهيونى امريكا أعرب خلال هذا اللقاء عن معارضته للسياسة التى تنتهجها الحكومة فى مسيرة السلام، وعن أن عرفات ليس اهلاً للثقة وأنه لا يحترم التعهدات، ومن هنا فقد ألقى كلين بظلال الشك على جدوى المسيرة السياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد عقب بيلين بغضب على مقالته كلين فذكر «إن قضية ما إذا كان عرفات ينفذ بنود اتفاق اوسلو ام لا لاتخصكم، وليست ايضا من اختصاص المنظمات اليهودية او الكونجرس الأمريكى او اية دولة فى العالم سوى إسرائيل، فقد وقعت إسرائيل على هذا الاتفاق، ومن هنا يحق لها فقط ان تقرر متى يمكنها وعلى اى نحو مطالبة عرفات بأن يتصرف على نحو معين».

ويتضح مما تقدم ان سبب ثورة بيلين نابع من احساسه هو ورفاقه بالحيرة، ومن هنا فليست هناك حماقة اكبر من قيام إسرائيل فقط بتنفيذ كل الالتزامات الواردة فى الاتفاق هذا فى الوقت الذى لا ينفذ فيه عرفات الالتزامات الخاصة به ويكمن وجه الغرابة فى ان الحكومة الاسرائيلية تبذل كل ما فى وسعها لتشجيع الجهات الاجنبية على دفع مئات الملايين من الدولارات لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تستخدم هذه الاموال لتمويل بعض العمليات المعادية لإسرائيل ومن الواضح انه لم يعد هناك اى وجود للفهم السياسى، وأنه قد حلت محلة الحماقة السياسية.

بيريز يسعى للحصول على مساعدة للعرب:

وقد قام وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز منذ شهر

مضى بزيارة للولايات المتحدة الامريكية، ويلاحظ كل من حرص على متابعة جدول اعمال بيرز في اللقاءات العديدة التي عقدها مع مسئولى الادارة الامريكية فى واشنطن، ومع الشخصيات السياسية فى الكونجرس الامريكى، ورجال الاعلام ان بيرز كرّس جزءا كبيرا من وقته لاقتناع الآخرين بأهمية تقديم دعم اقتصادى ومالى لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وحيثما سنل بيرز عن الدواعى التى تجعله يبدو فى صورة سفير لياسر عرفات يقوم نيابة عنه بجمع الاموال لصالح السلطة الفلسطينية فقد حرص على أن يوضح - وإن كان لم يقنع أحد حقيقة - ان حركتى حماس وجهاد الاسلاميتين تتزعمان حركة المعارضة لياسر عرفات واتفاقية السلام، وانهما يحظيان بتأييد السكان نظرا لقسوة الوضع الاقتصادى السائد فى غزة.

وعلى ضوء هذا التحليل فهو يرى أنه لن يصبح من الممكن تقليص حجم التأييد المقدم للمنظمات الارهابية ، والاستمرار فى مسيرة السلام الا عن طريق قيام المجتمع الدولى بتقديم دعم اقتصادى يسهم بدوره فى الارتقاء بالاوزاع المعيشية للعرب المقيمين فى المنطقة التابعة لسيطرة عرفات.

وقد اخطأ شيمون بيرز مرة أخرى حينما تطرق الى موضوع السلام مع الفلسطينيين، وقد ارتكب هذا الخطأ نظراً لأنه تصور ان المساعدة الاقتصادية هى الأمر الوحيد الذى سيتيح لعرفات فرصة البقاء، وحقا فليست هناك أية فرصة لمسيرة السلام مادامت القضية كلها منصبة على مسألة تقديم الدعم المالى لعرفات حتى يصبح بمقدوره مواجهة الارهابيين، وبسط نفوذه على الاراضى.

وعند بحث موضوع على هذا القدر من الجدية، أى موضوع مساعدة الفلسطينيين فمن الواجب الا يتم الاعتماد على الشعارات البراقة بقدر ما يتم الاعتماد على الحقائق ودلالاتها. وحيثما يذكر بيرز انه من الممكن القضاء على الارهاب عن طريق اغداق الاموال على منظمة التحرير الفلسطينية فإن هذا

الموقف لا يعدو عن كونه شعارا براقا وإذا كان يمكننا هنا التسليم بأن عرفات فى حاجة حقا الى الاموال الا إنه لا يعتزم استخدام هذه الاموال للارتقاء بالاوزاع المعيشية لسكان غزة واريحا وانما لمحاربة الارهاب.. كما أن عرفات يرغب فى الحصول على مليارات الدولارات لتقوية نفوذه ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية بأى وسيلة كانت، وبما يتماشى مع قراره الشخصى.

وفيما يتعلق بموقف الدول التى اعربت عن استعدادها عن منح ستمائة مليون دولار للسلطة الفلسطينية فى العام الاول فإن هذه الدول لم تسدد سوء جزء من هذا المبلغ، وتكمن اسباب هذا الأمر فى إصرار عرفات على الحصول شخصيا على هذه الملايين.

وعلاوة على هذا فإن عرفات يرفض قيام أية جهة بالاشراف على الاموال، ومن الواضح انه لن تقدم أية جهة كانت على دفع الاموال للمنظمة طالما أن جو الفساد يسود فى داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وعند النظر الى الطريقة التى تم التعامل بها مع الاموال التى حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية يتضح لنا كيف تعاملت المنظمة مع مليارات الدولارات فقد قامت المنظمة بتعيين خمسة عشر ألف جندي فلسطينى بدلا من ثمانية الاف جندي، هذا العدد الذى تم الاتفاق عليه فى اوسلو، ولذلك فقد انفق عرفات مايربو على المائة مليون دولار، كما أنفق اموالا طائلة على تعيين الاف الموظفين الذين لا يفعلون أى شىء سوى الحصول على مرتباتهم فى مقابل الاعراب عن تأييدهم لعرفات.

ومن الواضح ان مثل هذا النهج لن يساعد على الارتقاء بالاوزاع المعيشية للسكان، ولن يسهم فى تقليص تأييد السكان لحركتى حماس والجهاد الاسلاميتين.

ومجمل القول إن الانشطة التى يقوم بها بيرز لجمع الاموال لصالح منظمة التحرير الفلسطينية تبرز وعلى نحو بالغ الوضوح أن الحكومة الاسرائيلية فقدت الطريق، وهذا بعد ان فشلت مسيرتها السلمية.



قراءات

דין וחשבון

צוות הייעוץ הכלכלי

למשא-ומתן המדיני

יולי 1993

تقرير الفريق الاستشاري الاقتصادي الى المفاوضات مع الجانب الفلسطيني

يوليو ١٩٩٣

في مطلع عام ١٩٩٣ دعا وزير المالية السيد /
ابراهيم شوحاط ومدير عام الوزارة السيد /
يوجل، البروفيسور حاييم بن شاحر لاعداد وثيقة
اقتصادية تساعد في بلورة سياسة الحكومة في
المفاوضات الاقتصادية مع الفلسطينيين. وبناء
على هذه الدعوة تم تشكيل الفريق الاستشاري
الاقتصادي، وشرع في العمل. وقدم الفريق
توصياته للحكومة عن طريق لجنة وزارية برئاسة
أهرون يوجل الذي قدم هذه التوصيات في

صيفتها النهائية الى الحكومة في يوليو ١٩٩٣.
وبعد ذلك بعدة اسابيع تم توقيع اتفاق المبادئ بين اسرائيل والمنظمة، وعقب التوقيع
تشكلت أطقم ادارة المفاوضات السياسية والاقتصادية. وترأس وزير المالية الطاقم
الاقتصادي الى المفاوضات التي جرت في باريس.

ودخلت اسرائيل المفاوضات الاقتصادية وهي مزودة بوثيقة فريق المستشارين ونتيجة لذلك
كانت اسرائيل مهية لادارة المفاوضات من خلال موقف متبلور سلفاً في رؤية واضحة
للأهداف، وتوقع مسبق للمشكلات والصعوبات وكيفية التغلب عليها وحلها.
لقد كان الفريق الاستشاري الاقتصادي مطالباً أمام الحكومة بوجهات نظر اقتصادية
واضحة بشأن اتفاقات الحكم الذاتي، وبلورة الخطوط السياسية في أربعة مجالات تتعلق
بما ستكون عليه العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي المستقلة هي:
العمل، التجارة، الضرائب، والعملية وقد تشكلت أربعة طواقم للنظر في هذه الموضوعات،
وتولت تنسيق العمل بين هذه الطواقم لجنة مختصة تولى البروفيسور / حاييم بن شاحر
رئاستها.

وشارك في الأطقم المختصة ولجنة التنسيق، ممثلون من وزارة المالية وبنك اسرائيل،
والادارة المدنية، وشعبة القانون الدولي بالنيابة العسكرية، كما شارك ممثلون عن وزارة
الصناعة والتجارة والعمل كل في الطاقم المتصل بمجاله.

وتأتى المبادئ العامة لنظام العلاقات الاقتصادية المطلوب، نابعة من التوصيات التي
تحددت لعمل الفريق الاستشاري في ظل غياب الحدود الطبيعية (باستثناء ما تفرضه
الضمانات الامنية) بين المناطق واسرائيل في اطار اتفاق الحكم الذاتي، والرغبة في ضمان
حرية حركة التجارة واليات الانتاج بينهما. ومثل هذه الحركة الحرة هي بالفعل البديل
الاقتصادي الأفضل سواء بالنسبة لاقتصاديات المناطق او لاسرائيل.

وقد جاءت أهم وجهات نظر وتوصيات الفريق الاستشاري الاقتصادي وطبقاً لما تمخضت
عنه مشاورات لجنة التنسيق مع كل من الطواقم المتخصصة بحسب مجالها على النحو
الآتي

اولاً: تشغيل عمال من المناطق داخل اسرائيل..

في هذا المجال رأى الفريق الاستشاري انه من الناحية الاقتصادية الخالصة، هناك مزايا
واضحة لحرية دخول عمال من المناطق الى اسرائيل. حيث ان تشغيلهم سيرفع معدل الدخل
العام للاسرائيليين في ظل انخفاض اجور عمال المناطق. وهي ميزة لا تتوفر من تشغيل عمال
اجانب آخرين ان عمال المناطق - في اغلبهم يتوجهون - الى منازلهم وأسرههم في المناطق،
وبالتالي يتوفر لاسرائيل تكاليف الاسكان والخدمات والبنية الاساسية المطلوبة لتشغيل عمال

حيث اوضحنا ان التصدير وحده وبمعدل كبير يستطيع ان يضمن نمو ملموسا في مستوى المعيشة لسكان المناطق. فتصدير المنتجات هو البديل عن تصدير العمالة، حتى تستوعب المناطق سكانها الذين يعملون في اسرائيل اليوم، ومع ذلك يتوجب ايجاد مستثمرين يقومون بانشاء المصانع التي ستكون بمثابة البداية لاقامة اسواق لمنتجاتها ولاشك ان السوق الاكبر والاقرى لها هو اسرائيل، التي تفوق وارداتها كل واردات الدول الثلاث الاخرى المجاورة للمناطق (مصر والاردن وسوريا معا).

ومن ناحية العائد الاقتصادي للجانبين، فإن الترتيب الأكثر جدوى هو ايجاد سوق مشترك بين المناطق واسرائيل لاتقوم فيه اى معوقات امام حرية الحركة بالنسبة للتجارة والخدمات والعمالة ورأس المال، غير ان تسمية سوق مشتركة بهذا الشكل قد لايتفق مع الاتجاه الى وقف تزايد حركة العمال بالمناطق في اسرائيل او حتى تقليلهم.

بالنسبة لاقتصاديات المناطق، فالحل الافضل يتمثل في اطار أكثر رحابة لمنطقة تجارة حرة، ليس بها رسوم جمركية بين اسرائيل والحكم الذاتى على ماينتجه احدهما ويصدره للآخر. ولكن كل منهما يتمتع بحرية فرض الرسوم الجمركية المناسبة على مايرد اليه من دول العالم الأخرى. ومثل هذا الترتيب يفتح للمناطق السوق الاسرائيلية امام صادراتها، وفي الوقت نفسه يعطيهم حرية الحصول على وارداتهم من أسواق أرخص من السوق الاسرائيلية والذي يقيدهم برسوم جمركية في الوقت الحالى. وفي حال اسقاط أية حواجز اقتصادية بين اسرائيل والمناطق، فإن رسوما جمركية على ما يتم استيراده من اسرائيل عن طريق المناطق، سيجعل الاستيراد المباشر من بقية دول العالم الى اسرائيل امراً لا مفر منه. كما ان ذلك سيفرغ نظام رسوم الاستيراد الاسرائيلي من محتواه.

والحل الأمثل لاسرائيل وربما الوحيد المتاح في ضوء التوجهات السياسية المطروحة هو توحيد الرسوم الجمركية، والذي في ظله فإن المنطقة الجمركية بينهما ستكون بلا رسوم ولا معوقات امام الاقتصاد، وسيحل محل ذلك سوق مشتركة حقيقية.

ان اتساع رقعة الارتباط بين اقتصاد المناطق واسرائيل من شأنه ان يؤدي الى التوسع في مجالات معينة في المناطق على حساب مايقابلها في اسرائيل. وحتى لاتضار السياسة الاسرائيلية في مجالات مثل الشحن او التوحيد القياسى والصحة العامة والبيئة، فيجب ان تطبق القوانين المتصلة بها ايضا في المناطق خاصة على المنتجات التي من المنتظر ان تصدرها المناطق الى اسرائيل، وسيطلب اجراء توحيد الرسوم الجمركية مع المناطق ان تعمل سلطة الحكم الذاتى باتفاقات التجارة الدولية التي تشارك فيها اسرائيل. ويتطلب

من بلد بعيد، بالإضافة الى انعدام الظواهر الاجتماعية التي تصاحب عادة العمال من خارج البلاد.

فلاعتماد على عمال أجانب له انعكاسات اجتماعية وثقافية سلبية تضاهي ميزات الاقتصادية. ولأن تشغيل عمال المناطق ينطوي ايضا على اخطار أمنية منها على الاقل حوادث الطعن بالسكاكين ضد مواطنى اسرائيل، فإنه يجدر بنا ان ننظر في خفض عدد عمال المناطق في اسرائيل خلال مرحلة الحكم الذاتى المؤقت. وسيؤدى توفر فرص عمل أكثر في المناطق نفسها الى تضائل الضغط الواقع من سكان المناطق للعمل في اسرائيل.

واذا ما أصبح دخول عمال بعد اقرار ترتيبات الحكم الذاتى، دخولاً حراً، فيجب ان يكون لكل عامل تصريح عمل داخل اسرائيل، هذه التصاريح ستصدرها ادارة خدمات التشغيل فى اطار ضمانات وشروط أمنية محددة، حيث يكون العامل مضطراً لاثبات صلته بصاحب عمل اسرائيلي محدد. وتجنباً لاصدار تصاريح عمل دونما استخدام، ولتقليل عملية الكسب منها نسبياً، سيتم تحصيل رسوم تصريح عمل تعاد للعامل اذا أعاد التصريح قبل انتهاء مدته.

ويقترح الزام مستخدمى عمال من المناطق برسوم من ٣: ٤٪ من الأجر المدفوع لهم، مقابل ماستتعرض له الظروف الاقتصادية من جراء وجود هؤلاء العمال في اسرائيل وهذه الرسوم مع خصم ماسبق، ستقلل من التميز النسبى لتشغيل عمال من المناطق، مقابل العمال الاسرائيليين.

ولأسباب غير اقتصادية، اذا ماتقرر الحد من تشغيل سكان المناطق الى مستوى أقرب لما هو عليه الآن، ولنقل ٦٠ ألف شخص، يجب ايجاد حل لمشكلتين: اخيتار العمال الذين سيسمح لهم بالعمل في اسرائيل من اجمالى المعروض منهم. وتحديد او تخصيص اصحاب الأعمال الذين سيطلبون استخدامهم. وفيما عدا الاعتبارات الامنية، يجب تحديد شروط تفصيلية أخرى للعمال، مثل السن والجنس والحالة الاجتماعية والمهارة وخبرة العمل في اسرائيل. وعلى اسرائيل ان تحتفظ لنفسها بالحق في كيفية منح التصاريح لسكان الضفة او سكان قطاع غزة.

ثانياً: ترتيبات التجارة بين اسرائيل والمناطق

العلاقات التجارية التي ستسود بين اسرائيل والمناطق ستكون ذات تأثير متواضع نسبياً على الاقتصاد الاسرائيلي، فى حين ان الأثر الأكبر سيكون على اقتصاديات المناطق نفسها، لذلك يجب التدقيق فى حجم العائد الاقتصادى فى المناطق وعدد السكان الذين يتوقع ان يعملوا فى اسرائيل مع تجنب الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الاسرائيلي والتزاماته الدولية. وتبقى هناك أهمية واسعة لانضمام اقتصاد ضعيف كالذى تتميز به المناطق الى وحدة اقتصادية أكبر.

الحكم الذاتي مُحكمة أمام التهرب من ضريبة الدخل، فلا بد ان تخضع دخول مواطني اسرائيل بالمناطق (سكان المستوطنات) لضريبة الدخل الاسرائيلية. ولا بد ان تطبق هذه الترتيبات سواء بالنسبة لضريبة الدخل على الافراد أو على الشركات. ويمكن تنفيذ ذلك من جانب واحد دون الحاجة لاي تعاون من قبل سلطات الحكم الذاتي.

ومن غير المسموح به ان تعتمد سلطة الحكم الذاتي ارهاق مواطني اسرائيل مقارنة بالاجانب من السكان الآخرين، أو تقييد المنتج الاسرائيلي امام المنتجات الاجنبية الأخرى، أو حتى امام منتجات محليه بالمناطق.

رابعاً: النقد والعملة..

ان نظام تداول العملة في مناطق الحكم الذاتي يجب الا يضر باستقرار وضع العملة والنظام المالي في اسرائيل. وألا يقوض وسائل رقابتها النقدية، او يعرض الفائض الاسرائيلي من العملة الصعبة للخطر.

ومن الناحية الاقتصادية الخالصة، فان البديل الأفضل لاسرائيل هو الا يكون الشيكل متداولاً بصورة معتمدة في المناطق. وان تستخدم عملة مختلفة او مستقلة تماماً للمناطق، ويمكن ان يتم ذلك باصدار عملة جديدة عن طريق جهة معتمدة كبنك مركزي، او تشجيع تداول الدينار الاردني كعملة مُعتمدة ووحيدة وفي حالة امتناع بنك اسرائيل عن الالتزام بشراء العملة المتداولة في المناطق بسعر ثابت، وان يتم التعامل معها في اسرائيل كأي عملة اجنبية خاضعة لظروف السوق. فان اسرائيل ستتحرر تماماً من الالتزام بالاشراف على السياسة النقدية للحكم الذاتي. وعليه، فإن سعر الصرف المتحرك بين العملة المتداولة بالمناطق والشيكل الجديد، سيمنع أي عجز نقدي محتمل في المناطق، من تشكيل أي ضغط على اسرائيل. غير ان تداول عملة مستقلة في المناطق يحمل بين طياته مغزاً سياسياً، مفاده الا يكون هناك عائق امام حرية القرار الاسرائيلي بالنسبة للترتيبات النهائية التي سيتفق عليها بعد انتهاء مرحلة الحكم الذاتي بالمناطق. ومن جهة أخرى، فان الاستخدام غير المسئول لصلاحيه اصدار اموال من قبل سلطة الحكم الذاتي يمكن ان يؤدي الى تقويض الاستقرار الاقتصادي بالمناطق. كما ان العملة المستقلة قد تخلق صعوبات امام تسييد العلاقات الاقتصادية بين عناصر الصناعة والتجارة في كل من المناطق واسرائيل.

وفي ظل هذه المعوقات، يبدو ان الحفاظ على الوضع الحالي في الضفة الغربية يعتبر ميزة في حد ذاته، حيث يستخدم الدينار الاردني للتداول بصورة قانونية الى جانب الشيكل الجديد، ويمكن تطبيق ذلك ايضا في قطاع غزة، وسيحدد سعر الصرف بين الدينار والشيكل الجديد طبقاً لتقرير اسواق العملة، التي ستوضح اسعار صرف كل عملة منها

اتخاذ هذه الخطوة موافقة الدول المعنية بالأمر ويمكن بمساعدة خبراتنا ان تأتي هذه الموافقة بسهولة.

ثالثاً: الترتيبات المالية..

ان الترتيبات المالية المطلوبة في اطار اتفاقات الحكم الذاتي قد انبثق معظمها مما تم اقتراحه لحركة العمالة والعلاقات التجارية بين اسرائيل والمناطق.

ونظراً لقصر المسافة بين جميع الاماكن في المناطق وبين اسرائيل، فإن كمية المواد المنقولة وجودتها، من المتوقع ان تؤثر على سقف الرسوم الجمركية المفروضة في اسرائيل وعلى العمليات التجارية بداخلها وكذلك فيما بينها وبين المناطق. كما ان انعكاسات السياسة المالية للحكم الذاتي المؤقت ستكون اكثر تاثراً في ظل حركة التجارة والمواد الخام بين المناطق واسرائيل.

واذا ما اقتصر اقتصاد مناطق الحكم الذاتي على مصادر تمويل مستقلة به، فلن يجد الا الاهمال من جانب الاقتصاد الاسرائيلي عموماً، ومن شأن اعتمادهم على المساعدات الخارجية ان يكون مفيداً ايضاً لاسرائيل، التي ليس هناك ما يقلقها من جراء ازدياد ميزانية الحكم الذاتي، أو من سبل تمويله سواء عن طريق قروض خارجية أو استثمارات داخلية، حيث ان اسرائيل لن تلعب دور الضامن لهذه القروض بأي حال من الأحوال.

غير ان سياسة الرسوم الجمركية للحكم الذاتي، يمكن ان تؤدي بالمقابل، الى الحاق الضرر باقتصاد اسرائيل الذي لن يكون متقيداً بالنمو النسبي لاقتصاد المناطق، فإذا لم تتغير واردات المناطق من الخارج بالرسوم المضيضة على الواردات الاسرائيلية، فمن المحتمل، ان تدخل واردات اسرائيل من دول العالم عن طريق المناطق، لتتجنب الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الاسرائيلية وبالتالي تضيق هذه المبالغ على خزانة الدولة.

وحتى لا تتحول المناطق الى مأوى للتهرب من ضريبة الواردات، يجب وضع قيود على حرية النشاط المالي لسلطات الحكم الذاتي، في ضوء ما يمكن ان يتم الاتفاق عليه من سياسات مالية، كما يجب ان تنتهج اسرائيل اجراءات مالية مستقلة تتفادى بها التأثيرات السلبية لقرارات وسياسات الحكم الذاتي على الاقتصاد الاسرائيلي. وأهم هذه القيود ما يتعلق منها بالرسوم المأخوذ بها على الواردات من الخارج وهو: رسوم جمركية، وضريبة استهلاك، وضريبة مشتريات، وضريبة القيمة المضافة، التي يجب ان تكون قيمتها موحدة بالنسبة لكل من المناطق واسرائيل. ولن يؤدي فرض هذه الرسوم الى أية مشكلات، طالما كانت غالبية واردات المناطق تصل عن طريق موانئ اسرائيل.

وفيما يتعلق بضريبة الدخل الاسرائيلية، فلكي تكون ترتيبات

بالنسبة للعمالات الأخرى، ثم ان الحد من تداول الشيكل الجديد والدينار بصورة رسمية بالمناطق، يعنى انه لن يكون لدى سلطات الحكم الذاتى فوائض من العملة الصعبة، وعند احتياج سكان المناطق لعملية اجنبية، فإنهم سيشترونها فى نهاية الأمر من بنك اسرائيل مقابل الشيكلات (أو من بنك الاردن مقابل الدينارات).

خامسا: الأردن..

رغم انه لم يطلب من الفريق الاقتصادى الاستشارى بحث موضوع الأردن، الا انه وجد مايتطلب تقديم التوصيات والآراء بشأن مايمكن ان تستقر عليه العلاقات الاقتصادية بين الأردن واسرائيل والطرف المشترك بينهما مناطق الحكم الذاتى، خاصة وان العلاقة الاقتصادية القائمة حاليا بين الأردن والمناطق مبنية على، التصدير المعفى من الرسوم الجمركية من المناطق الى الأردن، لكنه تصدير خاضع فى نفس الوقت لحد معين، فى حين ان استيراد المناطق من الأردن يخضع لرسوم الاستيراد الاسرائيلية.

والاقتصاد الاردنى الذى لايمثل الاسرائيلى حيث ان الاول يعتبر اساساً منافساً لاقتصادات المناطق، وسكان الأردن ضعف سكان المناطق لكن الانتاج المحلى اقل من مثيله هناك. وعلى ذلك فإن علاقات محتملة مع الأردن لن يكون لها اثر كبير على اقتصاد اسرائيل. إلا انه يجب النظر فيما اذا كان هذا التأثير سيكون مباشراً فى مجالات أخرى فرعية أم لا؟ فإذا ماتقرر مثلاً السماح بدخول عمال من الأردن الى اسرائيل مثلاً، الى جانب عمال المناطق، فان تأثير ذلك على

سوق العمل فى اسرائيل سيكون ملموساً. لذا، فالترتيبات مع الأردن والتي مازالت قيد البحث، ستتحصر فى الاتفاق على منطقة تجارة حرة او على توحيد الرسوم الجمركية، وعلى المدى القصير اتفاقات على الأولوية التجارية عبر قناة معينة للبضائع لاتنص على حرية حركة للعمالة.

وتستطيع المناطق ان ترتبط بأى من بدائل الاتفاق المقترحة بين الأردن واسرائيل، مع التفريق بين الاحتياج لأحد الشريكين وبين التقارب المبالغ فيه من احدهما. غير ان الامتناع عن وضع حدود للرسوم الجمركية. بين المناطق واسرائيل سيحدد تماماً من أى احتياج بين المناطق والأردن ومجرد توحيد الرسوم الجمركية التام بين اسرائيل والأردن يمكن ان يتيح توحيداً مماثلاً بين المناطق والأردن، دون ان يتطلب ذلك اقامة حدود ما لهذه الرسوم بين اسرائيل والمناطق ولكن من الصعب ان نتوقع تقبل الأردن للتنازل عن سياسة تجارية خاصة بها فى المستقبل القريب وان تقبل تطبيق رسوم الاستيراد الاسرائيلية على نفسها فخير توحيد اسرائيلى - اردنى للرسوم الجمركية ترتبط به المناطق، لا يبدو تطبيقه عملياً فى المرحلة الحالية.

كذلك فإن اتفاق منطقة تجارة حرة مع الأردن سيكشف الأردن امام منافسه من اسرائيل والمناطق معاً، كما سيضعها بالمقابل فى منافسة مع الأردن. والظاهر ان الأردن وسلطة الحكم الذاتى لن يكونا مستعدين فى المرحلة الحالية لاتفاق من هذا القبيل.



■ طرحت قضية العلاقة بين طبيعة التسويات القادمة مع الاطراف العربية، والرأى العام الاسرائيلى، منذ انعقاد مؤتمر مدريد فى اكتوبر ١٩٩١، وتصاعدت حديثها مع التآزم الذى تواجهه عملية السلام، ويات العديد من المراقبين والسياسيين بمافيههم رابين نفسه، يدعى أن ليس لدى حكومته التفويض الكافى من الشعب الاسرائيلى لاقرار تسويات شاملة مع الدول العربية، تتضمن فيما تتضمن مبدأ الانسحاب من الاراضى العربية التى احتلت فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ وفق الآلية الديمقراطية المعمول بها فى اسرائيل فإن الكنيست (البرلمان) هو السلطة المخولة باقرار أو رفض تسويات السلام بما يتضمنه من انسحاب اسرائيلى وأخلاء للمستوطنات الاسرائيلية فى تلك الاراضى، وهو ماجرى أعماله عام ١٩٧٩ فى إتفاقية السلام مع مصر، عندما انسحبت اسرائيل من سيناء، أما الآن ونظراً للطبيعة الخاصة للحكومة العمالية من حيث ضعف موقفها فى الكنيست وحساسية قضايا الأرض بما عليها من مستوطنات ومستوطنين، فإن الشعب الاسرائيلى، بات ينظر اليه على أنه المحدد النهائى لطبيعة وشكل التسويات القادمة، خصوصاً مع الجانبين الفلسطينى والسورى.

ومن ثم يأتى هذا الكتاب، كمحاولة دراسية جيدة من المؤلفين لرصد عمليات

ديناميات الرأى العام
الاسرائيلى ازاء السلام
والاراضى المحتلة
يعقوب شامير، مايكل شامير
جامعة تل أبيب، ومركز تاهس
سيتهميز لأبحاث السلام،
تقرير بحث رقم (١)
ديسمبر ١٩٩٣، ١٣٠ صفحة

تواكب مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية من ٢٥٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٣.

ويعرض المؤلفان بعد ذلك حالة الاستقطاب الحاد، داخل الرأي العام الاسرائيلي ازاء كافة القضايا المصيرية التي تواجهها اسرائيل بدءاً من عملية السلام مروراً بالعلاقات الاجتماعية والسياسية انتهاءً بشكل الدولة وطبيعة نظام الحكم. وطرفي هذا الاستقطاب هما الصقور الذين يتمسكون بوجهات نظر متشددة ازاء هذه القضايا والحمائم الذين يؤيدون الحلول الوسط ويصفية عامة يميل الرأي العام الاسرائيلي لان يكون اقرب إلى الصقور في نظرتهم الرجعية للصراع العربي - الاسرائيلي وتحديدًا في قضايا الارض، ورغم ذلك فإن هناك رغبات قوية ومتزايدة لاعادة الاراضي المحتلة مقابل السلام والقبول بالحلول الوسط وهذه الازدواجية تظهر بشكل واضح اذا تعمقنا في مؤشرات واتجاهات الرأي العام الاسرائيلي طوال فترة زمنية كاملة وممتدة منذ حرب الايام الست، وقد اصبح الاتجاه والرأي العام الاسرائيلي اكثر عقلانية ازاء فكرة الارض منذ الانتفاضة، حيث تراجعت اتجاهات تأييد فكرة الضم أو تثبيت الوضع القائم.

وقد وضحت هذه الاتجاهات عبر أكثر من مستوى ومؤشر وتحديات استخدام المؤلفان المقاربة مابين نموذجي العام العقلاني والاقترب التنافسي في حين يؤكد الأول على السلوك العقلاني الرشيد في اتجاهات تكوين وبلورة المواقف والسلوك، فإن الثاني يؤكد على أهمية الضغوط الاجتماعية ومحددات الرفاهية كمصادر غالبية ومتعاظمة في ديناميات الرأي العام وقد أكدت جميع المؤشرات والبيانات أهمية النموذج الأول في مواجهة الثاني.

وفي النهاية استخلص المؤلفان عدة نتائج أهمها:

■ أن الجمهور والرأي العام الاسرائيلي يؤسس تفضيلاته السياسية وأولوياتها ليس على المتغيرات والقيم القادمة من البيئة المعلوماتية الخارجية فحسب، بل وايضا التحسن الذي طرأ على مستويات الاستعداد الفردي والعلاقة مابين العام (تأثير وسائل الاعلام) والخاص (الاستعداد السيكولوجي للفرد) هام جدا لفهم ديناميات الرأي العام والابعاد الحاكمة له.

■ التأكيد على أهمية الضغوط الاجتماعية في توجيه الرأي العام وتفضيلاته السياسية.

■ التأكيد على وجود «معلومات متعاظمة، مثلت بيئة هامة ومناسبة لاختبار كافة المقولات والاسس النظرية لدراسة الرأي العام في اسرائيل.

التحول الدرامي التي طرأت على ابعاد واتجاهات التفكير الاسرائيلي بخصوص قضيتي السلام والارض، ومايتفرع عنها من قضايا تمس الوجود والايديولوجية الصهيونية، مستعينا في ذلك بعدد هائل من الاطر النظرية، والجدول والمؤشرات الاحصائية، من أجل استخلاص نتائج معبرة عن ديناميات الرأي العام الاسرائيلي والابعاد الحاكمة فيها. ومن خلال أربعة أقسام هي مجمل الكتاب، إضافة إلى المقدمة النظرية، يتعرض المؤلفان لمجمل هذه الديناميات منذ الانتفاضة الفلسطينية وحتى العام ١٩٩٣.

في البداية يحاول المؤلفان رصد اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي ازاء قضيتي السلام، والاراضي المحتلة أو مناقشة الاطروحة الداعية إلى «الارض مقابل السلام» بوصفها تلخيص حقيقي لمعضلات وطرق حل الصراع العربي - الاسرائيلي، وهي الاطروحة التي ظلت مطروحة على أجندة تفكير الرأي العام الاسرائيلي منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ومثل هذه الاطروحة، هي قلب الجدل السياسي الدائر حاليا في إسرائيل، إذ تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية مع الادعاءات التاريخية والدينية، إضافة إلى السياسية والاقتصادية.

ويصفية عامة، هناك عدم تماثل واضح في رؤية الرأي العام الاسرائيلي ازاء قضية الارض، ففي حين توجد أغلبية إسرائيلية لديها الرغبة في التخلي عن قطاع غزة، فإن هناك رغبة وأصرار إسرائيلي على بقاء القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية، وتعتبر الجولان بمثابة اتجاه وسط، إذ أن هناك رغبة متوسطة في التخلي عنها والانسحاب منها، والدينامية الحقيقية تبدو في حالة الضفة الغربية «يهودا والسامرة». إذ أن هناك تآرجح في اتجاهات الرأي العام ازاء فكرة التخلي عنها. فعلى سبيل المثال أكد ٨٦٪ عام ١٩٦٧، ضرورة الاحتفاظ بها، ولكن هذه الاغلبية، تعرضت لتآكل طوال السنوات التي تلت الحرب، إذ بلغت هذه النسبة ٤٠٪ عام ١٩٩٣ مابين هذين التاريخين، تعرضت اتجاهات الرأي العام للارتفاع والانخفاض، إذ بلغت أدناها عام ١٩٨٢ حيث وصلت إلى ٢٠٪ بينما اقصاها كان عام ١٩٧٣، حيث وصلت إلى ٧٠٪ والاتجاهات العامة للرأي العام الاسرائيلي منذ الانتفاضة الفلسطينية تمحورت في:-

* إعادة التأكيد على أهمية مقولة «الارض مقابل السلام»، إذ جرى تحسين وتعزيز المصالح الامنية الاسرائيلية.

* تآكل نسبة المؤيدين لفكرة ضم الاراضي المحتلة لاسرائيل إذ تزايدت نسبة الرافضين لهذه الفكرة من ٢٤٪ عام ١٩٨٤ إلى ٥٥٪ في عام ١٩٩٣.

* تراجع الرأي العام عن فكرة ابقاء الاوضاع في الاراضي المحتلة على حالها، خيار الامر الواقع، وهو التراجع الذي

■ برز خلال التداعيات الأخيرة لازمة الهستدروت وعلاقاتها بشخصيات مركزية داخل حزب العمل، اسم حايم رامون كشخصية فاعلة ليس في الحياة السياسية والنقابية في إسرائيل، بل أيضا داخل صفوف حزب العمل الذي استقال منه رسميا في فبراير ١٩٩٤، بوصفه من رموز الجيل الثاني الأكثر شبابا والمرشحة لخلافة جيل رابين - بيريز في زعامة الحزب، وتراجع أهمية رامون إلى عدة عوامل في مقدمتها.

■ كونه أول سكرتير عام مستقل للاتحاد العام لعمال إسرائيل «الهستدروت»، ذلك بعد انشقاقه الشهير عن حزب العمل على أرضيه الخلافات حول إقرار إصلاحات داخل الهستدروت وتحديدا في «صندوق المرضى».

■ يعتبر رامون محور استقطاب فعال للتيار المعتدل داخل الحزب، نظرا لآرائه السياسية ذات الطبيعة الراديكالية سواء فيما يتعلق بعملية السلام والحقوق الفلسطينية، أو إصلاح الهياكل الإدارية داخل الحزب والهستدروت، وفي هذا الأخير يسعى رامون إلى جعله قوة اقتصادية مؤثرة تهيمن على نصيب كبير من القطاعات الاقتصادية داخل إسرائيل وليس مجرد نقابة مهنية فقط.

■ نظرا لبعض إلى رامون باعتباره الرابع الرئيسى من تفجر سلسلة الفضائح المالية داخل الهستدروت، وليس من المستبعد أن تخدم هذه الفضيحة أهدافه وتطلعاته في شغل موقع الصدارة داخل الحياة الحزبية في إسرائيل بعد أن شغل هذه المكانة داخل الهستدروت.

النشأة:

■ ولد حايم رامون في إسرائيل «جيل الصابرا» عام ١٩٥١، في رمات تليقي تعليمه الابتدائي، والثانوي، ثم انتقل لمواصلة تعليمه الجامعي في تل أبيب، وتخرج في كلية الحقوق جامعة تل أبيب وعقب تخرجه عمل فترة محاميا، ثم سكرتير الشبيبة في حزب العمل، ثم خدم في الجيش الإسرائيلي خلال النصف الثاني من السبعينات، حتى رتبة ملازم أول.

النشاط السياسي

شهد عقد الثمانينات، البداية الحقيقية لتطور المكانة والنشاط السياسى لرامون، إذ إنتخب في الكنيست العاشر (١٩٨١) ضمن قائمة حزب العمل التي قادها إنذاك شيمون بيريز، وكان عمره حينذاك ٣٠ عاما، وفي انتخابات الكنيست الحادى عشر فى ١٩٨٤، إنتخب ضمن قائمة حزب العمل والتي قادها أيضا بيريز، وطوال فترة عمل هذا الكنيست، عمل رامون ممثلا لحزب العمل فى اللجنة المالية بالكنيست.

وفى الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) ترأس رامون كتلة حزب العمل فى الكنيست، وكان هذا التاريخ هو بداية صعود نجم رامون داخل حزب العمل والذي ترسخ خلال مؤتمر الحزب الخامس فى نوفمبر ١٩٩١، حينما قاد رامون تيار داخل الحزب ضم ١٢ عضوا، جعل نصب أهدافه ضرورة تغيير البرنامج السياسى للحزب، وجعل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بنداً سياسياً فى حملة الحزب لانتخابات عام ١٩٩٢، وفى انتخابات الكنيست الثالث عشر فى يونيو ١٩٩٢ شغل رامون المرتبة السادسة فى قائمة الحزب التي قادها هذه المرة إسحاق رابين، متقدما على كل من ميخا هايش وزير التجارة، وإسرائيل كيسار وزير المواصلات، ودافيد ليفاتى وزير العدل، مما أهله للحصول على حقيبة وزارة الصحة فى حكومة رابين.

وكانت إرائه السياسية، محور اهتمام وجدل داخل حزب العمل، إذ دعى فى مارس ١٩٩٣

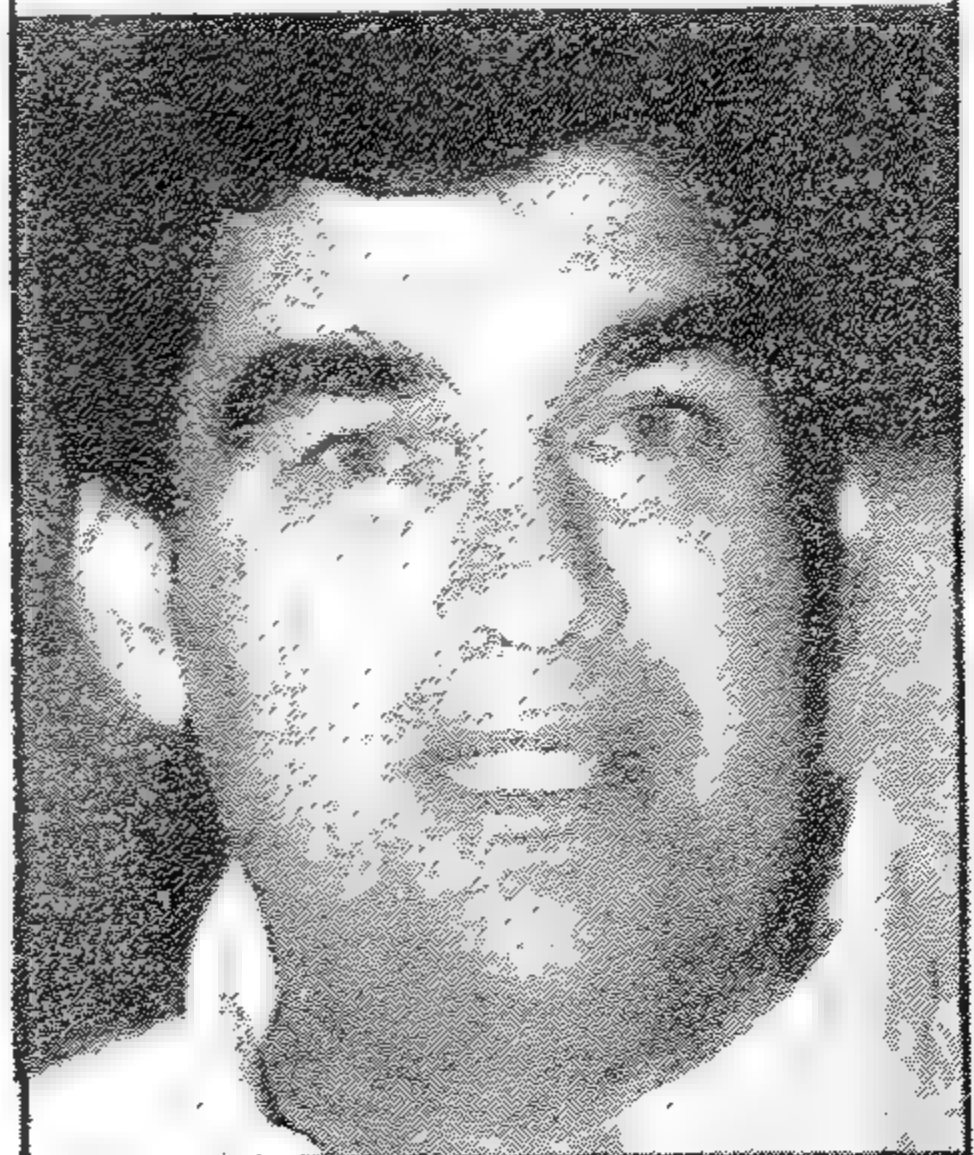


شخصية العدد

حايم

رامون

سكرتير عام الهستدروت



■ استخدام امكانيات الهستدروت الاعلامية والاتصالية من أجل الدعاية لحزب العمل وتجنييد المؤيدين. وقد أثارت هذه الفضيحة من جديد قضية التماسك داخل الحزب، فالصراع لم تعد تتحدد محدداته في توجهات الحزب، بل تعداه الى صراع ما بين زعماء الصف الأول أمثال رابين وبيريز، وما بين الصف الثاني المرشح للزعامة أمثال رامون، وأبراهام بورج، حابي مروم... ويسعى هذا الجيل الجديد من سياسة حزب العمل للسيطرة على مقاليد الأمور في الحزب ومؤسساته، مستغلين في ذلك عمليات التحقيق التي تجري حالياً بشأن فضيحة الهستدروت، إذ طالب بورج، الذي تقلد مؤخراً منصب رئيس الوكالة اليهودية بأزاحة جميع الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب العمل المتورطين في الفضيحة، بينما أبدى رامون تعاوناً شديداً مع الشرطة، مؤكداً بأنه سوف يمد البوليس بكافة الوثائق المتعلقة بالفضيحة. وقد توافقت هذه التحولات، مع موافقة الكنيست في ٢٧ مارس ١٩٩٥ على وضع الهستدروت تحت إشراف المراقب العام للدولة بأغلبية ٤٨ صوتاً

وكان هذا الجيل الثاني بزعامة رامون، قد وجه ضربة شديدة للزعامة التقليدية، حينما التقى في يناير ١٩٩٤ مع أمثاله من حزب الليكود، للاتفاق على خوض انتخابات الهستدروت معاً تحت قائمة واحدة، ورغم المحاولات لتهدة حدة الصراع الداخلي في الحزب، فإن المسألة لم تحسم بعد، والرهان على عودة رامون للحزب مازال بعيد المنال حتى الآن، وأكثر ما يشاه أنصار حزب العمل، هو قيام رامون بتشكيل حزب أو قائمة مستقلة لخوض انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦، مما سيزيد حالات الاستقطاب الحادة داخل الحزب وتفتيت كتلته الانتخابية، وهو احتمال غير بعيد، إذ سبقه الى ذلك في السبعينات كل من دايان والياف.

الحالة الاجتماعية

متزوج وله ابن، ويقطن حالياً ضاحية رمات ها - شارون قرب تل أبيب.

الى الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، ورفض فكرة الضم القسري أو الطوعي للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يعارض إقامة دولة فلسطينية، ولكن الازمة الحقيقية، كانت في فبراير ١٩٩٤، حينما قدم رامون استقالته من حزب العمل، بعد ان رفضت الحكومة إقرار مشروعه للتأمين الصحي، الذي أعده على غرار قانون الرعاية الصحية في الولايات المتحدة. مما فجر أزمة الوحدة والتماسك داخل الحزب، وقد خلفه في الحكومة إفرام سنيه الحاكم العسكري الاسبق لقطاع غزة (ترتيبه الـ ٢٧ في قائمة حزب العمل)، ونظر المراقبون لهذا التعيين من جانب رابين، على أنه تقوية جناح المتشددين في الحزب والحكومة معاً.

وفي تحد خطير لحزب العمل، دخل رامون انتخابات الهستدروت في العاشر من أبريل ١٩٩٤ بقائمة مستقلة استطاعت الاستحواذ على ٤٧٪ من الأصوات ولقي مرشحي رابين وحزب العمل هزيمة شديدة، اذا لم تنل قائمة حاييم هابيرفيلد سوى ٣٢٪ من الأصوات، وتلتها قائمة الليكود. وبرنامج الإصلاحات الذي حمل رامون لزعامة الهستدروت يدعو الى التركيز على القضايا الاجتماعية التي تتسبب في تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء في إسرائيل وأصلاح مؤسسات الهستدروت. ولم يكد الحزب يستريح من هذه الصدمة، وحتى واجهته أزمة الهستدروت الأخيرة، والتي تم الكشف عنها خلال شهر مارس ١٩٩٥، والتي طالت قيادات داخل الحزب، ويأتى في مقدمتهم المتهم الرئيسي في الفضيحة إسرائيل كيسار وزير المواصلات (سكرتير عام الهستدروت السابق) وتتمثل أبعاد هذه الفضيحة في تورط شخصيات مركزية من حزب العمل في قضايا فساد وفضائح مالية جرى خلالها استغلال أموال الهستدروت المخصصة لأنشطة اجتماعية وثقافية، لتمويل الحملات الانتخابية للحزب سواء للكنيست أو الهستدروت نفسه.

■ استخدام إساليب بوليسية للتصنت على المحادثات التليفونية للقوى المعارضة للحزب في الهستدروت وفي مقدمتهم رامون.



رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٥/٤٤٤٩

I . S . B : N

977 - 227 - 020 - X

مطابع الأهرام بكونية النيل

مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- التقرير الاستراتيجي العربي : تقرير سنوي يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ في الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولي والإقليمي ، النظام الإقليمي العربي ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- كراسات استراتيجية : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- الكتب والكتيبات : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- « ملف الأهرام الاستراتيجي » ، شهرياً باللغة العربية .
- « مختارات إسرائيلية » ، شهرياً باللغة العربية .
- مجلة « الاقتصاد الدولي » ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- النشرة الإخبارية للمركز ، باللغتين العربية والانجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .